محمد غاليم

النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة

مبادئ وتحاليل جديدة

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفيدير، الدار البيضاء 20300 - المغرب
الهاتف / الفاكس: 022.34.23.23 (212) - 022.40.40.38 (212)
الموقع: www.toubkal.ma - البريد الإلكتروني: contact@toubkal.ma

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية

الطبعة الأولى 2007

الإيداع القانوني رقم : 2007/478
ردمك 1-18-496-9954

الباب الثاني

ظواهر في الدلالة العربية المقارنة

الفصل الأول

دلالة الإضافة

ننظر في ما يلي في بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية التخصيصية أو الإفرادية، على اعتبار أن الإضافة نوعان:

أ. إضافة تخصيصية أو إفرادية نحو:

(1) دار الرجل

حيث المضاف إليه حد (determiner) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على كيان مخصص خارج طبقة الكيانات التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود بـ (1) دار الرجل لا قصره أو ضيعته. . . إلخ.

ب. وإضافة تصنيفية أو وصفية، نحو:

(2) دار رجل

حيث المضاف إليه بمثابة نعت (modifier) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على طبقة فرعية معينة داخل الطبقة التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود بـ (2) دار رجل لا امرأة أو طفل أو فتاة...إلخ.[1]

1. في دلالة المتضايفين

ما دامت البنية الإضافية قائمة على تضايف اسمين، فإن دلالتها تنتج عن التأليف المشترك بينهما؛ ومن ثمة ضرورة النظر في خصائصهما الدلالية. وقد اتخذت بعض الأعمال في تحديد إمكانات التضايف منحى يقوم على اعتبارات عامة تفتقر إلى الدقة ولا تعكس في أحسن الأحوال، سوى بعض الميول التي يبديها المتكلم نحو بنيات إضافية معينة دون أخرى. ومن ذلك «قيد الحيوية» (animacy

1. لهذا تقيم الأدبيات صلات بين بنيات الإضافة التصنيفية وبنيات الأسماء المركبة (compound nouns).

constraint) الذي يعود إلى دين (1987) Deane، ومفاده أن السلمية التالية يمكن أن تلعب دورا في تقييد تضايف الأسماء:[2]

(3) ضمير الشخص الأول > ضمير الشخص الثاني> ضمير الشخص الثالث > اسم العلم> ألفاظ القرابة> الأسماء الإنسانية والحية > الأشياء المحسوسة > الأسماء المجردة.

والملاحظ أن هذه السلمية تعكس نزولا في درجة الحيوية أو موضع الاستحقاق (topic-worthiness). فكلما كان المركب الاسمي واقعا على يمين السلمية كلما كان من الطبيعي أكثر أن يقع مضافا إليه، وكلما كان واقعا على يسار السلمية كلما كان التركيب الإضافي أقل مقبولية أو أبعد عن اختيارات المتكلم. فتكون تراكيب مثل:

(4) أ) my car

ب) John's car

أولى من تراكيب مثل:

(5) Japanese industry's cars

لذلك يكون من الأولى التعبير عن هذا التركيب الأخير باستعمال المركب الحرفي: of-phrase، أي:

(6) The cars of japanese industry

إلا أن الاعتبارات التي تقوم عليها «قيود» كهذه غير واضحة، كما أسلفنا، وغير مقيّدة. ويجب أن ينصب الاهتمام، كما سبق، على تخصيص أكفى لبنية الاسمين المتضايفين الدلالية ولكيفية تآلفهما لبناء دلالة المركب الإضافي.

إن من أهم مظاهر معنى الكلمة المعلومات المتعلقة بنمطها الدلالي أو مقُولتها الدلالية. فالفعل، نحو: «أحب» و«كره»، علاقة بين أفراد في العالم؛ والاسم، نحو «رجل»، ينتقي مجموعة كل الأفراد في العالم الذين هم رجال، أو أنه يعين منطقة داخل مجال معرفي (cognitif domain)[3]. وبما أن مثل هذه الفروق النمطية فروق عامة، تحتاج الدلالة المعجمية إلى إجراء المزيد من التمييزات التي تسفر عن مجموعات انتقائية فرعية أدق داخل عناصر الأنماط المذكورة.

من ذلك تمييز «كتاب» من «رجل» على أساس الحيوية (animacy)؛ أو تمييز المعدود (count)، مثل: «دار»، الذي يعين منطقة محدودة داخل مجال، من الكتلة (mass)، مثل: «سمن»، التي تعين منطقة غير محدودة داخل مجال؛[4] أو تمييز الفرد (individual)، مثل: «رجل»، من الجماعة (group)، مثل: «لجنة».

ومن التمييزات الواردة أيضا، تمييز طبقة الأسماء الحملية (predicative) من طبقة الأسماء

---

2. انظر دين (1987) Deane، وديريو (1990) Durieux، ص. 12.
3. انظر بوستيوفسكي (1995) Postejovsky، ص. 8. وانظر لنكيكر (1991) Langacker، ص. 110.
4. انظر لنكيكر (1991)، ص. 117-118.

العلاقية (relational). فالأولى، نحو: «رجل» و«ماء»، عندما تستعمل مركبات اسمية تامة، تستقل بإحالتها، أي أنها تكتفي بذاتها في الإحالة على شيء موجود في العالم الخارجي؛ بينما الثانية، نحو: «أخ» و«أب»، تعتبر تابعة، في كيفية إحالتها، لكيان إحالي آخر، أي أنها تحيل على أفراد يقيمون علاقة مخصوصة بفرد آخر على الأقل.[5] ففي مثل هذه الحالات يتطلب رأس المركب الإضافي، مباشرة، كيانا آخر بالنظر إليه تقوم العلاقة. ومن العلاقات التي تبرز فيها أهمية مثل هذه الرؤوس الاسمية العلاقية علاقات الإضافة الدالة على القرابة. فرأس مثل: «أب» يتطلب مباشرة كيانا آخر بالنظر إليه تقوم علاقة: «هو أب ص»؛ أي أن «أب» يتطلب، لاستكمال إحالته، ابنا أو بنتا في نحو:

(7) أب زيد

(8) أب هند

ويصدق مثل هذا أيضا في نحو (9) وغيرها من علاقات القرابة:

(9) خال عمرو

وكذلك علاقات الجزء بالكل حيث يحيل الاسم الرأس على جزء من الكل الذي تربطه به علاقة عضوية، في نحو:

(10) أ) يد الرجل

ب) رجل الطفل

ومثل ذلك علاقات الشيء بمصدره (أو أصله)، حيث يتطلب الرأس مباشرة كيانا يحيل على مصدره (أو أصله)، نحو:[6]

(11) أ) رأي زيد

ب) صوت هند

إذا كانت الرؤوس العلاقية، بالمعنى المذكور، تلعب الدور البارز في تحديد دلالة المركبات الإضافية التي ترأسها فتقلص بذلك إمكانات التأويل، فإن هذه الإمكانات يمكن أن تتعدد في حالة المركبات الإضافية التي ترأسها رؤوس حملية أو «متعددة العلاقة»، أي رؤوس لا تتطلب مباشرة علاقة مخصوصة، وإنما يمكن أن تدخل في عدد من العلاقات بكيانات أخرى. ويبدو أن تحديد مجال التأويل، في هذه الحالة، مرتبط، كما أسلفنا، بتفحص أوسع للبنية الدلالية للاسم الرأس، وذلك بناء على أن التأويل ينتج عن خصائص هذه البنية في علاقتها ببنية الاسم المضاف إليه.

وتدقيقا لما أشرنا إليه بصدد هذه الخصائص نعتبر، تبعا لبوستيوفسكي (1995)، أن من أهم مكونات بنية الأسماء (والوحدات المعجمية عموما) مايلي:

أ. الخاصية الصورية: أي «هوية» الشيء، أو ما يميزه داخل مجال أوسع، ومايستتبع ذلك من محددات

---

5. انظر بوستيوفسكي (1995)، ص. 17-18.

6. انظر ديريو (1990)، ص. 15-16.

تتعلق بالحجم والاتجاه والبعد واللون والوضع؛
ب. الخاصية التكوينية، أي علاقة الشيء بمكوناته أو أجزائه الذاتية؛
ج. الخاصية الغائية، أي الغاية من الشيء ووظيفته التي يستعمل من أجلها؛
د. الخاصية المنفذية، أي العوامل المتدخلة في إيجاد الشيء أو أصله و مصدرُه ومايستتبع ذلك من محددات تتعلق بمنتجه وبكونه منتوجا أو نوعا طبيعيا.

فتعتبر هذه الخصائص بمثابة مجموعة من القيود الدلالية التي نفهم عن طريقها الكلمة عندما تدمج في اللغة.[7]

ورغم أن بوستيوفسكي (1995) لا يتناول البنيات الإضافية، يمكننا أن نعتبر أن هذه الخصائص تلعب كذلك دورا أساسيا في تحديد إضافة اسم إلى اسم آخر وفي تأويل المركب الإضافي. فنفترض أن خصائص الاسم الرأس الصورية أو التكوينية أو الغائية أو المنفذية تحدد نمط الاسم الذي يضاف إليه، أو أن المضاف إليه يحقق إمكانا من الإمكانات التي تسمح بها بنية خصائص الاسم الرأس.

لننظر في البنيات التالية:

(12) كتاب الفلسفة

(13) كتاب زيد

(14) كتاب الثمانية أجزاء

إن ما تشترك فيه هذه البنيات المختلفة أنها تملك نفس الرأس وأنها تحقق تبعا لذلك، إمكانات يمكن استنباطها من بنية خصائص هذا الرأس؛ أي أن المضاف إليه في كل بنية يحيل على خاصية من خصائص المضاف.

فالمضاف إليه في (12) يحيل على خاصية الرأس الصورية باعتباره «معلومات»، ذلك أن «الكتاب» من الأسماء ذات الأنماط المركبة التي لها أكثر من إحالة واحدة؛ فيحيل، عبر خاصيته الصورية، على شيء فيزيائي أو على المعلومات التي يحملها هذا الشيء الفيزيائي، وتحقق (12) هذا الإمكان الأخير الذي يحدد نوع المعلومات التي يحملها «الكتاب».

وبالإضافة إلى الإحالة على خاصية الرأس الصورية باعتباره شيئا فيزيائيا يحمل معلومات، فإن المضاف إليه في (13) يحيل كذلك إما على خاصية الرأس الغائية، باعتبار «زيد» مستعملا (قارئا) للكتاب، وإما على خاصيته المنفذية باعتبار «زيد» كاتبا (مؤلفا) للكتاب.

أما في (14)، فيحيل المضاف إليه على خاصية الرأس التكوينية باعتباره مكونا من ثمانية أجزاء.

فيتبين من هذا أن تأويل المركبات الإضافية، في البنيات المذكورة، ينتج عن التأليف المشترك بين

7. انظر بوستيوفسكي (1995)، ص. 85-86.

بنية خصائص الرأس ونمط المضاف إليه الذي يستجيب لإحدى هذه الخصائص.

إن «الكتاب»، باعتباره اسما مفردا، نمط دلالي يقوم على بنية من الخصائص المتساوية، ولكن تركيبه مع اسم آخر في مركب إضافي يفرض تأويله في اتجاه معين باعتبار إحدى خصائص البنية وتبعا لنمط المضاف إليه. «فالفلسفة» معلومات تفرض تأويل (12) على شيء فيزيائي يحمل معلومات من نوع معين تبعا للخاصية الصورية؛ و«زيد» إنسان يفرض تأويل (13) على شيء فيزيائي يحمل معلومات، تبعا للخاصية الصورية، ويستعمله «زيد» لغاية القراءة، تبعا للخاصية الغائية، أو يؤلفه «زيد» تبعا للخاصية المنفذية. وواضح أن ما يسمح بتأويل (13) بالإحالة على الخاصية الغائية أو المنفذية أن المضاف إليه من نمط «إنسان» يمكنه أن يقرأ أو يؤلف. ويبدو أن تأويل الملكية في (13) مشتق من الخاصية الغائية، إذ لا نملك إلا الأشياء التي لها قيمة معينة لأننا نستعملها لغاية مخصوصة. فمفهوم الملكية مفهوم مركب لا يقوم بدون عناصر تكونه منها، خاصة، مفهوم مراقبة الشيء والحق في استعماله، أي أنه مفهوم مشتق وليس أوليا.[8] وهناك بنيات لا يظهر فيها من هذه العناصر سوى الحق في الاستعمال مثل:

(15) أ) مكتب الرئيس

ب) سيارة الرئيس

أي «المكتب» أو «السيارة» الموضوعان رهن إشارة الرئيس أو لاستعماله مادام رئيسا. فيدل الاسم الرأس على شيء يستعمله المضاف إليه عوض أن يكون في ملكه؛ وهذا، إجمالا، ما يسميه قدماء اللغويين العرب «الاختصاص» في نحو: «منبر الخطيب»، حيث لا يملك الخطيب المنبر ولكنه موضوع له.

ويمكننا، تبعا لديريو (1990) ، أن نسمي العلاقات التي تدل عليها البنيات (7-15) علاقات ساكنة في مقابل العلاقات غير الساكنة التي تدل عليها البنيات التي يكون رأسها اسما فعليا، مثل المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول. ومن العلاقات الساكنة التي تضاف إلى البنيات السابقة علاقة المحلية، نحو:

(16) حضور القاعة

حيث يدل الاسم المضاف إليه على محل.

أما العلاقات غير الساكنة فتبنى، بين الرأس وما يضاف إليه، على نفس ما تبنى عليه العلاقة بين الفعل (أو المحمول) وموضوعاته، نحو (17) للمنفذ وللمعاني وللضحية تباعا:

(17) أ) غناء هند

ب) حزن زيد

ج) تدمير المدينة

ومن هذه الرؤوس غير الساكنة رؤوس ذات أنماط دلالية مركبة تمكنها من التعدد الدلالي.

مثال ذلك الرأس «بناء» في مركب إضافي نحو:

(18) بناء الدار

---

8. انظر جاكندوف (1992)، ص. 78-80.

التي يمكن أن تحيل على النمط بأتمه، كما في (19 أ)، أو على السيرورة (أي على فعل البناء)، كما في (19ب)، أو على الحالة (أي على نتيجة السيرورة)، كما في (19ج):

(19) أ) تم بناء الدار في ثلاثة أشهر

ب) كان بناء الدار متعبا وصعبا

ج) يوجد بناء الدار في الشارع الآخر

فمن مظاهر الدلالة الملازمة للأسماء قدرتها على إسقاط أي معنى من معانيها في سياقات تركيبية ودلالية مختلفة تعتبر تعبيرات منطقية عن مظاهر نفس النمط المركب أو الميتا-مدخل (meta-entry)، كما يسميه بوستيوفسكي(1995)، الذي يسمي أيضا قدرة الوحدة المعجمية على ضم معان متعددة: أنموذجا تصوريا معجميا.[9]

وإجمالا، فإن النظر في البنية الدلالية للرأس وللاسم المضاف إليه، يمكن أن يسمح بتفصيل أنماط العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنحاء، ومنها التقليدية، التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها.

2. في العلاقة بين معاني الإضافة

مثلما لم تهتم الأنحاء التقليدية بالبنيات الدلالية للأسماء المتضايفة، لم تهتم بالعلاقات التصورية (أو المعرفية) الممكن قيامها بين مختلف معاني الإضافة. فأوردت هذه المعاني، في صورة ناقصة (تجمل أحيانا في معاني اللام ومن وفي)، وفي شكل لوائح لا يربط بين عناصرها رابط. أي أن بنية الإضافة عوملت باعتبارها نوعا من «المشترك اللفظي»، وليس باعتبارها مجموعة من المعاني المبنية أو المتعالقة على أساس معين.

إن المعاني التي تدل عليها البنيات الإضافية تقوم في أغلب اللغات (إن لم يكن في كل اللغات) على نفس الجهاز الصوري (بما فيه إعراب الجر)؛ ولا يمكن لمعالجة قائمة على المشترك اللفظي إلا أن تعتبر هذا من قبيل الاعتباط أو الصدفة. في حين أننا نحتاج إلى افتراض أقوى يذهب إلى غير هذا؛ أي إلى وجود علاقة ما بين معاني البنيات الإضافية تقوم على نوع من التعدد الدلالي أو التماثلات التصورية (الجزئية)، وإلى أن هذا التعدد ليس اعتباطيا بالصورة التي توحي بها المعالجات التقليدية.

كما أن مثل هذا الافتراض يمكن من عدم تنزيل مختلف معاني الإضافة منزلة واحدة، كما هو الأمر في معالجة «المشترك اللفظي»؛ ويسمح بتبين إمكان وجود درجات من التعالقات النمطية النموذجية (degrees of prototypicality) بين مختلف المعاني، وتمييز بعض المعاني المركزية من أخرى مشتقة أو غير مركزية.

9. انظر بوستيوفسكي (1995)، ص. 91-94 و(1998) ص. 296-300.

ويمكن مثل هذا الافتراض أيضا من تفسير كون هذه المجموعة من المعاني المخصوصة، دون غيرها، يعبر عنها بنفس البنية الصورية؛ وذلك ببيان الرابط (الاستعاري أو التصوري الجزئي) الذي يربط هذه المعاني ببعضها، ويربطها بنمط نموذجي.

وسنفترض أن معنى الملكية يشكل المعنى النمطي النموذجي للجر في الإضافة.[10] وهذه بعض الاستعارات أو التماثلات التصورية الجزئية التي تربط «أفقيا» بين بعض معاني الإضافة.[11]

1.2. من المملوك إلى الجزء

تبين الجمل التالية أننا نتصور الأجزاء باعتبارها ملكيات:

(20) أ) **أعطته** يدها للزواج

ب) لا **يملك** هذا الكرسي متكأ

ج) I can **lend** you a hand whith this

فيكون معنى التبعيض في نحو (21) توسعا استعاريا لمعنى الملكية في نحو (22)، بناء على الاستعارة: **الأجزاء ملكيات**:

(21) أ) يد زيد

ب) رجل الطاولة

(22) دراجة عمرو

2.2. من الكل إلى الأصل (أو المصدر)

من مؤشرات العلاقة بين معنى التبعيض في نحو (23) ومعنى المصدر (أو الأصل) في نحو (24):

(23) غصن الشجرة

(24) ماء العين

أننا نستخدم نفس الحرف الدال على معنى الأصل (أو المصدر) للدلالة على معنى الكل، كما في نحو:

(25) أ) هذا الماء **من** العين

ب) هذا رأي **من** المعارضة

(26) هذا غصن **من** تلك الشجرة

فيتم الربط بين المعنيين عن طريق الاستعارة: **الكل أصل (أو مصدر)**.

3.2. من أصل الحدث (أو مصدره) إلى سببه

تبين استعارات مثل (27) أن أسباب الأحداث تتصور باعتبارها أصولا

---

10. مع اعتبار ما أشرنا إليه في الفقرة الأولى بصدد هذا المفهوم. وانظر بخصوص مفهوم النمط النموذجي لتكيكر (1991) مثلا وغاليم (1999).

11. نستلهم فيما يلي نيكيفوريدو (1989) Nikiforidou، وديرو (1990). وتميز نيكيفوريدو (1989) بين روابط استعارية تعمل في اتجاه «عمودي»، فتربط أمثلة ملموسة بأمثلة مجردة لنفس المعنى، وروابط استعارية تعمل في اتجاه «أفقي» فتربط معنى معينا بالنمط النموذجي أو بمعنى آخر مربوط به.

(أو مصادر) مجردة:

(27) أ) إنه يعاني من الوحدة

ب) من أين أتى سوء الفهم؟

فيكون معنى السبب في نحو (28):

(28) ألم الوحدة

توسعا في معنى الأصل (أو المصدر) في نحو (24) أعلاه، بناء على رابط استعاري مفاده أن: **الأسباب أصول (أو مصادر).**

4.2. من المالك إلى المعاني

في استعارات مثل (29) يتصور المعاني باعتباره مالكا لمعاناته:

(29) أ) لا **يملك** هذا الرجل شفقة ولا رحمة

ب) She doesn't have any feelings / admiration for any body

فيبدو أن هناك علاقة بين معنى المعاني في نحو (30):

(30) حزن زيد

ومعنى المالك في نحو (22) مثلا، بناء على رابط استعاري مفاده أن **المعاني مالك (لمعاناته).**

5.2. من المالك إلى الضحية

يبدو أن وجود جمل مثل:

(31) أ) راه تيتكلم على الحادثة ديال احمد نهار السبت

ب) نال زيد عقابا شديدا

ج) He **got** the desease by staying whith the sick man

يشير إلى وجود علاقة بين معنى الضحية في نحو:

(32) حادثة زيد

ومعنى الملكية على أساس رابط استعاري مفاده أن **ما يقع لنا يعتبر ملكا لنا.**

6.2. من الأصل (أو المصدر) إلى المكون المادي

تبين الجمل التالية أن الحرف الدال على الأصل (أو المصدر) في نحو (33ج) يستعمل للإحالة على المكون المادي في نحو (33 أ-ب):

(33) أ) الفولاذ مصنوع من الحديد

ب) هذا الخاتم من ذهب صاف

ج) هذا الخمر من العنب

فيبدو أن معنى المكون المادي في نحو:

(34) خاتم الذهب

توسع لمعنى الأصل (أو المصدر) في نحو:

(35) خمر العنب

بناء على الرابط الاستعاري: **المكونات المادية أصول (أو مصادر)**.

7.2. من الجزء المكون إلى الخاصية المميزة

يظهر من جمل مثل:

(36) أ) ماهي الصفات المكونة لشخصيته؟

ب) Let them see what you are made of

أن هناك علاقة بين معنى الجزء المكون في نحو:

(37) حديد السيارة

ومعنى الخاصية المميزة في نحو:

(38) قوة الشخصية

بناء على استعارة تصورية مفادها أن **الخصائص (المميزة) أجزاء مكونة**.

8.2. من المملوك إلى القريب

يبدو أن هناك رابطا بين علاقة الملكية وعلاقة القرابة في نحو (39):

(39) ابن هند

أساسه استعارة تصورية مفادها أن **الأقارب ملكيات**، وتدل عليها جمل نحو:

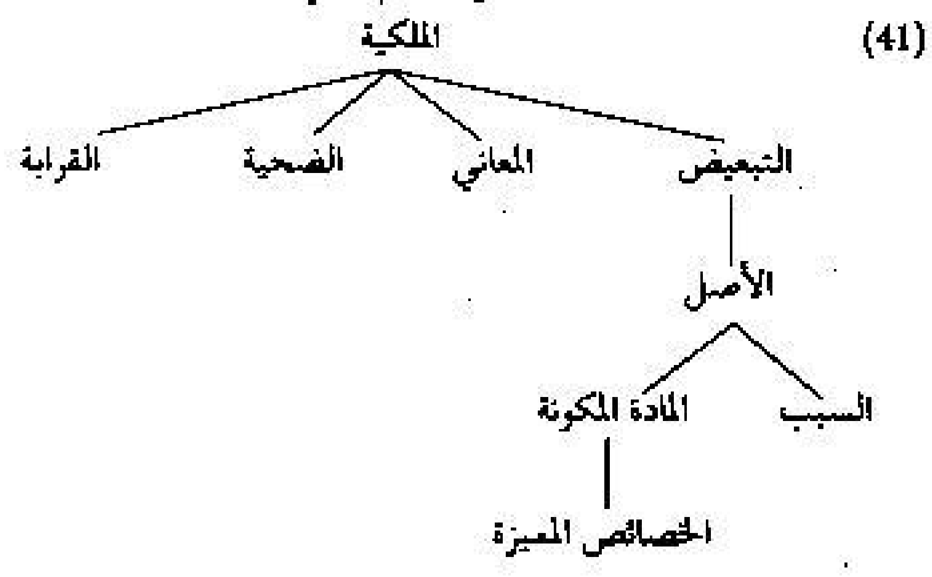
(40) أ) وهب زيد ابنه لحرب التحرير

ب) لا يملك عمرو أخوالا

ج) She lost her children in the accident

تربط مثل هذه الاستعارات، إذن، مختلف معاني الجر في الإضافة ببعضها وبالنمط النموذجي. والنتيجة مقولة مبنينة من المعاني تقوم على نمط نموذجي يسمح بعدد من التوسعات الاستعارية. ويمكن أن نجمل ذلك في الرسم التالي:

(41)



ومما يظهر من خلال (41) أن المعاني ليست كلها مربوطة مباشرة بالملكية. لكنها كلها مبررة

على أساس معنى الملكية باعتبار أن الربط الاستعاري يتم عبر أكثر من مرحلة واحدة.

خاتمة

بناء على أن دلالة البنية الإضافية تنتج عن التأليف المشترك بين الاسمين المتضايفين وتوجب النظر في خصائصهما الدلالية، أوردنا مجموعة من الخصائص المركزية منها الخصائص الصورية والتكوينية والغائية والمنفذية التي تعمل على تحديد نمط الاسم الذي يضاف إلى الرأس؛ فيكون تأويل المركب الإضافي قائما على ما يحققه المضاف إليه من إمكانات تسمح بها بنية خصائص الاسم الرأس. وهو إجراء يمكن من التفصيل في أنماط العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنحاء، ومنها التقليدية، التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها.

وفيما يخص العلاقات بين معاني الإضافة، افترضنا وجود روابط استعارية (أو تماثلات تصورية جزئية) تربط هذه المعاني ببعضها من جهة، وتربطها بنمط نموذجي أساسه معنى الملكية من جهة ثانية. وهو افتراض يخالف معالجات أخرى أوردت معاني الإضافة في شكل لوائح لا يربط بين عناصرها رابط.

الفصل الثاني

معجمة الزمن
في بعض أفعال المعجم العربي

1. إطار التوافق

يتعلق ما يلي بإمكانات التمثيل لمعجمة الزمن في بعض أفعال المعجم العربي، داخل إطار عام مرتبط بقضايا التوافق بين الدلالة والتركيب. وينظر إلى التوافق، كما سبق تبيانه في فصل سابق، باعتبار أن كل مكون تركيبي كبير في الجملة (ج، م س، م و، م ح . . .) يوافق مكونا تصوريا في بنيتها الدلالية ينتمي إلى مقولة تصورية كبرى كالحدث والحالة والشيء والمكان والمسار والزمن. . . إلخ.[1]
ويعني هذا أن الوحدة المعجمية دالة تملك صفرا أو أكثر من مواقع الموضوعات المفتوحة التي تحل فيها قراءات المكونات التركيبية. ويتحقق ذلك عن طريق قاعدة تستعمل المعلومة المعجمية لدمج قراءات المفعولات والفواعل التركيبية في مواقع الموضوعات المخصصة في بنية الرأس التصورية. وهذه القاعدة هي قاعدة صهر الموضوع في (2):

(2) صهر الموضوع

يتم تكوين البنية التصورية للمركب م س الذي ترأسه الوحدة المعجمية هـ كالتالي:

أ — في كل مكون يحمل قرينة في بنية هـ المعجمية التصورية، يتم صهر البنية التصورية للمركب م ز الذي يوافق الموقع الذي يحمل القرينة في سمة هـ التفريعية ؛

ب— وإذا كانت هـ فعلا، يتم صهر بنية الفاعل التصورية في المكون الذي يحمل القرينة أ في بنية هـ المعجمية التصورية.

فتعمل هذه القاعدة بشكل عادي في الحالات التي يكون فيها التوافق شفافا بين الدلالة والتركيب. وذلك في نحو:

---

1. وانظر جاكندوف (1990) و (1997) خاصة، وغاليم (1999).

(3) ذهب زيد إلى الرباط

فالفعل ذهب يتطلب دلاليا موضوعين: الشيء المتحرك والمسار المخصص للحركة كما يظهر في المدخل المعجمي التالي:

(4)
ذهب
[- س ب + ف]
[— (م ح ب)]
[ذهب / تحدث ([شيء]أ ، [مسار]ب)]

فتسند إلى الموضوع الأول القرينة أ التي تشير بالمواضعة إلى موقع الفاعل، ويملأ الموضوع الثاني بقراءة المركب الذي تسند إليه القرينة ب في السمة التفريعية للفعل.

إلا أن هناك حالات لا يكون فيها التوافق بهذه الصورة، فتظهر في معنى الجملة مكونات لا تظهر في التركيب، أي تكون معجمة (أو مضمنة) كليا في الفعل.[2] من ذلك أفعال مثل علب و أعرق في نحو:

(5) علب العمال الفاكهة

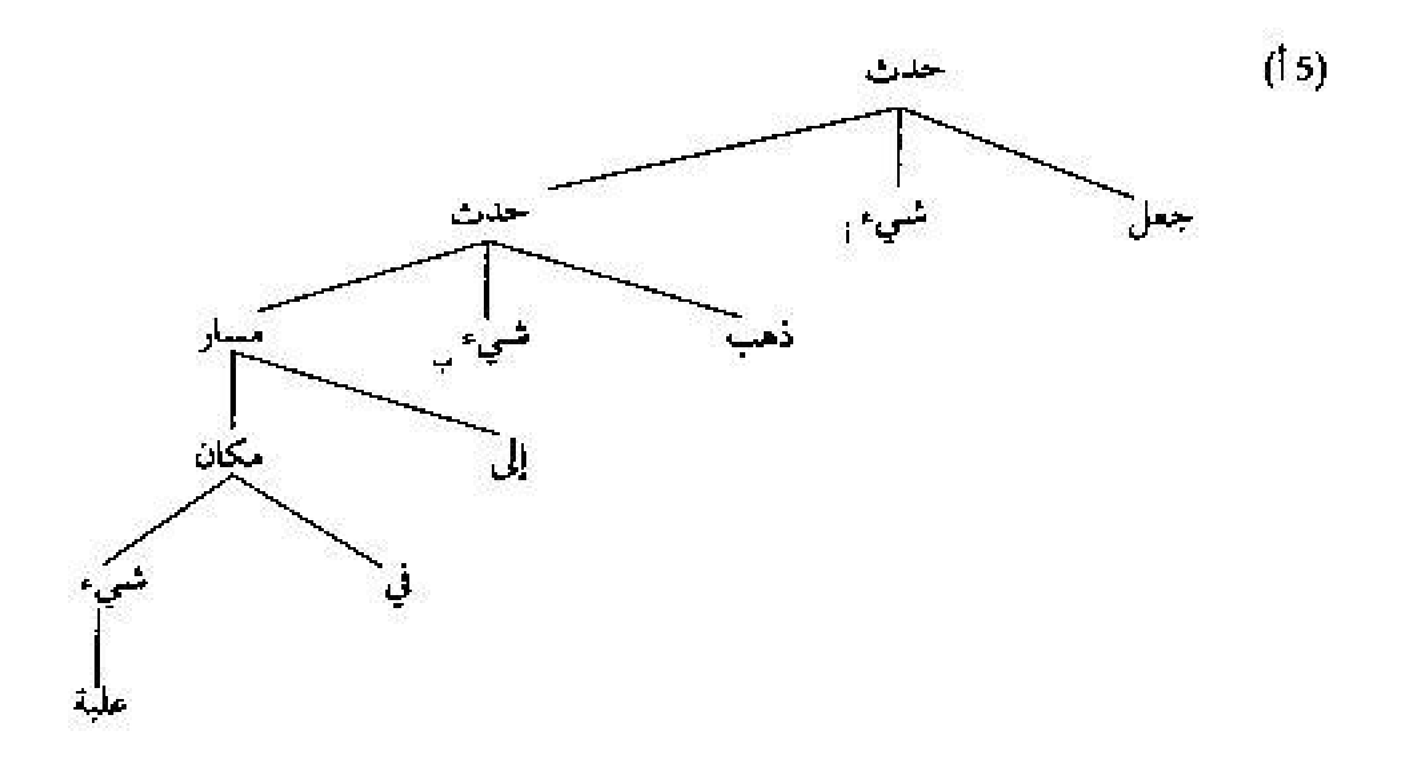
(6) أعرق زيد

حيث يمعجم الفعلان الكيان الذي يذهب إليه المحور، أي الهدف؛ وهو العلبة في(5) والعراق في (6).

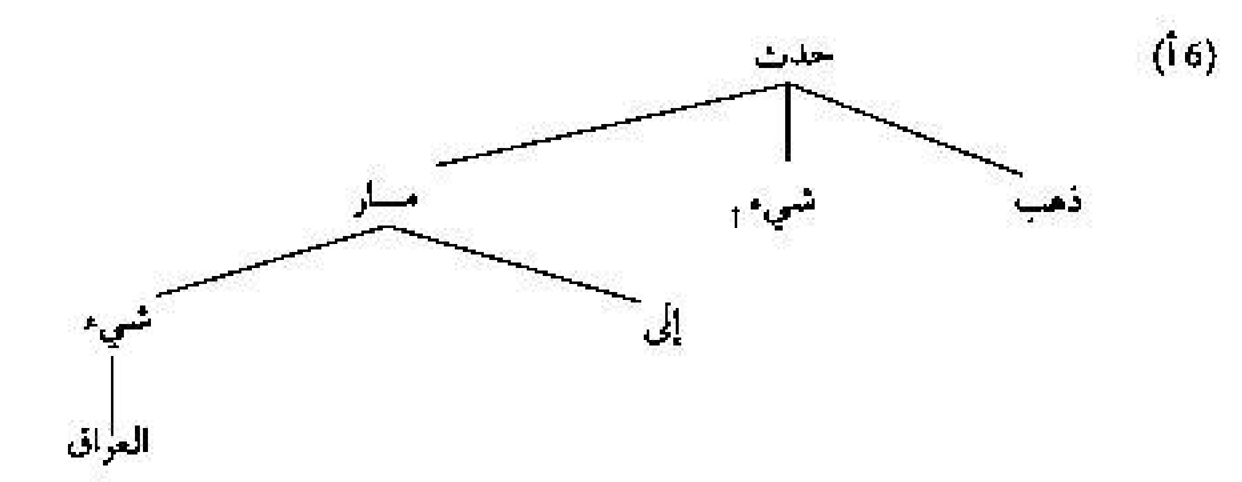
ويتم رصد مثل هذه الحالات بناء على اعتبار مفاده أنه ما دامت المكونات التصورية التي تشكل موضوعات ضمنية تمعجمها الأفعال لا تظهر في التركيب، فإنها لن تأخذ قرينة في البنية المعجمية التصورية حتى لا يتم ربطها بمواقع تفريعية؛ فتملأ هذه الموضوعات كليا بالمعلومات المستقاة من الأفعال التي تخصصها. وذلك كما يظهر في (5 أ) و (6أ):

2. وانظر بخصوص ذلك غاليم (1996).

(5أ)



(6أ)



2. معجمة الهدف الزمني

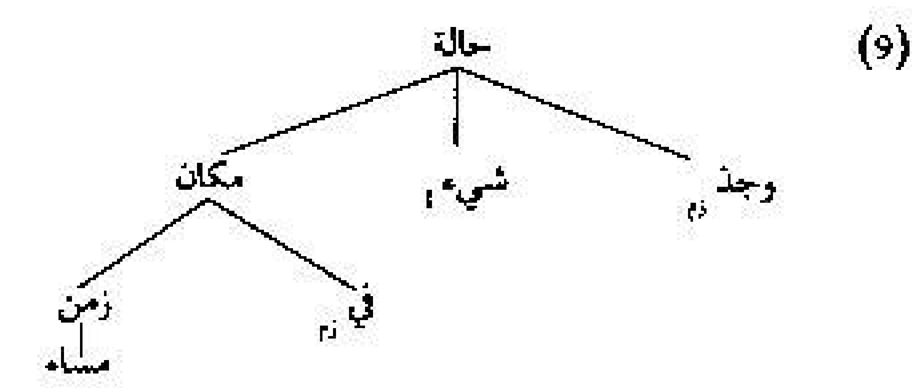
بموازاة أفعال مثل أعرق في (6) التي تمعجم الهدف المكاني، نجد في اللغة العربية أفعالا مثل:

(7) أمسى زيد

(8) أصبح عمرو

تمعجم الهدف الزمني الذي يدركه المحور. ومثلها أفعال نحو: أضحى وأظهر وأسحر وأفجر وأنهر، للدخول في أوقات الضحى والظهر والسحر والفجر والنهار. وكذلك أشتى وأصاف وأربع وأخرف، للدخول في أوقات الشتاء والصيف والربيع والخريف. فتكون بنية هذه الأفعال ممثلة في أمسى كالتالي، حيث تشير: زم إلى سمة حقل الزمن:

(9)



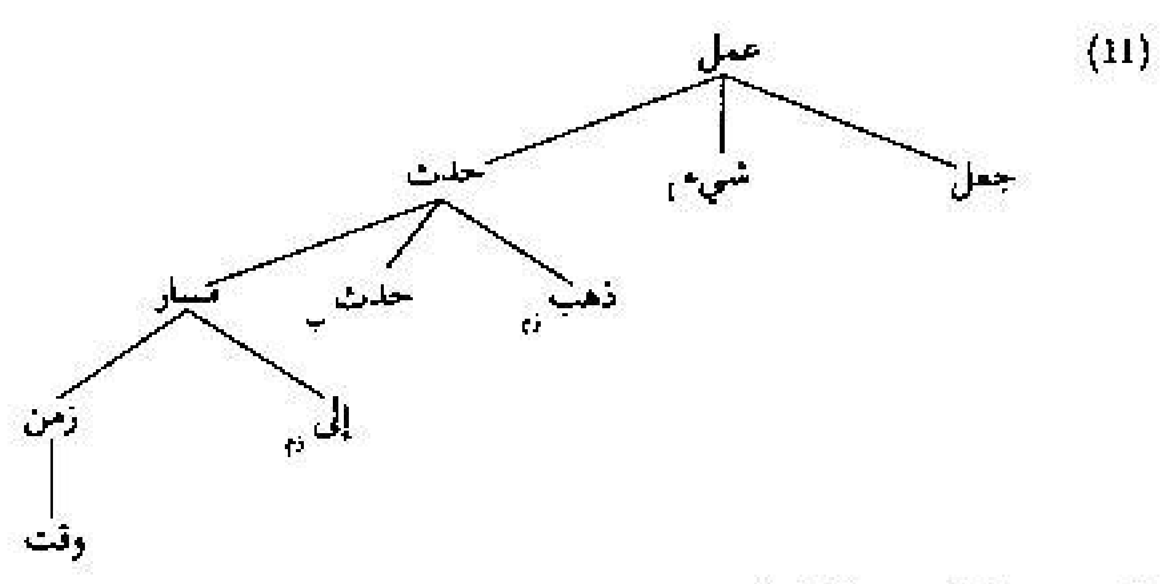
وهناك أفعال أخرى تعجم الهدف الزمني أيضا لكنها تعبر عن أعمال، نحو:

(10) أ. وقت زيد الاجتماع

ب. حينَ عمرو اللقاء

أي جعل للاجتماع وقتا وللقاء حينا. فتكون بنيتها كالتالي:

(11)



3. معجمة النعت المقيد الزمني

إلى جانب البنيات التصورية القائمة على مبدأ تأليف الدالات (أو دالة– موضوع)، هناك بنيات تصورية أخرى يستعمل فيها مكون معين باعتباره نعتا modifier لمكون آخر، كما هو الحال في نعت المركب الوصفي للمركب الإسمي أو نعت المركب الحرفي للمركب الفعلي في نحو (12) و(13) تباعا:

(12) أ. وردة بيضاء

ب. [وردة / شيء [بيضاء / خاصية]]

(13) أ. سار زيد إلى المنزل في السادسة

ب. [ذهب ([زيد / شيء]، [إلى / مسار] ([المنزل / مكان]))
حدث [في زم / مكان] ([السادسة / زمن])]

فتكون البنية العامة لمثل هذه التراكيب بين الناعت والمنعوت هي (14):

(14) [كيان1] ← [س / [كيان2]]

ولإدماج قراءات النعوت المقيدة في قراءات المركبات المنعوتة، وجب أن نفترض في مكون قواعد التوافق قاعدة مثل (15)، إلى جانب قاعدة صهر الموضوع، مع افتراض مبسط مفاده أن النعوت المقيدة لمركب م س معين تعتبر أخوات ل س داخل م سَ، أي أنها توجد في مستوى تركيبي يعلو المركبات المفرعة مقوليا:

(15) قاعدة النعت المقيد

إذا كان م ص أختا ل سٍ في م س، وكانت بنية م ص التصورية هي (ب / ص)،

فإنّ بنية م س التصورية تكون هي: [... / [ب / ص]]

وبناء على هذا، وما دام المركب الحرفي: في السادسة، في (13) ، يعتبر، كما سبق افتراضه، أختا لـ نَ، فإن انطباق (15) يكون ممكنا، وتخصص قراءة (13أ) كالتالي:

(16)



بهذا يتضح أن م ص، داخل م س، إذا كان مفرعا مقوليا عن طريق الرأس أو كان فاعلا

فإن موقعه داخل بنية م س التصورية يحدده الرأس، وتدمج قراءته في الجملة بواسطة قاعدة صهر الموضوع. أما إذا لم يكن م ص مفرعا مقوليا عن طريق الرأس ولم يكن فاصلا، كما هو حال المركب الحرفي: في السادسة، في (13أ)، فإنه لا يخضع لقاعدة صهر الموضوع بل يتم إدماجه في قراءة م س عن طريق وسائل أخرى تعتبر قاعدة النعت المقيد في (15) أبسطها.[3]

1.3. معجمة زمن الحدث

في اللغة العربية أفعال تمعجم الزمن الذي يتم فيه الحدث، أي ما يوافق النعت المقيد الزمني: في السادسة، في (13أ). ومن هذه الافعال: غدا (سار في الغداة) وراح (سار في الرواح) وسرى (سار في السرى أو في الليل) وغلس (سار في الغلس) وهجر (سار في الهاجرة) وبكر (سار بكرة).

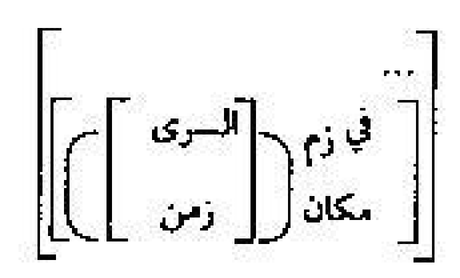
فنجد إلى جانب (17أ) جملا مثل (17ب) تمعجم الزمن الذي يتم فيه الحدث:

(17) أ. سار زيد إلى المدينة (في السرى، في الغداة، في الهاجرة)

ب. (سرى، غدا، هجر) زيد إلى المدينة

ببنيات نحو:

(18)



ففي البنيات المماثلة ل (17أ) التي لا تتم فيها المعجمة ينعت المركب الحرفي الزمني دالة الحدث وتنطبق قاعدة النعت المقيد لدمج قراءتي الجملة والمركب الحرفي. أما في البنيات التي تتم فيها المعجمة فلا يظهر النعت المقيد الزمني في التركيب في نحو (17ب)، فإن القاعدة لا تنطبق مادام مجالها غير موجود.

2.3. معجمة مدة الحدث

- إلى جانب ما سبق، نجد في اللغة العربية أفعالا تمعجم المدة الزمنية التي يستغرقها الحدث، منها: أحال بالمكان (أقام به حولا) وأزمن بالمكان (أقام به زمنا) وأحين بالمكان (أقام به حينا) وشتا وصاف وتربع (أو ارتبع) وخرف بالمكان (أقام به في الشتاء والصيف والربيع والخريف). ومن هذه الأفعال في لغات أخرى كالأنجليزية ما تسميه ليفين (1993) «weekend verbs»، نحو: to summer, to sojourn, to weekend, to winter.[4]

3. انظر جاكندوف (1990)، ص. 55-57.
4. انظر ليفين (1993)، ص. 275.

ونفترض أن بنيات مثل هذه الأفعال تقوم على دالة حدث هي: مكث، وأن النعت المقيد المخصص لمدة حدث المكوث يقوم على دالة تخصص هذه المدة نفترض أنها (19):

(19) [مدة ([من] [زمن]) زمن]

فتكون البنية العامة لأفعال مثل (20) هي (21):

(20) صاف زيد بالشاطئ

(21) [مكث ([زيد شيء] ، [في مكان ([الشاطئ شيء])])
حدث [مدة ([الصيف زمن]) زمن]]

وكما هو الحال في أمثلة معجمة زمن الحدث فإن قاعدة النعت المقيد تنطبق في الحالات التي يظهر فيها نعت المدة الزمنية في التركيب، ولا تنطبق في الحالات التي يعجم فيها الفعل هذا النعت.

الفصل الثالث

سمات جهية في الأشياء والأوضاع

ننطلق من افتراض مفاده أن بناء الدلالة اللغوية، كما رأينا في الباب الأول، يقوم على مجموعة من السمات التصورية تأتلف في إطار بنية دالية (حملية). وتشمل هذه المجموعة سمات تخصص المكونات الدلالية كالحدث والحالة والشيء والمكان إلخ، وسمات تخصص الحقول الدلالية. ونبين في الفقرة الأولى مما يلي أن من السمات التصورية الواردة التي يجب ترميزها في الوحدات المعجمية سمات تخصص ظواهر جهية بالمعنى العام تتعلق ببنية الأشياء والفضاءات والحالات والأحداث على أساس اعتبارات تهم المحدودية (boundedness) والبنية الداخلية (internal structure) والبعد (dimensionality) والاتجاه (directionality[1]). ونثير في الفقرة الأخيرة بعض المشاكل التي تطرحها السمات التعريفية.

1. سمات جهية

تكشف معطيات اللغات الطبيعية عن إمكان إقامة موازاة قوية بين تصورنا للأشياء وتصورنا للأوضاع، وأن الأوضاع هي الوجه الأنطولوجي الآخر للأشياء بالنظر إلى الزمن والفضاء، وأننا قد لانحتاج إلى أنطولوجيا خاصة بالأوضاع وأخرى خاصة بالأشياء، لأن أنطولوجيا واحدة تبدو كافية للحديث عن الكيانات في العالم، بما في ذلك تصور المفرد والجمع (أو التعدد) والكتلة في الفضاء (بخصوص الاشياء) وفي الزمن (بخصوص الأوضاع).

وفي حين خضعت هذه الموازاة لدراسات مبكرة ومستفيضة في المجال الفلسفي العام[2]، فإن

---

1. في الأدبيات بعض المعالجات المختلفة لهذه السمات أو بعضها. ونعتمد في المعالجة التالية عملي جاكندوف (1991) وفيركويل وزفارت (1992).

2. انظر مناقشة لبعض أهم هذه الدراسات في روك (1996) Rock، صص. 24-32.

بعض جوانبها لم يحظ بالمعالجات اللسانية الصورية إلا مؤخرا.

1.1. المحدودية والبنية الداخلية في الأشياء والأوضاع

لننظر في البنيات التالية:

(1) أكل زيد التفاحة

(2) لمع الضوء

(3) نام زيد

(4) جرى زيد نحو المنزل

(5) لمع الضوء باستمرار

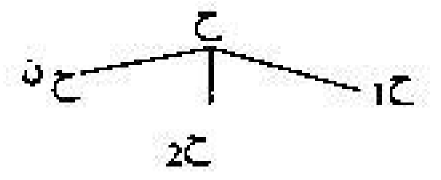
(6) لمع الضوء حتى الصباح

تعبر (1) و (2) عن حدثين ينتهيان، تباعا، بانتهاء أكل التفاحة (واختفائها) وانتهاء لمعان الضوء؛ فهما حدثان محدودان زمنيا وإحالتهما غير قابلة للتجزيء، إذ تجزيئهما لا ينتج أحداثا صغرى يصدق فيها أنها تحيل على حدثي أكل التفاحة أو لمعان الضوء. أما (3) و (4) فتعبران عن سيرورتين غير محدودتين زمنيا، يمكن تجزيء إحالتهما إلى أجزاء صغرى يصدق فيها أنها تحيل على نوم زيد أو جريه نحو المنزل.

ويتم رصد هذا التمييز بين الأحداث التامة المحدودة والسيرورات غير المحدودة عن طريق سمة المحدودية: [± مح]؛ فترمز الأولى باعتبارها [+ مح] وترمز الثانية باعتبارها [–مح].

إن لهذا التمييز داخل نسق الأوضاع بين الأحداث المحدودة والسيرورات غير المحدودة ما يوازيه داخل نسق الأشياء. فسمة المحدودية واردة لتمييز الأشياء المفردة المحدودة [+ مح] التي تعبر عنها عادة الأسماء المعدودة، نحو: تفاحة، من الأشياء (أو المواد) غير المحدودة [–مح] التي تعبر عنها عادة أسماء الكتل المجردة، نحو: ماء. فبينما يمكن تجزيء إحالة اسم الكتلة: ماء، من الإبقاء على ما يصح وصفه بالماء، لا يمكن أن يسفر تجزيء إحالة الاسم المعدود: تفاحة عن ما يصح وصفه بتفاحة أخرى.[3]

إذا قارنا الآن (2) بـ (5)، أمكننا أن نعتبر (5) سيرورة قائمة على تكرار(2). فبنيتها، ولنرمز لها بـ:ح، عبارة عن توالي أحداث فرعية، هي ح 1 وح 2 وح ن ،كالتالي :



وبذلك ف (5) جمع للحدث الذي تعبر عنه (2) ما دامت تكرره عددا تونيا من المرات كما

3. إن المقصود بالسمة [– مح] أن المتكلم يحيل على كيان لا تؤخذ حدوده بعين الاعتبار وهذا لا يستلزم أن الكيان غير محدود مطلقا في الزمان والمكان، بل يتعلق فقط بعدم دخول الحدود في الرؤية المعنية. وانظر جاكندوف (1991)، صص. 18-19، وفيركويل وزفارت (1992)، ص. 493.

يدل على ذلك ظرف الاستمرار. ويعتبر هذا الانتقال ناتجا عن انطباق سمة تصورية ترمز الجمع في الأوضاع بإسقاط حدث مفرد على متوالية تكرارية من الأحداث الفردية من نفس النمط. فننتقل من حدث مفرد غير قابل للتجزيء مثل (2) إلى سيرورة تكرارية (غير محدودة) مثل (5) أو محدودة مثل (6) يمكن تجزيئها إلى نقط حدثية. فتختلف هذه السيرورة في (5) أو (6) عن سيرورة منسجمة مثل (3) في استلزامها أحداثا فردية متمايزة؛ أي أن للسيرورة التكرارية بنية داخلية: [+بد]، فتنتج عن انطباق هذه السمة التصورية التي ترمز الجمع. وإلى جانب هذا «الجمع الجملي» في الاوضاع (أي الجمع بالتأليف المشترك على مستوى الجملة) هناك جمع «صرفي» (مثل جمع التكسير في الأشياء) يتحقق عن طريق التكرار الملحوظ في الانتقال من نحو: غلَق إلى غلّق (أي ما سماه قدماء اللغويين العرب «تكثيرا») أو من نحو : صرّ (الباب) إلى صرصر، فيعبر هذا التكرار الصرفي عن انطباق سمة البنية الداخلية أي عن تكرار نفس الوضع أو جمعه.[4]

وترتبط السمة [+بد] في مجال الأشياء بتمييز الجموع التي تستلزم أفرادا متعددين متمايزين، من غيرها من الكيانات التي لا تستلزم ذلك. فالتجمعات (aggregates) التي تعبر عنها عادة الجموع المجردة مثل: طاولات، أشجار، تشبه في تصرفها أسماء الكتل من جوانب متعددة منها تواردها مع أسوار مثل : بعض وكل وكثير من، إلخ. وذلك أنها تحمل السمة [−مح] مثل أسماء الكتل سابقا. إلا أن الفرق بين الجموع وأسماء الكتل أن الأولى سمتها [+ بد] ما دامت تستلزم أفرادا متمايزين، وسمة الثانية [− بد] ما دامت لا تستلزم ذلك. ومثلما تنطبق السمة [+ بد] لترميز الاختلاف بين الأشياء غير المحدودة، كما هو الحال في الاختلاف بين الجموع المجردة وأسماء الكتل، فإنها تنطبق كذلك لترميز الاختلاف بين الأشياء المحدودة، كالاختلاف بين الأفراد، نحو: تفاحة، والجماعات (groups) نحو: لجنة. فالجماعة محدودة لكن هناك استلزاما ضروريا مفاده أنها مكونة من عناصر، أي أنها [+ بد]؛ والفرد رغم إمكان تفكيكه إلى أجزاء، إلا أن ذلك ليس جزءا ضروريا من فرديته، فهو [− بد].[5]

بهذا يكون نسق سمتي المحدودية والبنية الداخلية بانطباقه في مجالي الأشياء والأوضاع كالتالي:

(7)أ. الأشياء:

+ مح، − بد	:	أفراد (كلب)
+ مح، + بد	:	جماعات (لجنة)
− مح، − بد	:	كتل (ماء)
− مح، + بد	:	تجمعات (طاولات)

4. انظر الفصلين المواليين. وانظر بناء لمفهوم الجمع في التركيب في الفاسي الفهري (2001). وانظر في الخصائص الصرف −صواتية المتصلة بذلك تورابي (2001) .

5. كما هو الحال في السمة [−مح]، فإن السمة [−بد] لا تعني غياب البنية الداخلية وإنما غياب استلزام ضروري بصددها. وانظر جاكندوف (1991)، ص. 20؛ وفيركويل وزفارت (1992)، ص. 493.

ب . الأوضاع:

+ مح، − بد : حدث مغلق (جرى زيد إلى المكتب)
+ مح، + بد : حدث تكراري محدود (لمع الضوء حتى الصباح)
− مح، − بد : سيرورة منسجمة غير محدودة (نام زيد)
− مح، + بد : سيرورة تكرارية غير محدودة (لمع الضوء باستمرار)

ويمكن انطباق هذا النسق أيضا على المسارات في المجال الفضائي من استنتاج مفاده أن المسارات كلها بدون بنية داخلية، أو أنها لا تجمع. لكنها تخضع لتمييز مرتبط بسمة المحدودية. فمسار مثل: إلى الدار، مسار محدود، ولا يمكن لأجزائه الفرعية أن توصف باعتبارها «إلى الدار» (باستثناء الأجزاء المضمنة في النهاية)؛ بخلاف مسار مثل: «نحو الدار» الذي يعتبر غير محدود، ويمكن لأي جزء منه أن يوصف باعتباره «نحو الدار».

2.1. البعد والاتجاه في الأشياء والأوضاع والفضاءات

يقوم تصورنا للأشياء، من حيث خاصية البعد (dimensionality) فيها، على أساس أنها صفرية البعد كالنقطة، أو أحادية البعد كالخط أو المنحنى، أو ثنائية البعد كالسطح، أو ثلاثية البعد كالجرم (أو الحجم). فنحتاج إلى ترميز بعد الأشياء في البنية التصورية عن طريق سمة تصورية هي: [بع] بقيم أربع هي: 3.2.1.0. فنحصل على السمات: [0 بع]، [1 بع]، [2 بع]، [3 بع].

وإذا عممنا سمة البعد على مجالات الزمن والحالات والأحداث، تبين أن النقطة في الزمن (وما كان بمثابة ذلك من حالات ونقط حدثية) صفرية البعد، بينما المراحل أو المدد الزمنية والحالات والأحداث ذات الاستمرارية تعتبر أحادية البعد. فيكون للأشياء بعد أقصى يصل إلى 3، بينما البعد الأقصى في الأوضاع هو 1.

إن تصورنا لأي بعد أحادي يقتضي ارتباط هذا البعد، أو عدم ارتباطه، باتجاه معين. فإذا أخذنا شيئين لكل واحد منهما بعد أحادي، كالخط والسهم، تبين أن للسهم اتجاها وليس للخط اتجاه ذاتي. فنحتاج إلى إقامة تمييز داخل الكيانات الأحادية البعد عن طريق سمة هي [+ تج] لتمييز الكيانات الموجهة من غيرها. فنسم السهام، مثلا باعتبارها [1 بع، + تج]، ونسم الخطوط باعتبارها [1بع، − تج] [أو (1 بع] فقط).

ويمكن انطباق سمتي البعد والاتجاه من تحليل طبقة المقولات التصورية مثل الأمكنة والمسارات والحالات والأحداث والسيرورات.

فتكون الأمكنة مجالات بأي بعد من الأبعاد الأربعة، نحو:

(8) أ. في هذه النقطة : [0 بع]
ب. على طول الخط : [1 بع]
ج. على الطاولة، في الدائرة : [2 بع]
د. في الكأس : [3 بع]

وبذلك تشترك الأمكنة والأشياء في قيم سمة البعد. كما أن الأمكنة ليس لها اتجاه.

والمسارات، نحو:

(9) أ. من الدار إلى المدرسة

ب. عبر الغابة

لا تكون إلا أحادية البعد ويجب أن يكون لها اتجاه، أي أنها: [1 بع، + تج]. فهناك اتجاه ذاتي في تصور المسارات، من مصدر إلى هدف في الحالات العادية مثل (9أ).

أما الحالات نحو:

(10) أ. زيد طويل

ب. هند في الدار

فليست لها بنية زمنية ذاتية، إذ هي نقطة (أو محل) في الزمن، فتكتفي بأن «تكون هنا». لذلك فهي غير موجهة.

وبخلاف هذا «فالتحققات» من الأحداث، مثل (1) أو:

(11) جرى زيد إلى المنزل

والسيرورات المنسجمة مثل (3) والتكرارية مثل (5)، كلها تملك بنية زمنية ذاتية لها اتجاه محدد، وكلها أحادية البعد.[6]

ويبدو مما سبق أن هذا النسق من السمات يربط تصنيف الأوضاع بالجملة كلها لا بالفعل وحده، وبالبنيات الزمنية لا باعتبارات كالجعل والإرادة. فيظهر أن طبقات فندلر، مثلا، تعبر عن تجليات سطحية لنسق أعمق مثل هذا.

2. تمثيلات

مما يمكن استنتاجه من هذا النسق من السمات التمثيلات التالية:

(12) الشيء:

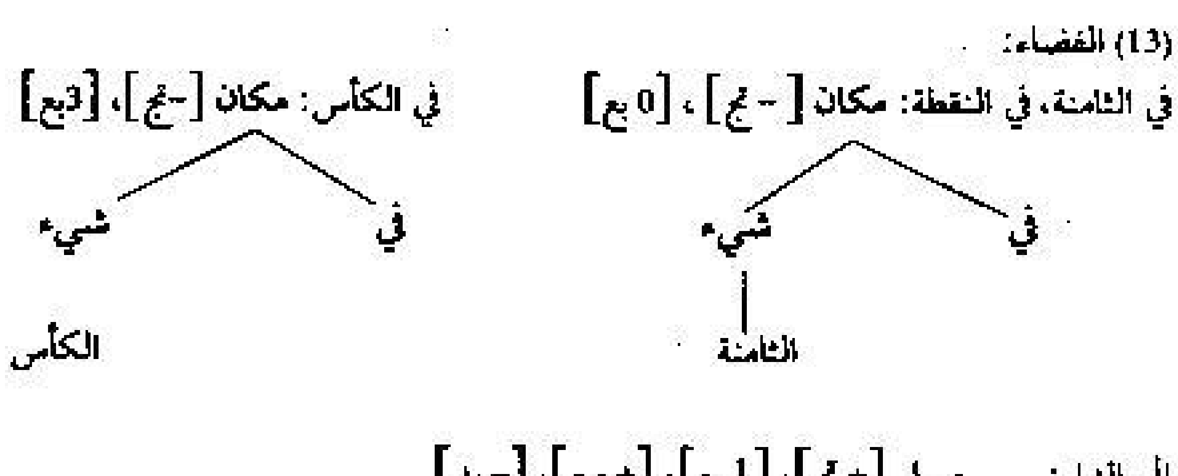
بطة: شيء	جثة: شيء	ماء: شيء	كُتُب: شيء
[+ مح]	[+ مح]	[− مح]	[− مح]
[− بد]	[+ بد]	[− بد]	[+ بد]

6. انظر جاكندوف (1991)، صص. 13-29، و39-40، وفيركويل وزفارت (1992)، صص. 496-496

(13) الفضاء:

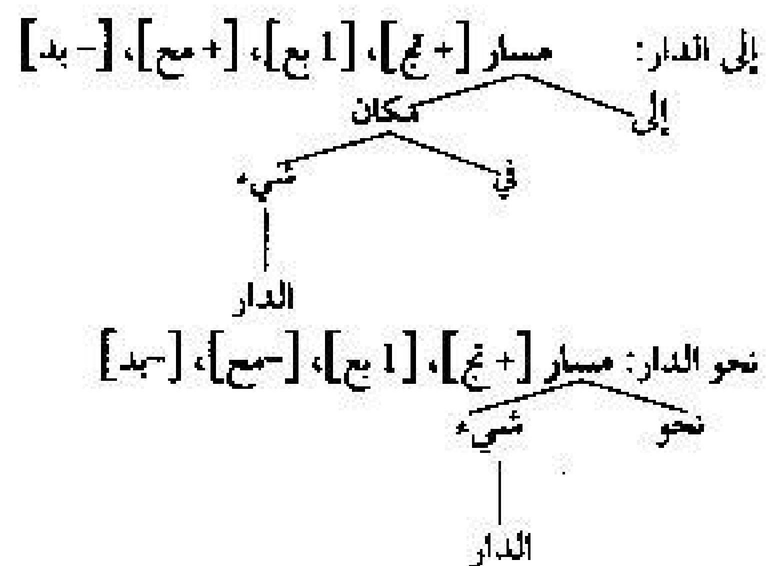
في الثامنة، في النقطة: مكان [- تج] ، [0 بع]

في الكأس: مكان [-تج]، [3بع]



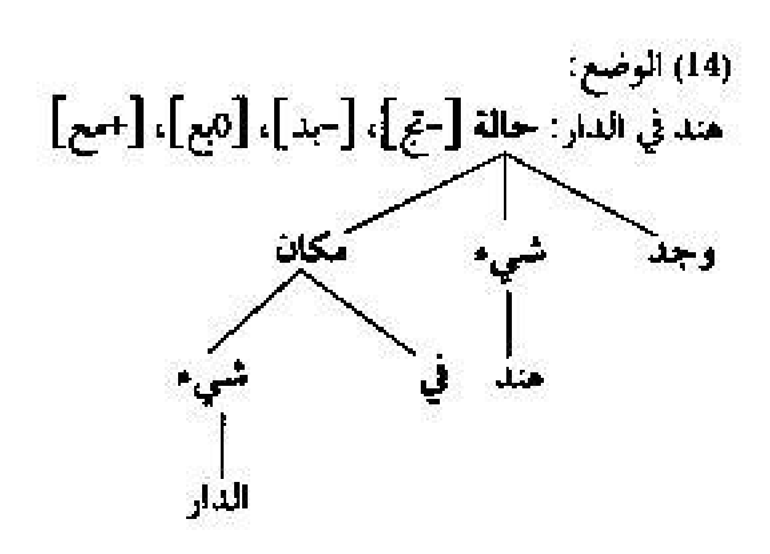
إلى الدار: مسار [+ تج]، [1 بع]، [+ مح]، [- بد]

نحو الدار: مسار [+ تج]، [1 بع]، [-مح]، [-بد]

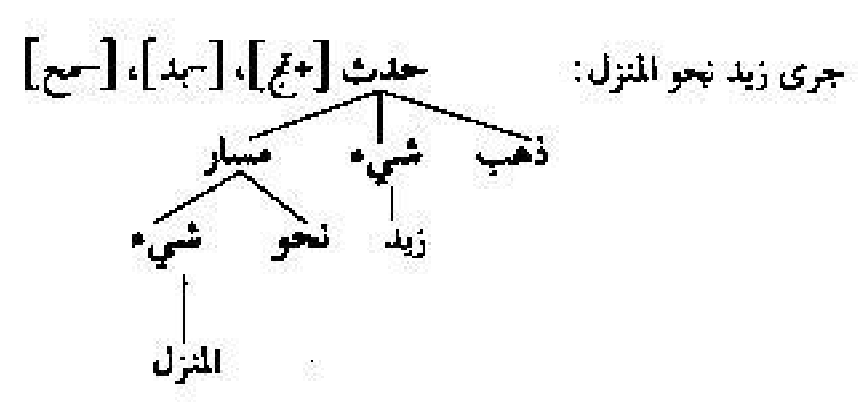


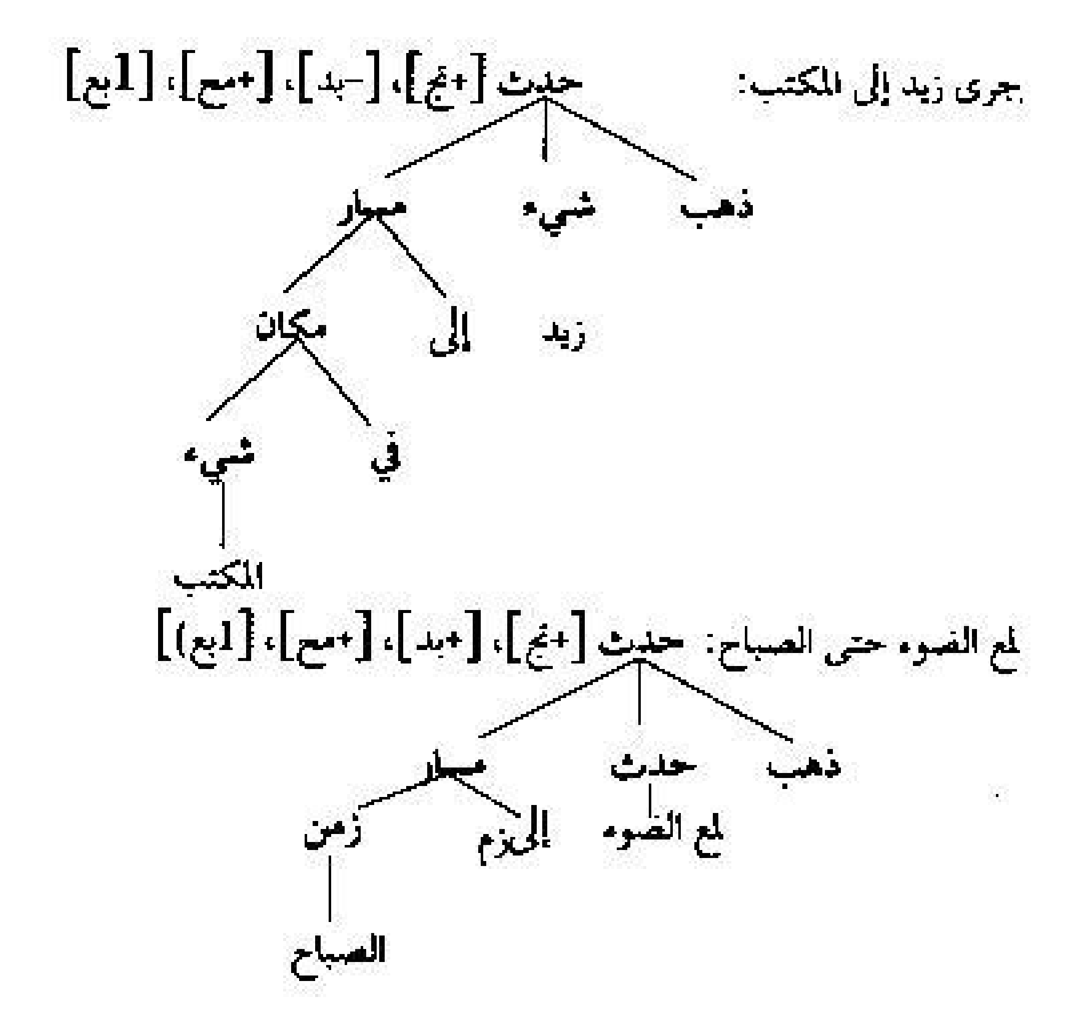
(14) الوضع:

هند في الدار: حالة [-تج]، [-بد]، [0بع]، [+مح]



جرى زيد نحو المنزل: حدث [+تج]، [-بد]، [-مح]





تتصف هذه السمات بعمومية انطباقها على المقولات التصورية تبعا لما تقتضيه دلالة س. فلا تظهر منفصلة بل مؤتلفة ومبنية عبر المقولات التصورية الكبرى، ويستنتج وجودها من أثرها في بنية اللغة؛ أي أن من المقاييس الضمنية المعتمدة في افتراض السمات (أو الأوليات) التي يجب أن ترمز في البنية التصورية، أن يكون لها أثر في التركيب.

ففي مجال الأشياء توحد سمة المحدودية بين الفرد والجماعة، وتميزهما من الكتلة والتجمع. وتوحد سمة البنية الداخلية بين الجماعة والتجمع وتميزهما من الفرد والكتلة.

وفي مجال الفضاء تميز سمة الاتجاه المسارات (وكلها موجّهة) من الأمكنة (وكلها غير موجّهة)، كما تميز بينهما سمة البعد، إذ المسارات دائما أحادية البعد (وبدون بنية داخلية)، بينما الأمكنة تكون صفرية إلى ثلاثية البعد؛ وداخل طبقة المسارات تميز سمة المحدودية بين مسارات محدودة وأخرى غير محدودة.

وفي مجال الأوضاع تميز سمة الاتجاه الحالات (وهي غير موجهة) من السيرورات والأحداث (وكلها موجهة). وتميز سمة البنية الداخلية السيرورات والأحداث التكرارية (وهي ذات بنية داخلية) من السيرورات المنسجمة والأحداث المغلقة، بما فيها الإتمامات (نحو: أدرك القمة)، وهي بدون بنية داخلية. كما تميز سمة المحدودية السيرورات (وهي غير محدودة) من الأحداث المحدودة.

3. عن السمات التعريفية

السمات التعريفية سمات تخصص قراءات أنماط المقولات التصورية ووروداتها. ونجد في الأدبيات معالجات متعددة لهذه السمات تندرج في إطار النظريات الدلالية التأليفية على اختلافها، كأن يمثل لها باعتبارها قراءات دلالية تملأ بها مواقع الموضوعات داخل البنيات التصورية، كما عند جاكندوف (1990) مثلا، أو باعتبارها شبكات مركبة من التصورات تندرج في إطار سلميات نمطية (type hierarchy) يقوم تنظيمها على مستويات العمومية (generality) أو التدرج في التجريد من الأعلى إلى الأسفل، وتمتلك خاصية التوارث (inheritance) التي تقضي بأن ترث الأنماط السفلى خصائص النمط الذي يعلوها في الشبكة السلمية.[7]

ويتم تقسيم هذه السمات التعريفية، عادة، إلى سمات ضرورية تقوم على استنتاجات سليمة (valid inferences) أو منطقية، نحو:

(15) كناري [. . . ، [حي]، . . . [طائر]، . . .]

وسمات غير ضرورية أو نمطية تتعلق باستنتاجات معقولة أو محتملة تصدق «عادة» على المقولة في غياب معلومات مضادة. وذلك نحو:

(16) كناري [. . .، [يمكن أن يغني]، . . . ، [أصفر اللون]، . . .]

إلا أن مثل هذه السمات تثير مشاكل تمثيلية يصعب تجاوزها وتدعو إلى إعادة النظر في مدى ورودها داخل نظرية الدلالة اللغوية. ومن هذه المشاكل ما يتعلق بتخصيص بعض الفروق المظهرية سواء داخل طبقة الأشياء أو داخل طبقة الأحداث.

إن تخصيص مدخلي كلمتين مثل: «بطة» و «إوزة» يتضمن سمات مثل: [حي]، [طائر]. لكن فهمهما يقتضي كذلك معلومات عن الفروق بين مظهريهما. فيبدو رصد هذه المعلومات عن طريق سمات دلالية لغوية مثل: [± عنق طويل] مشكلا بل عبثيا. وكذلك الأمر في سمة مثل [±ذو متكأ] للفرق بين مظهر «الكرسي» ومظهر «المقعد المستدير». فسمات كهذه بعيدة عن أن تكون أوليات، كما أن إخضاعها لمزيد من التفكيك يبدو غير مضمون الجدوى.

قد يكون مصدر المشكل الذي يعترض التعامل مع مثل هذه السمات متعلقا بارتباط الخصائص المظهرية للأشياء بمعلومات بصرية أساسا، أي بنسق إدراكي غير لغوي يوفر صورة للتمثيل البصري ترمز الخصائص الهندسية والموضعية للأشياء ويمكن الذات من تعيينها ومقولتها. فتكون المسألة مرتبطة بالتعالق بين القالب اللغوي وقالب بصري مثل بنية نموذج مار (1982) الثلاثي الأبعاد. وهي بنية تتعالق بالبنية التصورية عن طريق مجموعة من قواعد التوافق تسمح بترجمة المعلومات البصرية إلى صور لغوية وتمكننا من الكلام عما نراه. وبذلك تلحق المعلومات المظهرية، كالفروق بين البطة والإوزة أو بين الكرسي والمقعد المستدير، ببنية نموذج بصري يرمز الخصائص الهندسية للأشياء والعلاقات بين أجزائها، عوض أن تظهر هذه المعلومات في البنية التصورية. فنتفادى الحاجة إلى لوائح

7. وانظر كورنل وي (1991)، وغاليم (2002).

طويلة من السمات المشكلة لفائدة تمثيل هندسي ثلاثي الأبعاد يمكن أن يظهر في المداخل المعجمية للأشياء إلى جانب البنيات الصواتية والتركيبية والتصورية.

ونجد في طبقة الأحداث فروقا مظهرية يصدق فيها ما يصدق في حالة الفروق بين الأشياء. فهناك فروق كثيرة من هذا القبيل بين الأحداث يصعب وصفها بالكلمات (أي بالسمات)، في حين يسهل استعراضها وتمثيلها بهيآت وأوضاع، مثلما يسهل تعيين الأشياء بمجرد الإشارة. من ذلك الصعوبات التفكيكية التي تعترض تتبع السمات التعريفية المميزة مثلا بين أفعال حركة أو تنقل مثل: جرى، وعدا (أو خب) وهرول، الخ.، يعبر كل فعل منها عن كيفية وهيئة حركيتين مخصوصتين؛ أو بين أفعال دفع مثل: قذف وأطلق ورمى، الخ.؛ أو بين أفعال هيئة فضائية، مثل: جلس وقعد، الخ. فإذا تضمنت المداخل المعجمية لهذه الأفعال تمثيلات هندسية للنموذج البصري الثلاثي الأبعاد، لن نحتاج إلى تمييزها في البنية التصورية ذات التمثيلات الجبرية حيث نكتفي بمعالجة الأفعال المذكورة باعتبارها أفعال تنقل أو دفع أو هيئة فضائية؛ أي أن البنية التصورية، في هذا السياق، تتعلق أساسا بترميز بنيات حملية ملائمة قد تربط في المعجم ببنيات فضائية-بصرية أكثر تفصيلا.[8]

خاتمة

يبدو أن من عناصر بناء الدلالة اللغوية بلورة نسق من السمات كالذي قدمناه بصدد المحدودية والبنية الداخلية والبعد والاتجاه. وهو نسق يبنى عبر المقولات التصورية الكبرى ويخصص معلومات لازمة لرصد طبيعتها. وبخلاف ذلك، فإن ما قدمناه بصدد السمات التعريفية يمكن، إذا صح، من أن نستنتج أن كثيرا من المعلومات التي تدرجها الأدبيات الدلالية في التمثيل الدلالي عن طريق هذه السمات التعريفية، تنتمي إلى أنساق إدراكية أخرى تتفاعل مع النسق اللغوي، منها النسق البصري والنسق السمعي (في حالة الفروق مثلا بين أسماء الأصوات والأحداث المعبرة عنها). وبذلك فالدلالة اللغوية تتضمن من المعلومات أقل مما نعتقده.

8. انظر جاكندوف (1992)، صص. 43-45.

الفصل الرابع

الجمع في الأوضاع

من السمات التي ترصد خصائص مختلف المقولات التصورية سمات المحدودية والبنية الداخلية والبعد والاتجاه. وتخصص ما يلي لورود سمة البنية الداخلية [بد]، بالدرجة الأولى، وكذلك سمة المحدودية، في مجال الأوضاع أساسا؛ وذلك بعد إجمال القول في السمتين في مجال الأشياء في إطار التوازي المفترض بين المجالين.[1]

1. سمة البنية الداخلية في الأشياء

يمكن أن نقول إجمالا إن الكيان يملك بنية داخلية إذا استلزم أفرادا متعددين متمايزين، ويكون محدودا إذا كانت له حدود واضحة في الزمن و/أو الفضاء، كما يدل على ذلك الجدول المختصر التالي الذي أوردناه في الفصل السابق:

(1)

فرد (كلب)	:	[+ مح]، [+ بد]
جماعة (لجنة)	:	[+ مح]، [+ بد]
كتلة (ماء)	:	[- مح]، [- بد]
تجمع (طاولات)	:	[- مح]، [+ بد]

ترتبط سمة البنية الداخلية، في مجال الأشياء، بترميز الجمع، فتميز الكيانات التي تستلزم أجزاء فردية قابلة للتمييز من الكيانات التي لا تستلزم ذلك. فالتجمعات التي تعبر عنها عادة الجموع المجردة (العارية) مثل: طاولات، أشجارا عاملون، عاملات، تحمل السمة [-مح] مثل أسماء الكتل

1. انظر الفصل السابق.

إلا أن الفرق بين الجموع وأسماء الكتل أن الأولى سمتها [+بد] ما دامت تستلزم أفرادا متمايزين، وسمة الثانية [-بد] ما دامت لا تستلزم ذلك. كما تميز سمة البنية الداخلية بين كيانات محدودة مثل الفرد والجماعة. فالجماعة، نحو: لجنة، محدودة، لكن هناك استلزاما ضروريا مفاده أنها مكونة من عناصر، أي أنها [+بد]، والفرد، نحو: تفاحة، رغم إمكان تفكيكه إلى أجزاء، إلا أن ذلك ليس جزءا ضروريا من فرديته، فهو [-بد][2].

بهذا يمكن أن نميز داخل مقولة الأشياء جمعا صرفيا ترمز فيه سمة الجمع عن طريق مواد صرفية صواتية: كالتجمعات في الجمع السالم، نحو: عاملون وعاملات، والجمع المكسر، نحو: عمال ومنازل، من جمع معجمي كالجماعات في نحو: لجنة وحكومة. ويبدو في هذا السياق إمكان اعتبار المثنى جمعا، من حيث اقتضاؤه أكثر من عنصر، أي عنصرين. فتكون له بنية داخلية كأي تجمع أو جماعة؛ كما يكون محدودا كالجماعة بخلاف التجمع. وقد تعتبر لاصقة التثنية، إضافة إلى قيمتها الجمعية، بمثابة سور عددي، يوازي في الأوضاع ظرفا عدديا تسويريا مثل: مرتين، في نحو: ضربه مرتين.

إذا افترضنا الآن أن البنية التصورية لمفرد مثل «رجل» تتضمن (2):

(2) رجل = شيء
|
رجل [+مح]، [-بد]

فكيف نمثل للجمع؟ هناك اختياران. الاختيار الأول أن نعتبر الجمع عبارة عن تغيير سمتي المفرد، كما في (3أ):

(3) أ. رجال = شيء
|
رجل [-مح]، [+بد]

فيعبر التغيير الصرفي الصواتي (لنقل صرفية الجمع) عن عملية تغيير السمة هذه. والاختيار الثاني أن نعتبر مدخل «رجل» موضوعا لعامل (operator) أو دالة (function) تسقط موضوعها المفرد على عدد من أمثاله، أي على تجمع، كما في (3 ب)، حيث تشير: جم إلى دالة الجمع؛ وهي دالة تسقط شيئا هو موضوعها المفرد على شيء آخر هو جمع هذا المفرد:

(3) ب. رجال = شيء

جم [-مح]، [+بد] شيء
رجل [+مح]، [-بد]

2. انظر جاكندوف (1991)، ص. 20.

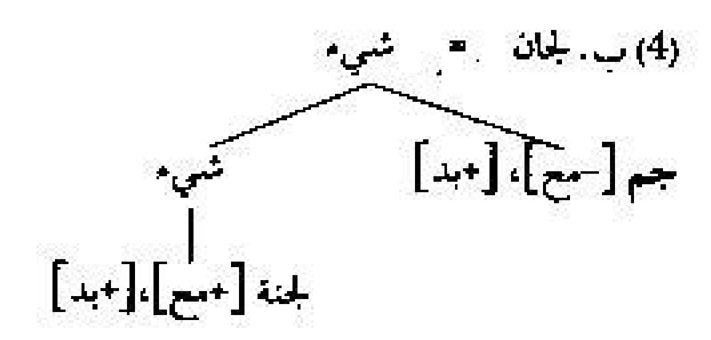
وتكون صرفية الجمع تعبيرا عن هذه الدالة.

ويبدو أن هذه المعالجة الدالية أفضل من الأولى، لأنها تراعي، فيما يخص الجانب الصوري، مبادئ تركيب البنية الحملية. ولأنها تضمن لقواعد التوافق «شفافية صرفية» أكبر، فتعتبر أن زيادة المعلومات الصرفية لا تغير سمات العنصر المفرد القاعدي، وإنما تضيف إليه عوامل أو دالات تُدْمَج فيه. كما أن المعالجة الدالية تفضُل معالجة تغيير السمة عند النظر في ما يقع عند جمع اسم يدل على جماعة مثل: لجنة. فتبني معالجة تغيير السمة يعطي، في الجمع، (4 أ) التي لا تختلف عن جمع الفرد. وتبني المعالجة الدالية يعطي (4 ب) التي يمكن أن نلحظ فيها أن الجمع جمع جماعات وليس جمع أفراد:

(4) أ. لجان = شيء

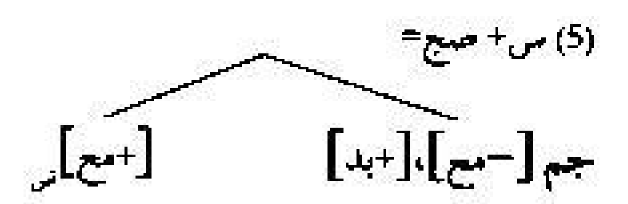
لجنة [–مح]، [+بد]

(4) ب. لجان = شيء



إذا صح هذا، فإن صرفية الجمع (أو دالة الجمع: صج) تكون لها بنية تصورية مثل (5)، حيث تدْمَجُ البنية التصورية المعجمية للاسم الذي تنطبق عليه بنية الصرفية في الموقع الموسوم موضوعيا: ض:

(5) س+ صج=



فيبدو أن صرفية الجمع تتطلب فقط أن يكون الاسم الذي تنطبق عليه محيلا على كيان محدود. ولا يهم أن يكون الكيان شيئا أو حدثا (مثل: زلزال ← زلازل)، ولا أن يكون فردا أو جماعة.

بهذا تكون جم إذن دالة تسقط كيانا بقيمة معينة للمحدودية أو البنية الداخلية على كيان آخر بقيم مختلفة يتضمن الكيان الأول باعتباره كيانا فرعيا. لذلك فهي من طبقة الدالات المضمِّنة (including functions)، خلافا للدالات المستخرجة (excluding functions) نحو الدالة: عنصر من التي تبدو واردة في مثل: حبة قمح، حيث يستخرج عنصر من كل عوض أن

يضمن عنصر في كل.[3]

2. سمة البنية الداخلية في الأوضاع

تمشيا مع ما تقتضيه دلالة سَ، نحاول تعميم مثل هذا التحليل على بنية الأوضاع أو الأفعال خصوصا. والافتراض هو أن موضوع دالة الجمع لا يكون اسما فحسب بل يكون كذلك وضعا (مسقطا في فعل) أو خاصية (مسقطة في صفة). وسأحصر ما يلي في حالة الفعل.

انطلاقا من وجود جمع صرفي وجمع معجمي في الأسماء، نتساءل عن إمكان وجود جمع صرفي وجمع معجمي في الأفعال. وتتخذ دالة الجمع، في هذه الحالة، صورة دالة تسقط حدثا مفردا على متوالية (أو عدد تونى) من الأحداث من نفس النمط، أي تنقل الحدث الفردي (المغلق) إلى سيرورة تكرارية. فيتضح أنني أحصر الجمع هنا (أو الجمع الفعلي أو الجمع في الأوضاع) في مفهوم التكرار (repetition)، وأترك، مؤقتا، علاقة ذلك بقضايا أخرى منها ما يرتبط خصوصا بإمكان تعدد الفاعل أو تعدد المفعول أو تعددهما معا والتأويلات المشكلة التي تنتج عن ذلك.

ويعتبر تكرار أو تعدد (أو مضاعفة) الحدث أو الوضع القاسم المشترك في معالجة الجمع الفعلي سواء في التحاليل المندرجة في دلالة التصورات الداخلية ومنها أعمال جاكندوف -وخاصة (1990) و(1991)- الذي نتبناه هنا، أو في دلالة التصورات الخارجية التي تشمل مجموعة من التحاليل ضمن دلالة النماذج النظرية عالجت الجمع الفعلي في إطار ما يسميه يو (2003): نظرية الحدث المجموع *Pluralized Event Theory* على أساس أنه جمع للموضوع الحدث للمحمول (تبعا لافتراض دفيدسن حول إدخال موقع إضافي للحدث في البنية الحملية)[4]. ورغم اختلاف طرق التناول ومستوياته في هذه التحاليل، فقد اعتبر التكرار، من الناحية الصورية، عاملا أو دالة يتوصل بها إلى الكيان الجمعي؛ كأن يتم إدخالها لجمع الموضوع الحدث في نظرية الحدث المجموع، أو لإقامة علاقة بين محمول وبين مجموعة من وروداته، عند إيك (1996) مثلا، الذي يعتبرها جزء من تفكيك الأفعال تماثل في بنيتها الدلالية القاعدية بنية ظروف التردد (frequency) مثل: ثلاث مرات، في نحو «ذهب زيد إلى المكتب ثلاث مرات»[5].

1.2. الجمع الصرفي

نفترض ترميز الجمع في الفعل عن طريق وسائل صرفية صواتية سواء تعلق الأمر بتكرار صامت أو بمد أو بتكرار جذر، أي بتغيير في البنية القاعدية للفعل يوازي التغيير الملحوظ في الجموع المكسرة على الخصوص. ويسند هذا الافتراض عدد من الأعمال منها أعمال عدد من الباحثين المحدثين، وأعمال القدماء من العرب المسلمين الذين سموا بعض جوانب الظاهرة «تكثيرا» أو

3. نفسه ص. 21-23. وتجدر الإشارة هنا إلى ورود إقامة نظرية لعلاقات الجزء بالكل (Mereology) بخصوص تحليل أكثر دقة لقضايا الجمع أو صلة المفرد بالجمع.

4. انظر يو (Yu (2003، ص.3؛ وانظر الفصل الموالي.

5. انظر إيك (Egg (1996، ص.8.

«تكرارا» للفعل، كما هو واضح في تحديد معنى فعّل عند سيبويه: « تقول: كَسَرْتها وقطعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَّرْتُه وقطَّعته ومزّقته.

وما يدلك على ذلك قولهم: عَلَطْتُ البعيرَ وإبلٌ معلّطة وبعيرٌ معلوطٌ. وجَرَحْتُه وجَرَّحْتُهم. وجَرَّحتُه: أكثرتُ الجراحات في جسده.

وقالوا: ظَلَّ يفرِّسُها السَّبُعُ ويؤكّلها، إذا أكثر ذلك فيها.

وقالوا: موّتتْ وقوّمتْ، إذا أردت جماعة الإبل وغيرها. وقالوا يُجَوِّلُ أي يكثر الجولان، ويطوِّف أي يكثر التطويف.

واعلم أنّ التخفيف في هذا جائز كلّه عربيّ، إلا أن فَعّلت إدخالُها ههنا لتبيين الكثير».

وعند ابن يعيش: « تقول: كَسَّرْتُ المتاعَ، وغَلَّقتُ الأبواب، وقَطَّعتُ الثياب، إذا أردت تكرير الفعل. قال الله تعالى: ﴿جنّات عَدْنٍ مُفَتَّحةً لهم الأبوابُ﴾. وقال: ﴿فجّرْنا الأرضَ عيُونا﴾. وليس المراد من ذلك التعدية؛ ألا ترى أنّ هذه الأفعال متعدّية من غير تضعيف. وإنما المراد بها التكثير، وأنه وقع شيئا فشيئا، على تماد وتطاول. ويؤيّد ذلك عندك أنك تقول: مَوَّتَ الشاةُ، ورَبَّضَ الغنمُ، وبَرَّكَ الإبل، وقَوَّمَتْ. فتجد الفعلَ منها غير متعدّ، كما كان قبل التضعيف. ومن ذلك: يُجوّل، ويُطَوِّفُ. والتخفيف في ذلك جائز، إلاّ أنّ المخفّف يحتمل القليل والكثير، والمشدّد خاصّ للكثير».[6]

فمن باب تكرار الصامت، نجد، إذن، معطيات تندرج في باب فعّل وتفعّل.

ومن فعّل نجد:

(6) أ) غلّق النافذة

ب) غلّق النوافذ

(7) أ) طاف الرجل

ب) طوّف الرجل

(8) أ) حفَر الطريق

ب) حفّر الطريق

ومن تفعّل نجد:

(9) تحسّى الشراب

فالأمثلة (ب) في (6) و (7) و (8)، إضافة إلى (9)، تفيد تكرار الأحداث التي تعبر عنها، فهي جموع لهذه الأحداث.

ومن باب المد، نجد معطيات تندرج في باب فاعل. منها ما اعتبر «للمشاركة»، نحو: (10)، وما اعتبر للتكثير، نحو (11):

(10) ضارب زيد عمرا

(11) ضاعف العطاء

6. انظر سيبويه، الكتاب، ج. 4، ص. 64؛ وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص. 71. وانظر من المحدثين، مثلا، كرينبرك (1991)، و الفاسي الفهري (2001) ونورابي (2001).

ف (10) تعني تكرار الضرب مرتين على الأقل، و (11) تعني تكرار العطاء. والملاحظ أنه يغلب على «ضاعف» تواردها مع كيانات تحمل سمة من سمات الجموع هي [– مح]، كما تدل على ذلك (13) في مقابل (12):

(12)؟ ضاعف الطاولة

(13)أ) ضاعف الطاولات (تجمع [– مح])

ب) ضاعف الضرب (سيرورة تكرارية [– مح])

ج) ضاعف اللبن (كتلة [– مح])

ومن باب تكرار الجذر نجد معطيات تندرج في باب فعلل أو فعفع، على الخلاف، نحو (14):

(14) صرصر الباب

للتعبير عن تكرار الصرير. يورد ابن منظور مثلا عن الزجاج قوله: «فإذا سمعت صوت الصرير غير مكرر قلت: صرّ وصلّ، فإذا أردت أن الصوت تكرر قلت: صلصل وصرصر». (اللسان، مادة: صرر). ومن ذلك أيضا كفّه وكفكفه، وخضّه وخضخضه، وحتّ (ورق الشجر) وحتحته، ورصّه ورصرصه، وحفّ (الجناحُ) وحفحف، ورفّ ورفرف. ويمكن اعتبار نحو هذه المعطيات جموع تكسير في الأفعال تعبر فيها التغييرات الصرفية الصواتية عن انطباق دالة الجمع.

2.2. الجمع المعجمي

نفترض أن في الأوضاع جموعا توازي الجموع المعجمية في الأشياء أو الأسماء. ونقصد أفعالا بسيطة معجميا تعبر عن تصور وضع قائم على تكرار عدد من الأوضاع الفرعية من نفس النمط. فهي أفعال تعجم دالة الجمع كما تعجمها الجماعات في مقولة الأسماء. ومن ذلك نحو: عدكه وطحنه ولاكه وفركه ومضغه. فبنية (15 أ) تقوم على عدد نوني من الأحداث الفرعية المكررة هي العدك أو الضرب بالمطرقة:

(15) أ) عدك س (بالمعدكة)

(15) ب) فرك السنابل

وتقوم (15 ب) على تكرار عدد من أحداث الدلك ليتحصل الفرك أي انفصال القشر عن الحب. كما تقوم (16):

(16) مضغ الخبز

على تكرار الإطباق بالفكين أو العض بكيفية معينة ليتحصل المضغ.

وما يدل على ذلك أن «عض» لا تستلزم «مضغ» في حين أن «مضغ» تستلزم «عض». كما أنك لا تقول:

(16) أ)؟ عض قطعة اللحم في ثمانية دقائق (تطلب العض ثمانية دقائق)

في حين يمكنك أن تقول:

(16) ب) مضغ قطعة اللحم في ثمانية دقائق (أي تطلب المضغ ثمانية دقائق)

كأنك قلت:

(16) ج) تطلب المضغ ثمانية دقائق من العض

في حين لا تقول:

(16) د)* تطلب العض ثمانية دقائق من المضغ

ويصدق نحو هذا في «لاك» التي تقوم على تكرار إدارة الشيء في الفم، إلخ.

ومن الأفعال المماثلة لهذه في لغات أخرى، نحو: pound و hammer و beat (في مقابل hit) في الأنجليزية، و (battre (battre qun., battre des œufs) وpiler وmarteler و scintiller في الفرنسية.

فتستلزم البنية العامة لهذه الأفعال متوالية من الأحداث الفرعية يشكل مجموعها الحدث الذي يعجم في الفعل:

ح = ح1 + ح2 + ... ح ن

3.2. جمع الأوضاع في الجمل

رأينا حتى الآن أن القيمة الدلالية للتكرار، في مجال الأوضاع، تطابق القيمة الدلالية للجمع في مجال الأشياء، إذ يتعلق الأمر في الحالتين بترميز تعدد كيانات تنتمي إلى نفس المقولة. كما رأينا أن دالة الجمع يعبر عنها بوسائل صرفية صواتية، كما في الجمع الصرفي، أو تكون مضمنة معجميا في بعض الأفعال، كما في الجمع المعجمي. وفي الحالتين معا يقوم تأويل الجمع أو التكرار على معنى وحدة معجمية معينة داخل الجملة.

لكن هناك جملا مثل (17) تفيد التكرار رغم خلوها من أي صرفية أو وحدة معجمية تفيد ذلك:

(17) سعل زيد حتى {نهاية الرحلة، الصباح}

ف «سعل زيد» تعني أساسا: سعل مرة واحدة، أي أنها تعبر عن حدث محدود ذاتيا يعني أن السعال وقع ثم انتهى معلنا عن نهاية الحدث. كما أن «حتى» متلوة بهدف فضائي أو زمني، لا تفيد تكرار «النوم» مثلا في (18):

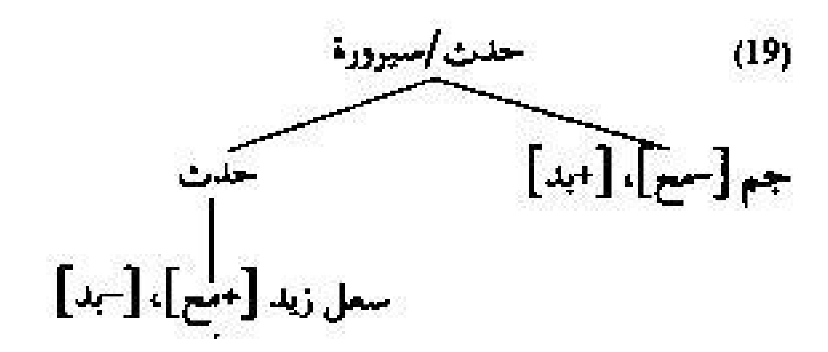
(18) نام زيد حتى {نهاية الرحلة، الصباح}

لذلك يجب البحث عن تأويل التكرار في (17) ليس في وحدة معجمية وإنما في التفاعل بين الوحدات داخل الجملة، أي على مستوى التأليف المشترك. إن «حتى» تضع، من حيث دلالتها، حدا زمنيا (أو فضائيا) لسيرورة غير محدودة زمنيا. ف «نام زيد» في (18) تعبر عن سيرورة تتصور باعتبارها غير محدودة، لذلك يمكن أن تحدها «حتى» معلنة عن نهايتها.

لكن «سعل زيد» تعبر، كما سبق، عن حدث محدود ذاتيا، فلا يمكن إخضاعه لحد ثان خارجي تفرضه «حتى». لذلك، فإن (17) تؤول على متوالية من السعال تشكل سيرورة يمكن أن تحدها «حتى»؛ أي أننا بصدد إسقاط الحدث «النواة» على متوالية تكرره عددا نونيا من المرات. وهو تكرار يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية فيسوغ حده بعبارة مثل «حتى». والافتراض أن هذا الإسقاط

التكراري (أو التأويل على المتوالية أو السيرورة) ناتج عن انطباق دالة الجمع التي تكرر الأحداث، كما يظهر في البنية (19)[7]:

(19)



وهي بنية تعبر عن سيرورة غير محدودة يمكن أن تدمج في سياق تحده «حتى». ويكمن الفرق، بالنظر إلى حالتي الجمع الصرفي والمعجمي، في أن دالة الجمع هنا لا تظهر في صرفية معينة ولا تكون مضمنة معجميا في الحدث، وإنما ترتبط بمبدأ تأويلي عام، في مستوى التأليف المشترك أو المغنى، هو بمثابة إلزام جهي يرد خلال التأليف الدلالي لخلق تلاؤم جهي بين أجزاء الجملة وضمان سلامة بنيتها الدلالية. ويمكن أن يتخذ هذا المبدأ الصيغة التالية[8]:

(20) مبدأ التكرار:

أول م ف باعتباره (تكرارا لـ م ف)

3. الجمع وسمة البعد

نختم بالإشارة إلى علاقة الجمع بسمة أخرى سبق أن تحدثنا عنها في مناسبة سابقة[9]، هي سمة البعد (dimensionality). ونذكر بأن البعد في الأشياء يكون صفريا (كالنقطة) أو أحاديا (كالخط أو المنحنى) أو ثنائيا (كالسطح) أو ثلاثيا (كالجرم). ولا يكون البعد في الأوضاع إلا صفريا (كالنقط الحدثية في الزمن وما كان بمثابة ذلك من حالات وأحداث فردية) أو أحاديا (كالأحداث ذات الاستمرارية والسيرورات).

ومادام الجمع إسقاطا لكيان معين على عدد من الكيانات من نفس النمط، فيمكن تأويله باعتباره ترتيبا فضائيا، في مجال الأشياء، وترتيبا زمنيا في مجال الأوضاع.

وبما أن الترتيب الفضائي يفرض البعد فإن الجمع في الأشياء ينقل الشيء من صفري البعد إلى أحادي البعد. قارن مثلا (21) بـ (22) حيث يسقط البعد الأحادي على «المنازل»:

(21) يمتد الطريق على طول الوادي («الوادي» خط ←أحادي البعد)

(22) يمتد الطريق على طول المنازل («المنازل» تؤول على خط ← أحادي البعد)

---

7. وانظر جاكندوف (1991)، ص. 22.

8. وانظر جاكندوف (1997)، ص ص. 51-52.

9. انظر الفصل السابق، وغاليم (2001).

فالجمع «منازل» في (22) ينقل «المنزل» من صفري البعد إلى أحادي البعد. فتتصور «المنازل» باعتبارها خطا مثل «الوادي» في (21).

كما أن الترتيب الزمني، مادام يفرض بعدا، فإن الجمع (أو التكرار) الذي يؤول إليه في مجال الأوضاع ينقل الحدث المفرد من صفري البعد في نحو: «سعل زيد» إلى أحادي البعد في نحو (17) سابقا، أي «سعل زيد حتى الصباح» التي تتصور باعتبارها سيرورة أو مجموعة من الأحداث الفردية المرتبة زمنيا[10]. فنحن، أمام نقط حدثية متمايزة لكنها، في نفس الوقت، مرتبة على متوالية خطية زمنية مستمرة. لذلك يتم تأويل مثل هذه السيرورات الأحادية البعد في إطار دلالة النماذج النظرية[11] باعتبارها قائمة على مجموعتين من الأعداد في نفس الوقت. وتمثل (23) تمثيلا تقريبيا لذلك، حيث يتم رصد التمايز استنادا إلى مجموعة الأعداد الصحيحة الطبيعية (natural)، أو المجموعة ن (N)، ويتم رصد الاستمرارية استنادا إلى مجموعة الأعداد الحقيقية ح (real) (R):

(23) ن + ح = 0 1 2 3 4 ن

4. خاتمة

قدمنا في الفقرات السابقة تصورا للجمع في الأوضاع يقوم على آلية توحد بينه وبين الجمع في الأشياء وتؤكد الصفة عبر المقولية التي تختص بها سمة البنية الداخلية تبعا لما تفترضه دلالة مّن. وقد ربطنا جمع الأوضاع بتكرارها على أساس دالة تسقط كيانا مفردا على جمعه أو تكرره أكثر من مرة. على أن من الأسئلة التي تبقى مطروحة سؤال يتعلق بدالة الجمع (أو التكرار) هذه. ما هي طبيعتها بالضبط؟ وهل هناك فعلا دالة واحدة، أم أن الرصد الدقيق للتكرار —في علاقته بالجمع— يتطلب أكثر من دالة واحدة؟

ومما يبرر أسئلة من هذا النوع إمكان التدقيق في مفهوم التكرار وتمييز أنماط داخله. فيبدو بالإمكان تمييز تكرار حدثي **داخلي** يتعلق بتكرار مراحل داخلية لحدث معين، من تكرار حدثي **خارجي** يتعلق بتكرار نمط واحد من الأحداث[12]. من أمثلة التكرار الداخلي:

عض ← {مضغ، قضم}

رف ← رفرف

fly ← flutter

voler ← voleter

فيبدو أن أحداثا مثل القضم أو المضغ أو الرفرفة تتكون من تكرار الحدث القاعدي المرتبط بالعض أو

10. لذلك يستلزم التكرار (في ارتباطه بالجمع) خاصية زمنية هي الاستمرار (duration)، أي أنه عبارة عن مرحلة وليس لحظة. وانظر بيكل (1996)، ص:6.

11. انظر فيركويل وزفارت (1992)، ص ص. 488-489 وص. 499.

12. انظر وود وكاريت (2001) Wood وGarrett، ص.2.

الرف تباعا. والملاحظة الأساس هنا، أن المراحل الداخلية المكررة —كل عضة أو رفة— لا تمثل نفس النمط من الأحداث الذي يمثله الحدث كله (أي: القضم أو المضغ أو الرفرفة). وهذا ما يمكن تبينه في الفقرة المتعلقة بالجمع المعجمي سابقا. أما التكرار الخارجي فيتعلق بتكرار نمط الحدث عينه مرة واحدة، نحو: «طار ذهابا وإيابا»، أو عدة مرات، نحو: «طار مرارا». بل يبدو أن بعض اللغات مثل اليوروك[13] تقيم تقابلا جهيا بين التكثير (intensive) والتكرار (répétitive). فتخصص تكرار الجذر (reduplication) في نحو: رف← رفرف، للتعبير عن التكرار الحدثي الداخلي، بينما تعبر عن التكرار الحدثي الخارجي بالتكثير الذي يتم بإضافة لاصقة وسط الفعل مثلا. ويمكن روز هذا الافتراض بخصوص معطيات اللغة العربية، والنظر في إمكان تخصيص التكرار الحدثي الداخلي بمعطيات الجمع المعجمي وتكرار الجذر، وربط التكرار الحدثي الخارجي بأمثلة التكثير في فعّل خاصة. وهو موضوع الفصل الموالي.

13. نفسه ص.3. وانظر الفصل الموالي.

تأويل الجمع

بينت عدة أعمال، كما ورد في الفصلين السابقين، أن هناك موازاة بين الأشياء والأوضاع بخصوص الجمع، على اعتبار أنه بالإمكان افتراض نسق موحَّد من السمات، في هذا الباب، ينطبق في مجال الأشياء ومجال الأوضاع على حد سواء. ويبدو أنه بالإمكان الدفاع عن أن هذه الموازاة يمكن أن تشمل كذلك أنماط الجمع. ففي الأشياء جمع «صرفي» ترمّز فيه سمة الجمع عن طريق مواد صرفية-صواتية، وهو في العربية الجمع السالم والجمع المكسر؛ وفيها جمع «معجمي»، مخصص في البنية المعجمية أصلا، مثل: لجنة، وحكومة. وفي مجال الأوضاع، كذلك، جمع «صرفي» كالذي يبنى من فعّل، نحو: طوّف وقسّم، ومن فعلل، نحو: خضخض وصرصر، ومن فاعل وتفاعل إلخ. وفيها جمع معجمي كالذي في طحن ومضغ.

1. جمع الأوضاع والعامل الجمعي

يرتبط جمع الأوضاع في اللغات عموما بدلالات تكرار الوضع (أو الحدث) [1] وتردده وعادة وقوعه واستمراره وتوزيعه على المشاركين فيه، وتعدد فاعليه أو مفعوليه. وحديثنا عن جمع الأوضاع في ما يلي، أقرب إلى دلالة التكرار منه إلى الدلالات الأخرى، وإن كان ما يصدق على التكرار، في باب الجمع، يصدق جلّه على الدلالات الأخرى.

ونورد في (1)-(5) أمثلة لجمع الأوضاع في بعض اللغات[2]:

-الفوكس

(1) أ.wa: pam(نظر إلى) ←—— wa: -wa: pam (نظر باستمرار)

---

1. نستعمل المصطلحين هنا بالمعنى العام.
2. المعطيات في (1) و (2) مأخوذة عن وود وكاريت (2002)، وفي (3) عن يو (2003).

ب wa: pam (نظر إلى) ⟵ wa: pa-wa: pam (كرر النظر مرة بعد أخرى)

-اليوروك

(2) أ. pik (دق، نقر) ⟵ pik-pik (كرر الدق أو النقر)

ب. pegon (قطع، شطر) ⟵ peg pegon (قطع في عدة أمكنة)

ج. tmo:I (ركل) ⟵ tmego: I (أعاد الركل بانتظام)

د. la: y (مر) ⟵ leg-a: y (أعاد المرور)

-الشيشانية

(3) أ. d. uttu (صبّ) ⟵ d. yttu (كرر الصب)

ب. molu (شرب) ⟵ myylu (كرر الشرب)

-العربية الفصيحة

(4) أ. طاف ⟵ طوّف؛ قسَم ⟵ قسّم

ضرب ⟵ ضارب؛ تضارب

ب. صر ⟵ صرصر؛ خض ⟵ خضخض

-العربية المغربية

(5) أ. حْفَر ⟵ حفّر

ب. دك ⟵ دكدك

وبالنظر إلى المعالجات التي كان جمع الأوضاع موضوعا لها في أغلب النظريات الدلالية، يتضح أنها انبنت عموما على اعتبار الجمع خرجا لدالة أو عامل جمعيين. ومن هذه النظريات نظرية الأجزاء والحدود عند جاكندوف (1991) و (1997) و (2002) كذلك، (والتي ترجمها فيركوريل وزفارت (1992) في إطار دلالة النماذج النظرية). ومنها أيضا نظرية الحدث المجموع (Pluralized Event Theory) التي بلورها بصيغ مختلفة ليسرسون (1995) Lasersohn وأوجيدا (1998) Ojeda، ولندمان (1999) Landman، ويو (2003) Yu من بين آخرين، على أساس نظرية ديفدسن (1980) وبارسنس (1990) Parsons، بخصوص افتراض موقع إضافي للحدث في البنية الحملية للمحمول.

1.1. نظرية ديفدسن

يقوم التمثيل للجمل في منطق المحمولات التقليدي على محمول يأخذ عددا نونيا من الموضوعات يوافق كل واحد منها مركبا اسميا في جملة اللغة الطبيعية المعنية. فيمثل لجملة مثل:

(6) قتل المحتل الطفل بالرصاص وسط الشارع في الصباح

على أساس وجود محمول خماسي المحلات يأخذ خمسة موضوعات هي المركبات الاسمية: المحتل والطفل والرصاص والشارع والصباح. كما أن الجمل التالية:

(7) أ. قتل المحتل الطفل بالرصاص وسط الشارع

ب. قتل المحتل الطفل بالرصاص

ج. قتل المحتل الطفل

تقوم، تباعا، على محمول رباعي المحلات وثلاثي المحلات وثنائي المحلات.

إلا أن الملاحظ أن الجمل الأربع في (6) و(7) لا تقوم على محمولات أربعة، بل على محمول واحد: قتل. وتعتبر هذه الجمل طرقا مختلفة لوصف نفس الحدث، وتربط بينها علاقات استلزامية. فالجملة (6) تستلزم الجمل في (7)، وكل جملة في (7) تستلزم الجملة التي تحتها.

إلا أن هذه العلاقات الدلالية لا يمكن رصدها في إطار منطق المحمولات التقليدي. لذلك يقترح ديفدسن (1980) حلا مفاده اعتبار الأحداث نمطا من الكيانات تضاف إلى باقي الكيانات الأخرى في مجال الخطاب، كالأشخاص والرصاص والشوارع، الخ. فتعتبر الجمل محيلة ضمنيا على حدث معين. مثال ذلك أن الجملة (6) تتضمن في بنيتها الحملية موضوعا حدثا من نمط: قتل المحتل الطفل؛ وهو حدث من خصائصه أن يتم بالرصاص ووسط الشارع، الخ.

فتكون صورة (6) المنطقية كالتالي، حيث ح متغير خاص بالحدث:

(8) $\exists$ ح [قتل (المحتل، الطفل، ح) & ب (الرصاص، ح) & وسط (الشارع، ح) & في (الصباح، ح)]

كما تكون صورة (7ج) المنطقية كالتالي:

(9) $\exists$ ح [قتل (المحتل، الطفل، ح])

وتستلزم الصورةُ المنطقية في (8) الصورة المنطقية في (9)، كما تستلزم صورتي (7أ) و(7ب) المنطقيتين.

وعلى أساس نظرية ديفدسن هذه انبنت نظرية الحدث المجموع التي تنظر، في ما يلي، في أهم مبادئها مبينين إمكان اشتقاقها من نظرية الأجزاء والحدود، والحاجة إلى المزيد من تقييد مفهوم الجمع وتخصيص دالته تخصيصا كافيا.

2.1. نظرية الحدث المجموع

أساس نظرية الحدث المجموع إدماج عامل جمعي في البنية الدلالية لمحمول فعلي معين، فيكون هذا العامل مسؤولا عن جمع الموضوع الحدث في الفعل. لذلك نجد من أهم مبادئ هذه النظرية المبدآن التاليان:

(10) نظرية الحدث المجموع:

- الجمع الفعلي جمع للموضوع الحدث في بنية المحمول

- جمع الموضوع الحدث في بنية المحمول يتم عن طريق إدماج عامل جمعي

ومما تمكن ملاحظته بصدد هذه النظرية أن مفهوم الجمع فيها عام، وعامل الجمع غير مقيد بكيفية تمكن من رصد التأويلات الممكنة المختلفة للجمع في الأوضاع.

لنلاحظ أن عدد التكرارات في الأمثلة التي تبنى فيها الأوضاع على التردد والتكرار لا يصح فيها ظهور الظرف العددي (المكمّم)، نحو:

(11) لمع الضوء (*عشر مرات) حتى الصباح

(12) john drank tea (*four times) until dawn

بل هناك لغات، منها، الشيشانية، تمنع استعمال الجمع الفعلي عندما يكون عدد التكرار مخصصا، نحو (13):

(13) أ. khiattira cxahuma yttaza cynga sialkhana xadama

سأل . سؤال واحد عشر مرات الشخص الثالث المفرد البارحة آدم

«سأله آدم نفس السؤال البارحة عشر مرات»

ب. *khiattira cxahuma yttaza cynga sialkhana xadama

سأل-جمع سؤال واحد عشر مرات الشخص الثالث المفرد البارحة أدم

«سأله آدم نفس السؤال البارحة عشر مرات»

ويبدو أن السبب راجع إلى أننا في هذه الحالات أمام ما يمكن اعتباره كتلة حدثية على غرار الكتلة الاسمية في نحو: «ماء» و «عسل» ..إلخ. ومثلما لا تتلاءم الكتلة الاسمية مع تخصيص عددي، فإن الكتلة الحدثية لا تقبل التسوير بظرف عددي، مادامت الإحالة على الأحداث المفردة المكونة لهذه الكتلة متعذرة. وتعتبر هذه الإحالة لازمة لإمكان العد داخل الكتلة. لذلك يبدو أيضا أن الظرف العددي في نحو (14)، على افتراض أن «غلّق» جمع «أغلق»، لا يسور الأحداث المفردة التي يكون مجموعها «غلّق»، وإنما يسور الجموع المعتبرة هنا أوضاعا مستقلة متكررة في ثلاث مناسبات:

(14) غلّقت هند النوافذ ثلاث مرات هذا المساء

لهذا يقترح بعض المتبنين لنظرية الحدث المجموع تقييد النظرية بإضافة المبدأ التالي:

(15) نظرية الحدث المجموع الموسّعة

[...]

الجمع: يجب أن يكون ناتج الجمع تأويل كتلة.

إن تأويل الكتلة يستلزم خاصية أخرى هي خاصية اللاانتهاء (atelicity). فالجمع الفعلي

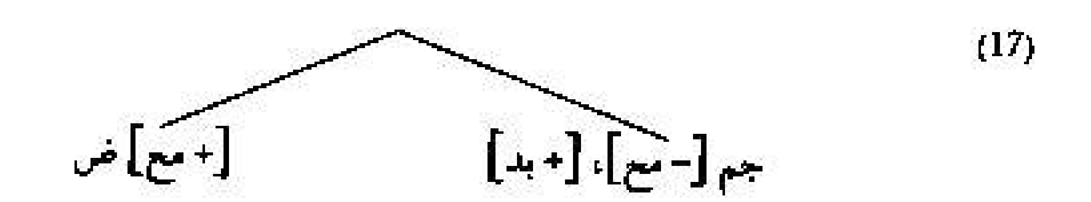
ينقل الفعل من نشاط محدود ومنته إلى نشاط غير محدود وغير منته؛ وهي خصائص الكتلة. ومن ثمة إغناء نظرية الحدث المجموع الموسَّعة بالمطلب التالي:[3]

(16) مطلب اللاانتهاء:

يجب أن يكون ناتج الجمع الفعلي لامنتهيا.

على أن ما تصل إليه هذه النظرية من خلال تحمل كلفة مبدأ الجمع في (15) ومطلب اللاانتهاء في (16) يمكن استخلاصه مباشرة وبصورة طبيعية من نسق السمات الذي توفره نظرية الأجزاء والحدود عند جاكندوف (1991)، التي تفترض أن يكون دخل دالة الجمع موضوعا يحمل السمة [+ مح] كما في (17)، وأن يكون خرجها الناتج عن انطباقها حاملا للسمة [- مح]:[4]

(17)



2. الجمع الخارجي والجمع الداخلي

ننظر الآن في حاجة التصورين السابقين إلى تقييد أقوى لمفهوم الجمع، وذلك من خلال ما يمكن أن تكشف عنه معطيات اللغات في ما يخص تنميط الجمع عموما، وتنميط جمع الأوضاع على الخصوص.

إذا انطلقنا من المفهوم القاعدي في جمع الأوضاع، وهو مفهوم التكرار في ارتباطه ببنية الحدث (أو الوضع)، أمكن التمييز بين مستويين على الأقل:

-تكرار على مستوى الحدث (event- level repetition)

- وتكرار على مستوى مراحل الحدث (phase- level repetition)

ويستلزم التكرار الحدثي الداخلي حدثا واحدا في مناسبة واحدة يقوم على مراحل داخلية مكرَّرة، فنسميه جمعا داخليا. بينما يستلزم التكرار الحدثي الخارجي تكرار نمط معين من الأحداث التامة، سواء في مناسبة واحدة أو في عدة مناسبات، ونسميه جمعا خارجيا.[5]

وتمثل الجمعَ الخارجيَّ المعطياتُ في (1أ) و (2 ج-د) و (3 أ-ب) و (4أ) و(5أ)؛ وتمثل الجمعَ الداخليَّ المعطياتُ الباقية.

فهذه الأخيرة، مثل (4ب)، تعبر، أولا، عن متوالية تكرارية من الأحداث الفرعية التي تتم

3. انظر يو (2003).

4. وانظر الفصل السابق.

5. وانظر وود (2002)، و روه وكاريث (2002).

في مناسبة واحدة وتشكل حدثا (مركبا) واحدا؛ وثانيا، لا تمثل الأحداث الفرعية المكرّرة فيها نفس النمط من الأحداث التي ينتمي إليها الحدث كله. فتكون العلاقة بين الحدث كله (أي: صرصر مثلا) وبين عناصره المكرّرة (أي: صرّ وصرّ وصرّ...) مماثلة للعلاقة في باب الجمع المعجمي بين «لاك» (بالأسنان) مثلا و «مضغ»، من حيث إن المضغ يقوم على توالي اللوك الذي يتم في مناسبة واحدة، والذي ليس من نفس نمط الأحداث الذي ينتمي إليه المضغ.

إن بنية الجمع الداخلي مطابقة من حيث خاصيتها الصورية لبنية أي حدث يملك مراحل متعددة. فقد بينت عدة أعمال منها بارسنس (1990) وبينيو (1995) وجاكندوف (1996) أن السيرورات (processes) تتضمن فئة من الأحداث الفرعية. فتعالج الجموع الداخلية باعتبارها فئة من الأحداث الفرعية مثل السيرورات، من حيث إنها تشكل ورودا واحدا ولكن بأحداث فرعية متطابقة.

وإذا أردنا أن نوازي بين الجمع في الأوضاع والجمع في الأشياء أو الأسماء، فإن الجمع الداخلي يوازي الجمع المعجمي، نحو: لجنة وحكومة، فهو بمثابة «جمع بصيغة المفرد».

أما المعطيات الأخرى (في (1 أ) و (2 ج-د) و (3 أ-ب) و (4 أ) و (5 أ)) فتعبر عن تكرار حدث تام في مناسبة واحدة أو أكثر؛ أي أن عناصر الجمع الخارجي تكون ممكنة التوزيع على عدد من المناسبات، رغم عدم ضرورة توزيعها بالفعل.[6]

ومن ثمة إمكان التباس هذا النوع من الجمع بين التردد والتكثير والعادة، وكلها تقبل توزيع الأحداث المجموعة على مناسبات متعددة. فالجمع الخارجي لا يعبر عن حدث واحد يقوم على توالي الأحداث الفرعية التي تكونه، كما هو الشأن في الجمع الداخلي، وإنما يعبر عن أحداث مكرّرة أو متعددة. فهو يوازي جمعا صرفيا كجمع التكسير في باب الأسماء.

ولتوضيح الفرق أكثر بين الجمع الداخلي والجمع الخارجي ننظر في قراءتين ممكنتين لجملة تتضمن ظرفا عدديا يسور (أو يجمع) الحدث بكيفيتين ممكنتين.

فالجملة (18):

(18) طرق زيد الباب ثلاث مرات

ملتبسة بين قراءتين. مفاد القراءة الأولى أن الجملة تصف حدثا واحدا قام فيه زيد بعدد معين من الطرقات على الباب، على افتراض أن زيدا يطرق، مثلا، باب ناد تعارف رواده على عدد محدد من الطرقات. ومفاد القراءة الثانية أن الجملة تصف ثلاث مناسبات منفصلة (أو ثلاثة أحداث)، تستلزم كل واحدة منها حدث طرق على الباب مهما كان عدد الطرقات؛ وذلك في مقام يكون فيه زيد، مثلا، مكلفا بإحصاء السكان، ويفرض عليه القانون أن يزور كل منزل إلى حدود ثلاث مرات في مناسبات مختلفة، إذا لم يجبه أحد في المرتين السابقتين. ويسمي البعض القراءة الأولى، القراءة التكرارية، وهي، كما نلاحظ، توازي الجمع الداخلي، والقراءة الثانية قراءة المناسبة، وتوازي

6. انظر كوزيك (1981)، ص ص. 78-79؛ وكاريت (2001).

الجمع الخارجي.[7]

وتبين المعطيات الواردة في 1-5، كيف تميز اللغات الممثل لها بين هذين النمطين من الجمع في الأوضاع، عن طريق وسائل صرفية-صواتية. فالفوكس واليوروك، في (1) و (2) تباعا، تعبران عن الجمع الخارجي بإضافة لاصقة إلى الفعل هي wa في الفوكس (1 أ)، و eg في اليوروك (2 ج-د). وتعبران عن الجمع الداخلي بتكرار الجذر، كما هو واضح في (1 ب) (في الفوكس)، وفي (2أ-ب) (في اليوروك). وتعبر الشيشانية عن الجمع الخارجي بالتناوب الحركي الملحوظ في (3). وتميز العربية الفصيحة والعربية المغربية بين الجمعين بنفس الوسائل، أي بلاصقة (أو تكرار صامت أو مد) في الجمع الخارجي، وبتكرار الجذر في الجمع الداخلي.

نصل إذن إلى ضرورة تقييد تأويل الجمع في الأوضاع بالنظر إلى نمطي الجمع الداخلي والخارجي.

إن النمطين معا يحيلان، كما في تحليل ليسرسون (1995)، على مجموعة أحداث؛ أي أن معنى جمع الوضع (ج) في فعل (ف) معين يكون كالتالي:

(19) ف- جم (س) ⟺ ∀ح ∈س [خ (ح)] & ع ع (س) ≥ ن

حيث تمثل س مجموعة أحداث، وعدد عناصرها محدد ذريعيا، وحيث خ خاصية هذه الأحداث. فتكون قراءة (19) أن الفعل المجموع (ف-جمع) ينتمي إلى المجموعة س، إذا وفقط إذا، بالنسبة لأي حدث ح، يكون ح منتميا إلى مجموعة الأحداث س التي تملك الخاصية خ، وعدد عناصر س محدد ذريعيا.

وتختلف الخاصية خ باختلاف نمطي الجمع. ففي حالة الجمع الخارجي نجد خ = ف، أي أن كل حدث يكون من النمط الذي يحيل عليه الفعل. وفي حالة الجمع الداخلي، تكون خ مخصصة معجميا، لكن الأحداث المتآلفة أو المتوالية تكون من نمط ف.[8]

إن تحليل ليسرسون هذا الذي يحاول تمييز الجمع الداخلي من الجمع الخارجي عن طريق التطابق في خ، لا يكفي لرصد التقابل الدلالي بين الحالتين. فهو، رغم محاولته معالجة موحدة للنمطين، لا يرصد خاصية أساسية في التعميمات التي تمت بلورتها في هذا الباب، ومنها تعمية كوزيك (1981)، وهي أن الجمع الحدثي الداخلي ينتج حدثا (مركبا) واحدا.

لذلك يمكن قبول تحليل ليسرسون بخصوص الجمع الخارجي، أما الجمع الداخلي فيمكن، كما سبقت الإشارة، أن يعالج كما تعالج الأحداث الأخرى المبنية على مراحل، بالنظر إلى الاشتراك في بعض الخصائص. أي أن كل جمع داخلي عبارة عن فئة من الأحداث التي تمثل ورودا واحدا، كما سبق. لهذا يكون تأويل الجمع الداخلي (جد) في فعل معين (ف) مرتبطا بإحالة الفعل على خاصية

7. وانظر ستروس (2002).

8. انظر ليسرسون (1995).

للأحداث كل أجزائها الفرعية تملك الخاصية خ. وهذا ما تعبر عنه (20):[9]

(20) ف – جد (ح) $\Longleftrightarrow$ $\forall$ حَ $\subseteq$ ح [خ (حَ)]

أي أن ف المجموع داخليا حدث (ح)، إذا وفقط إذا، بالنسبة لأي حَ يعتبر حَ جزءا فرعيا من ح، ويملك الخاصية خ. وبعبارة تقريبية، يكون الحدث جمعا داخليا إذا كانت له أجزاء فرعية وكل هذه الأجزاء الفرعية أفعال.

9. انظر روث (2002).

الفصل السادس

القياس والتسوير في الأوضاع

من المعايير الجهية التي يفترض ورودها في انتقاء موضوعات الأفعال، ما سمي منذ تيني Tenny (1987) على الخصوص، قياسا (measuring out). ومن أمثلة ذلك أن المفعول، في جملة مثل (1):

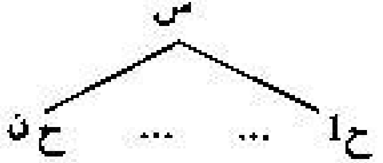
(1) أكل زيد تفاحة

يقيس، بكيفية متدرجة، الحدث الذي يصفه المركب الفعلي. إن كل قطعة تؤكل من التفاحة توافق لحظة من لحظات الحدث. فيكون الحدث بمثابة متوالية من اللقطات الخاصة بالمفعول والموافقة لنقط على خط الزمن. فتسجل هذه اللقطات الخاصية المتغيرة في المفعول.[1]

ونقدم، في ما يلي، تحليلا لبعض مظاهر القياس والعلاقات التسويرية في الأوضاع، في إطار نظرية الدلالة التصورية عموما، واعتمادا على عمل جاكندوف (1996) خصوصا.

1. مكونات الوضع والربط المحافظ على البنية

اعتبرت الحركة في عدد من الأعمال، منها فيركويل (1993) وبوستيوفسكي (1991)، متوالية محدودة من النقط، كالتالي، حيث تشير س إلى سيرورة هي عبارة عن متوالية من الأحداث تعين نفس العبارة الدلالية، مثل: جرى، جر، دفع، الخ.:[2]



[حيث ح1 ... ح ن أحداث فرعية يكون المحور في كل واحد منها في مكان مختلف]

لكن هذا التصور لا يمثل للاستمرارية في أحداث الحركة؛ كما أن اختيار مجموعة معينة

1. انظر تيني وود (1987)، ص. 77-78.

2. انظر بوستيوفسكي (1991)، ص. 56. وانظر تحليلا لأفعال الحركة في اللغة العربية في بريسول (2002).

محدودة من الأحداث الفرعية يبقى اعتباطيا: كم عددها؟ كيف يتم اختيارها؟

إن هذا التصور، إذن، لا يخصص متوالية الأحداث الفرعية باعتبارها حركة، وإنما باعتبارها متوالية من الحالات اللحظية. فلا يرصد كون الموضوع يتحرك في كل واحدة من هذه اللقطات، عوض أن يظهر فجأة في محل جديد في الحدث الفرعي الجديد.

لذلك يمكن أن نفترض تصورا بديلا تعتبر الحركة فيه تغيرا مستمرا (متصلا) عبر الزمن، وليس متوالية من النقط أو الحالات اللحظية. ويقوم الوضع الحركي في هذه الحالة على عناصر مترابطة:

أ-المسار الذي تتم فيه الحركة

ب-الزمن أو المرحلة الزمنية التي تتم خلالها الحركة

ج- المحور الذي يرمّز موقعه عبر المسار باعتباره دالة زمن، أي تابعا للزمن، فيكون لأي لحظة من الزمن موقع موافق.

د-الحدث الذي يمتد عبر المسار والزمن؛ فتوافق بدايته بداية المسار والمرحلة الزمنية حيث تبتدئ حركة المحور، وتوافق نهايته نهايتهما التي تقف عندها حركة المحور.

وبذلك فالقطعات التي يقسم إليها المسار والزمن توافق القطعات التي يقسم إليها الحدث والتي توافق بدورها مواقع المحور على أجزاء المسار والزمن. وبهذا المعنى يصف فيركويل (1993) الفعل باعتباره عداد مسافات يقود تدرج المحور على طول المسار.

وتعتبر هذه الترابطات مسؤولة عن العلاقات بين محدودية (boundedness) المسار وانتهائية (telicity) الحدث. فالمسار المحدود يعني أن للحدث والمرحلة الزمنية نقطة نهاية، فيكون الحدث محدودا وهو ما يوافق التحقق (accomplishment)؛ والمسار غير المحدود، أو الذي ليس له نقطة نهاية صريحة، يعني أن الحدث والمرحلة الزمنية كذلك، فيكون الحدث غير منته وهو ما يوافق النشاط (activity).

ومادام حدث الحركة، إذن، يمتد على طول المسار والفاصل الزمني، يمكن أن نفترض أن هناك في كل نقطة: زن، على مستوى الزمن، قطعة ممثلة للحدث تمثل المحور في نقطة معينة من المسار: م ن. فتعتبر هذه القطعة (الوضع) نقطة حدثية وزمنية ومسارية، لذلك تكون صفرية البعد: [ب ٠]، وهي بمثابة قطع عَرْضي لحدث الحركة، كالتالي:

(2)

وضع

وجد [ب ٠] | س | فضاء [ب ٠] | زمن [ب ٠]

س — شيء

فضاء [ب ٠] — م ن

زمن [ب ٠] — ز ن

وهذه القطعة الحدثية هي التي تسقط على حدث الحركة في كليته.

ويتعلق الأمر، كما يستخلص من (2)، بثلاثة إسقاطات: إسقاط نقطة الوضع على حدث استمراري، وإسقاط نقطة على مسار، وإسقاط نقطة الزمن على الفاصل الزمني. ويعتبر الحدث الاستمراري والمسار والفاصل الزمني بمثابة خطوط (أو مستويات) أحادية البعد تسقط عليها النقط الحدثية والفضائية والزمنية الموافقة، كما يظهر في (3) حيث يشير الخطان المتوازيان إلى عملية الإسقاط ويشير السهم إلى المكون المقصود الناتج:

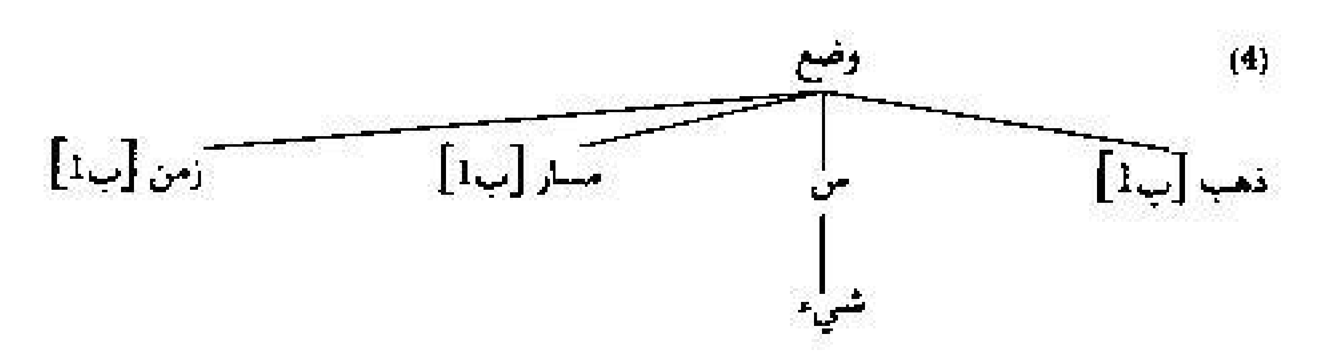
(3) وجد [ب ٠] ═══ [ب 1] ←—— ذهب (دالة حدث الحركة)
(خط حدثي)

فضاء [ب ٠] ═══ [ب 1] ←—— مسار
(خط فضائي)

زمن [ب ٠] ═══ [ب 1] ←—— زمن (فاصل زمني)
(خط زمني)

وتكون البنية كالتالي:

(4)



ويتضح بهذا أن الحدس الكامن وراء القياس يقوم على أن الخطوط (أو المستويات) الثلاثة الأحادية البعد في (4) غير مستقلة عن بعضها بل مرتبطة. أي أن أي نقطة على مستوى معين تكون مربوطة بنقطتين على المستويين الآخرين، فهناك تشاكل بين المستويات الثلاثة التي تعتبر، بهذا المعنى، مترابطة عن طريق علاقة ربط محافظ على البنية (structure-preserving binding relation)؛ وهي علاقة يمكن أن يشار إليها عن طريق قرائن تسند إلى المستويات الثلاثة المقصودة في (4).

بهذا يكون القياس نتيجة ربط محافظ على البنية بين مستويات المسار والحدث والزمن. فتغير موقع المحور يقيس الحدث لأن مستوى المسار (الذي يسقط على طوله موقع المحور) مربوط بالمستوى الذي يمثل مجرى الحدث، وبالمستوى الذي يمثل الفاصل الزمني الذي يقع خلاله الحدث.

وفي التعبير العادي عن الحركة يعبر عن المسار دون الزمن، فيكون المسار مراقبا لانتهاء الحدث، فإذا خصص المركب الحرفي الفضائي مسارا محدودا، فإن الحدث، بموجب الربط المحافظ على

البنية، يكون منتهيا، وتسمح الجملة بورود ظروف زمنية تخصص مراحل زمنية محدودة؛ وإذا خصص المركب الحرفي مسارا غير محدود، فإن الزمن يكون كذلك ويكون الحدث غير منته.[3]

هكذا يظهر في (5) أن الربط المحافظ على البنية يستعمل محدودية المسار (أي «إلى خط المواجهة») لتخصيص محدودية الزمن (أي «في ساعة») وانتهاء الحدث:

(5) زحف الجيش إلى خط المواجهة (في / * لساعة)

فتسقط النقطة الفضائية على مستوى المسار الأحادي البعد الذي يحمل السمة (+ مح) (محدود) وقرينة الربط المحافظ على البنية. كما أن التأثير في الاتجاه المعاكس ممكن، فيحدد اختيار الظرف الزمني محدودية مكون الزمن في حالة الانتهاء الملتبس، نحو (6)، الذي يخصص بموجب الربط المحافظ على البنية محدودية المسار وانتهاء الحدث:

(6) تدحرجت الكرة عبر العشب (في /لعشر دقائق)

ومفاد هذه الأمثلة أن تفكيك الحدث إلى قطْع عرضي وفئة من المستويات المربوطة ربطا محافظا على البنية، يمكن من التمثيل الواضح لمفهوم القياس، كما يمكن من رصد صوري للعلاقات القياسية بين مختلف وسائط الوضع، وذلك من خلال تحديد أي المستويات مربوط ربطا محافظا على البنية وأيها ليس كذلك.

2. الجمع والقياس والتسوير التوزيعي

إن ما رأيناه حتى الآن يتعلق بمستويات متصلة (كثيفة). ونوسع هذا التحليل لرصد بنية الأوضاع في بعض الحالات التي يرد فيها الجمع، وهو يتعلق بمستويات منفصلة أو قائمة على أفراد منفصلين.

1.2. القياس وحيز التسوير

إذا أخذنا بنية مثل:

(7) أكل زيد تفاحات

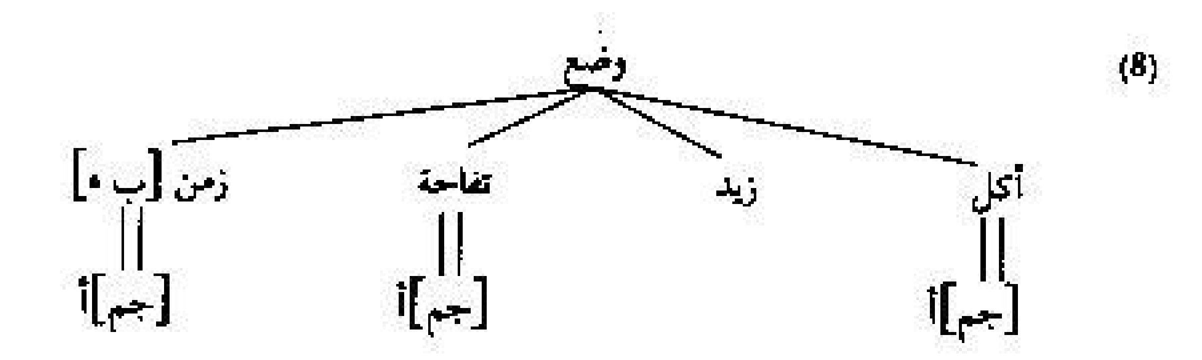
يمكننا أن نفترض «قطعة ممثلة» لـ (7) باعتبارها حدثا بسيطا يقوم على أكل زيد تفاحة واحدة؛ ثم تسقط التفاحة على مستوى عناصر منفصلة كل عنصر منها يوافق تفاحة من التفاحات التي أكلها زيد. وبما أن عدد التفاحات غير محدود، كما يدل على ذلك الجمع المجرد «تفاحات»، فإن المستوى المذكور غير محدود كذلك.

وبناء على ما سبق، نفترض أن مستوى العناصر المنفصلة هذا يربط بمستوى الحدث الذي يقسم بدوره إلى أحداث فرعية منفصلة للأكل، كل واحد منها يقابل تفاحة. وبما أن مستوى الزمن مربوط ربطا محافظا على البنية بمستوى الحدث، فإنه يقسم كذلك إلى مراحل زمنية منفصلة تقابل كل واحدة منها تفاحة. وهذا ما تمثله (8)، حيث تشير [جم] (أي: جمع) إلى مستوى يقوم على عناصر منفصلة عوض المستوى الأحادي البعد: [ب 1]، وتشير القرينة: أ إلى الربط المحافظ على البنية:

---

3. انظر جاكندوف (1996)، صص. 315-323.

(8)



إن سمة [جم] تحت تفاحة آتية من الجمع الصرفي في تفاحات؛ بينما سمتا [جم] الأخريان غير موسومتين صرفيا، لكنهما جزء من معنى الجملة القائم على عدد من أحداث الأكل الفرعية وعدد من الأزمنة غير المنفصلة بالضرورة التي تقع فيها هذه الأحداث الفرعية.

وبما أن مستوى جمع «تفاحات» غير محدود في (8)، فإن الزمن غير محدود كذلك والحدث غير منته. بخلاف بنية يكون مستوى الجمع فيها محدودا، نحو:

(9) أكل زيد ثلاث تفاحات

فيكون الزمن محدودا، ويكون الحدث منتهيا.

ويمكن أن نلاحظ أن هذه القراءة «التوزيعية» في (8) و (9) على الخصوص، حيث يربط مستوى الجمع: «تفاحات» أو «ثلاث تفاحات»، ربطا محافظا على البنية بالحدث والزمن، ليست القراءة الوحيدة الممكنة؛ إذ هناك أيضا القراءة التي لا يربط فيها مستوى الجمع الذي تسقط عليه التفاحة بمستويي الحدث والزمن، فنكون بصدد حدث واحد للأكل، كأن يتعلق الأمر، مثلا، بتفاحات صغيرة الحجم تؤكل دفعة واحدة.

لكن مثل هذه القراءة الثانية بعيدة في نحو (10):

(10) ساق زيد ثلاث سيارات

حيث القراءة العادية تستلزم ربط إسقاط الجمع بالحدث والزمن، فيكون التأويل على ثلاثة أحداث للسياقة.

ويتبين مما سبق أن هناك علاقة بين القياس في حالة الأوضاع التي تبنى على عناصر منفصلة (أي على الجمع) في نحو: (8)، وبين حيز التسوير. فمن جهة، نرى أن الجمع في «تفاحات» يقيس الحدث على أساس الربط المحافظ على البنية كما رأينا؛ ومن جهة أخرى يمكن أن نعتبر أن سور الجمع يربط المتغيرات بنفس الكيفية، أي أن سور الجمع يربط «تفاحة»، و «يتوسع» هذا الربط إلى الحدث، فنصبح أمام «توزيع» أو قراءة «توزيعية» للحدث رغم أنه ليس هناك توزيع بالمعنى المتداول.

ونأخذ لتبيان علاقة القياس بالتسوير التوزيعي، المثال التالي:

(11) كتب ثلاثة طلبة مقالا

في القراءة «الجمعية» يكتب الطلبة الثلاثة، بكيفية جماعية، مقالا واحدا، كما في (11أ):

(11أ)

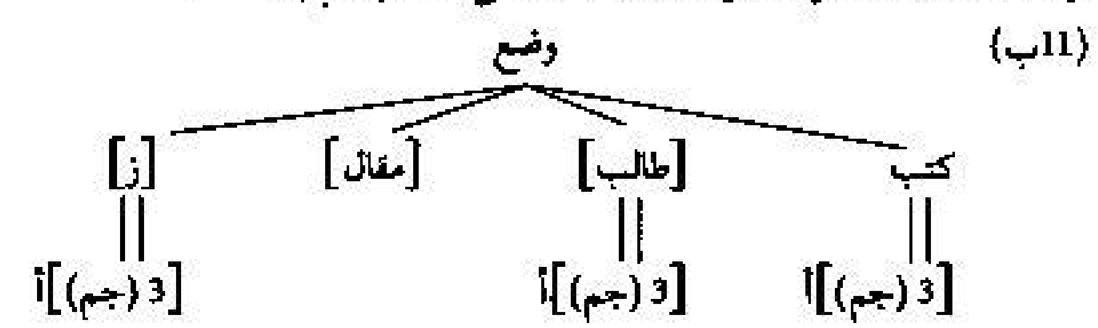


فيكون «المقال» الحيز الواسع؛ ومادامت القراءة جمعية فإنها لا تستلزم أي إسقاط للجمع على مستوى الحدث، فنكون بصدد حدث واحد فقط في زمن واحد مخصوص.

أما القراءة التوزيعية فقراءتان:

أ. القراءة الأولى للمقال فيما الحيز الواسع، ومفادها أن كل طالب بمفرده يكتب نفس المقال؛ فهناك ثلاثة أحداث ومقال واحد، كما تدل على ذلك (11ب):

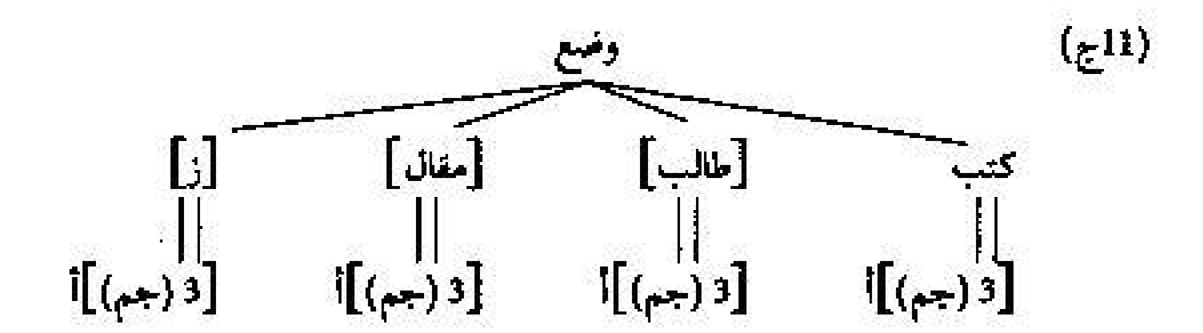
(11ب)



فتسقط هذه القراءة الجمع على مستوى الحدث، لكن مستوى الحدث لا يسقط على المركب الاسمي الثاني ذي الحيز الواسع؛ وبذلك، فرغم وجود ثلاثة أحداث هناك مقال واحد فقط.

ب. والقراءة التوزيعية الثانية يكون للمقال فيها الحيز الضيق. فكل طالب يكتب مقالا على أساس أن هناك ثلاثة مقالات. فيتم إسقاط الجمع على مستوى الحدث أي (ثلاثة أحداث للكتابة لكل واحد فاصله الزمني الخاص) الذي يسقط بدوره على المركب الاسمي الثاني كما في (11ج):

(11ج)



فيتم ربط «مقال» بمحور جمعي رغم عدم وجود جمع صرفي؛ فهناك ثلاثة مقالات وإن لم تكن بالضرورة مختلفة.

وما تمكن ملاحظته بصدد هذه الصياغة إمكان التمييز بوضوح بين قراءتي «الحيز الواسع» حيث يظهر عدم إسقاط الجمع على مستوى الحدث في (11 أ)، بخلاف إسقاطه عليه في (11 ب).

كما يتبين على الخصوص أن هناك علاقة وثيقة بين آلية القياس وبين التسوير التوزيعي في حالة الجمع، على أساس الكيفية التي يربط بها السور المتغير والتي تظهر في نحو (11). وفي انتظار إمكان التخصيص الدقيق للقواعد التي ترصد تأويلات (11)، يبقى أنها ستبدو بمثابة عمليات، ليس لصعود السور، ولكن لانتشاره (spreading) بالمعنى المتداول في مجال الصواتة.[4]

2.2. التسوير المتعدد

لننظر الآن في بنية تصف وضعا تتعدد فيه الأسوار مثل (12):

(12) حمل ثلاثة عمال أربعة صناديق

مادام إسقاط مستوى الجمع اختياريا فإن مثل هذه الجملة تسمح بعدد من التأويلات المختلفة. والتأويل الأدنى هو أن العمال الثلاثة يقومون بعمل واحد لحمل أربعة صناديق (الواحد فوق الآخر مثلا)؛ فلا يسقط هنا أي مستوى جمعي.

وإذا أسقطنا ثلاثة دون أربعة، حصلنا على قراءتين توافقان (11 ب، ج) سابقا:

(12) أ. ثلاثة أحداث حمل، واحد لكل عامل، وكل حدث يتعلق بحمل نفس الصناديق الأربعة مجتمعة.

ب. ثلاثة أحداث حمل، واحد لكل عامل، وكل حدث يتعلق بحمل أربعة صناديق، ولكن ليس نفس الصناديق الأربعة في كل حالة بالضرورة.

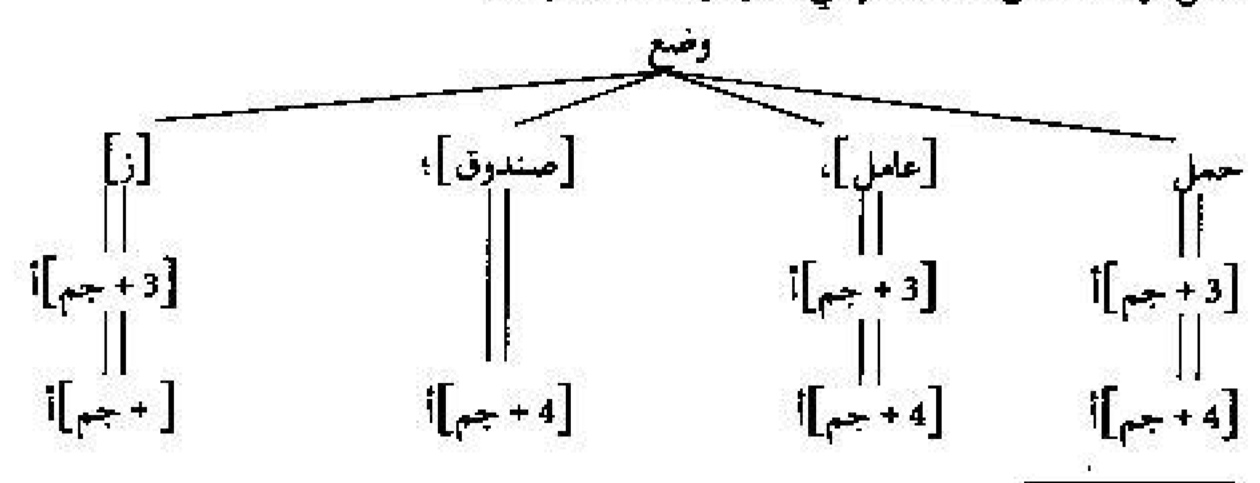
ويحصل مثل هذا إذا أسقطنا أربعة دون ثلاثة، لنحصل على (13):

(13) أ. أربعة أحداث حمل، واحد لكل صندوق، وكل حدث يتعلق بحمل جماعي للصندوق يقوم به نفس العمال الثلاثة.

ب. أربعة أحداث حمل، واحد لكل صندوق، وكل حدث يتعلق بحمل جماعي للصندوق يقوم به ثلاثة عمال، ولكن ليس نفس العمال الثلاثة في كل حالة بالضرورة.

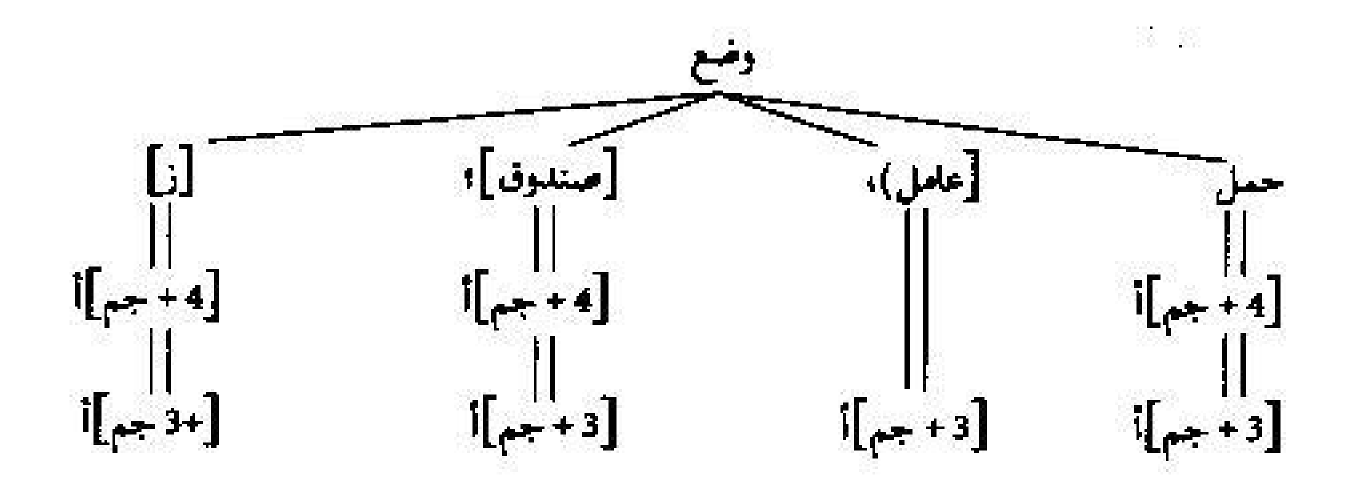
وفي الحالة القصوى، هناك إثنا عشر حدثا للحمل. وبالنظر إلى الحيز المناسب للأسوار، هناك طريقتان لإسقاط المستويات للحصول على هذه النتيجة:

(14) أ. اثنا عشر حدثا للحمل، ثلاثة لكل صندوق، وكل واحد يتعلق بحمل يقوم به عامل، ولا أحد من العمال الإثني عشر هو نفسه بالضرورة:



4. نفسه، صص. 335-339

ب. أثنا عشر حدثا للحمل، أربعة لكل عامل، وكل واحد يتعلق بحمل صندوق، ولا أحد من الصناديق الإثني عشر هو نفسه بالضرورة:



إن القراءة المسوّرة المضاعفة في (14أ) مشتقة عن طريق إسقاط مستوى جمعي ثان، يتعلق بالصناديق، على بنية مثل (11ب). أي أن القطع العرضي (أو مثال الحدث البسيط) المسقط، تعبر عنه القراءة (11ب) لنحو: «كتب ثلاثة طلبة مقالاً» سابقا. أما القراءة في (14ب) فمشتقة من القراءة الموافقة لنحو:

(15) حمل عامل أربعة صناديق

ومثلما هو الأمر في الإسقاط الاختياري لمستوى المحور الذي رأيناه في أفعال الحركة، فإن الإسقاطات الراجعة إلى الجموع المسوّرة تعتبر كلها اختيارية؛ ومن ثمة وجود فئة من القراءات الممكنة.[5]

5. نفسه، صص. 344-345.

الفصل السابع

في تأويل سياقات الاعتقاد

أشرنا في الفصل الثالث من الباب الأول، عند الحديث عن حدود نظريات دلالة شروط الصدق، إلى أن سياقات الاعتقاد أو السياقات المفهومية، أو ما يعرف عموما، بالمواقف القضوية، كانت من بين الظواهر المشكلة التي اعترضت تلك النظريات، وكثيرا من النظريات الدلالية الأخرى التي أوجدت لها حلولا لا تبدو، لدى فئة واسعة من الفلاسفة واللغويين، حلولا مقنعة.

وقد وردت هذه السياقات لدى قدماء اللغويين العرب مرتبطة في معظمها، بما سموه «أفعال القلوب» من حيث إن معانيها «قائمة بالقلب». ومنها ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

«انصب بفعل القلب جزأي ابتدا — أعني رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد — حجا درى وجعل اللذ كاعتقد»

وقد صنف بعض اللغويين العرب بعض هذه الأفعال تصنيفا دلاليا رباعيا يعتمد مقولتي اليقين والرجحان. فمنها صنف أول يفيد في الخبر يقينا، نحو: وجد وألفى ؛ وصنف ثان يفيد في الخبر رجحانا، نحو: جعل وعد وزعم ؛ وصنف ثالث يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، نحو: رأى وعلم؛ وصنف رابع يرد بالوجهين أيضا والغالب فيه الرجحان، نحو: ظن وحسب وخال[1]. وكلها تقتضي سياقات مفهومية.

ونقدم فيما يلي تحليلا في إطار الدلالة التصورية يعتبر الاعتقادات نمطا من الكيانات التمثيلية (representational) إلى جانب كيانات تمثيلية أخرى كاللوحات والأقوال.

1. معطيات مشكلة

من بين المشاكل الكبرى في سياقات الاعتقاد عدم سلامة ما يسمى بالتعميم الوجودي في (1) وخصوصية الالتباس في (2)، وما يقتضيه إمكان تعاوض العبارات المشتركة في الإحالة في (3):

1. شرح التصريح، ج1، صص. 247-249.

(1) أ. جاء زيد

ب. [∃ س (زيد، س) & (جاء س)]

ج. يظن عمرو أن زيدا جاء

د. *[∃ س (زيد، س) & (يعتقد عمرو أن (جاء، س))]

(2) أ. أخوك الميت حي

ب. تظن هند أن أخاك الميت حي

(3) أ. يعتقد عمرو أن خالدا جاسوس

ب. يعتقد عمر أن الشخص الذي رآه في الكلية جاسوس

في حين يمكن أن نستنتج من (1أ) «وجود شخص هو زيد، وأن زيدا جاء»، كما في (1ب)، لا يمكننا أن نستنتج من (1ج) «وجود شخص هو زيد، وأن عمرا يظن أن هذا الشخص (زيد) جاء»، وهو ما تعبر عنه (1د).

وتعتبر (2أ) جملة متناقضة بالنظر إلى إسناد الموت والحياة معا إلى نفس المكون: أخوك. لكن هذه الجملة المتناقضة، وهي بمفردها، تصبح ذات دلالة وملتبسة حين تدمج في سياق اعتقاد، كما في (2ب) ؛ إذ يمكن تأويلها على أنها تسند لهند اعتقادا خاطئا ؛ كما يمكن تأويلها على أنها تسند لهند اعتقادا متناقضا تملكه لإيمانها، مثلا، بتناسخ الأرواح.

ولنفترض بخصوص (3)، أن عمرا يعتقد أن شخصا رآه في الكلية جاسوس، ولكن عمرا لا يعرف أن هذا الشخص هو خالد. في هذه الحالة، نكون بصدد نوع من الالتباس، له علاقة بالالتباس الملحوظ في (2ب)، يكشف عنه تعويض العبارات المشتركة في الإحالة، أي تعويض «خالد» في (3أ)، بالمركب المشترك معه في الإحالة، وهو «الشخص الذي رآه (عمرو) في الكلية»، في (3ب).

بذلك تحتمل (3أ) قراءة سليمة وأخرى خاطئة. وتنتج القراءة الخاطئة عن تعويض «خالد»، خطأ، بالمركب المشترك معه في الإحالة في (3ب). وتسمى هذه القراءة الخاطئة، الناتجة عن التعويض الخاطئ، قراءة مغلقة (opaque) (أي «مغلقة في وجه» التعويض). أما القراءة السليمة فتسمى قراءة شفافة (transparent).

ويبدو حدسا أن مثل هذه المشاكل التي تكشف عنها سياقات الاعتقاد تعود إلى الخاصية الاعتباطية الملازمة لكل اعتقاد. وهذا ما يعرف، في هذا السياق، باعتراض ميتس (Mates (1950. ومفاده أن الناس يمكنهم أن يتمسكوا باعتقادات خاطئة أو متناقضة وإن اتضح لهم ذلك. ومن ثمة لا يخضع وصف الاعتقادات الخاطئة لدى الناس لقوانين المنطق العادية، بالضرورة، مثل تعاوض العبارات المتساوية أو التعميم الوجودي.

لكن مثل هذه الحدوس بصدد سياقات الاعتقاد لا تكفي وحدها لرصد ظواهر كالالتباس بين قراءتي (2ب)، أو الالتباس بين القراءة المغلقة والشفافة في (3). لذلك تحتاج النظرية الدلالية إلى رصد مثل هذه الفروق في بنيات اللغات الطبيعية[2].

2. جاكندوف (1983)، ص.ص. 212-214.

2. الانغلاق والشفافية في البنية النحوية

مما يؤكد الحاجة إلى رصد الفروق المذكورة، أن هناك لغات لا يكون للاختيار فيها بين القراءة المغلقة والقراءة الشفافة أي انعكاس نحوي (أو صرفي-تركيبي) في البنية، كما يبدو الحال في اللغة العربية، في مثل (4)، أو اللغة الأنجليزية، في نحو (5)، تبعا لكين وإبرت (1973):

(4) فاجأ هندا أن الرجل الذي فاز كان سكرانا

Mary was surprised that the man who won was drunk (5)

فالاختيار المذكور في مثل هاتين اللغتين يعود إلى اعتبارات دلالية ذريعية تتعلق باختيار السامع التأويل الذي يقصده المتكلم. وفي المثالين يتم اختيار القراءة الشفافة أو المغلقة تبعا لاستعمال المركب: «الرجل الذي فاز» استعمالا إحاليا أو لا.

فالقراءة الشفافة تفيد أن مفاجأة هند ترتبط مباشرة بشخص مخصوص كان سكرانا؛ أما كون الشخص المعني هو الرجل الذي فاز فليس جزء من الواقعة التي فاجأت هندا. ومن ثمة فإذا كانت هند تعرف أن زيدا هو الرجل الذي فاز، فإن (6)، في قراءتها العادية، تصلح أيضا للتعبير عن مفاجأة هند:

(6) فاجأ هندا أن زيدا كان سكرانا

أما القراءة المغلقة، فتفيد أن المعلومة المتضمنة في المركب: «الرجل الذي فاز» هي الجزء الجوهري من الواقعة التي فاجأت هندا. ويمكن ألا يكون لدى هند علم بمن كان الشخص الذي فاز بالفعل، فالذي فاجأها هو أن من فاز، أيا كان، كان سكرانا. وتكون القراءة الأولى لـ (7) هي القراءة المغلقة:

(7) كون الفائز كان سكرانا فاجأ هندا

إلا أن هناك لغات أخرى تملك صرفيات نحوية لتمييز القراءات المغلقة من الشفافة في نحو (4) و(5)، كما هو الأمر في اللغتين اللفاشية والفيرنغية (fering).

فاللغة الفيرنغية تملك أداتين للتعريف هما: a وd تتخذان الصور التالية:

	المذكر المفرد	المؤنث المفرد	المحايد المفرد	الجمع
الأداة a	a	at	at	a
الأداة d	di	det	det	dön

ومن وظائف الأداة d أن تشير إلى أن بعض المعلومات السياقية تكون ضرورية للسامع حتى يتعرف ما هو مذكور في الجملة من أفراد أو موضوعات. فيمكن لهذه الأداة أن تقوم بوظيفة الإشارة العائدية إلى فرد سابق التعيين، كما في (8):

Oki hee jister an hingst keeft. Di hingst leept ilüb stuuven (8)

حظيرة إلى ذهب حصان ال اشترى حصان ال أمس كان أوكي
«اشترى أوكي أمس حصانا. الحصان في الحظيرة».

وتسمح هذه الوظائف للأداة d بأن تستعمل في جمل مثل (4) و(5) في القراءتين المغلقة والشفافة معا. فتكون الجملة (9) ملتبسة بنفس الكيفية التي في (4) و(5):

(9) John wonert ham dat di maan wat woon bisööben wiar

كان سكران فاز الذي رجل ال أن هو فاجأ جون
«فاجأ جون أن الرجل الذي فاز كان سكرانا».

أما الأداة a فتستعمل للإحالة على موضوعات معلومة أو معروفة. فترد مع الوحدات الدالة على الجنس العام، نحو:

(10) أ. A deensken
«الشعب الدانمركي»
ب. * Dön deensken

ومع الموضوعات الداخلة في المعرفة المشتركة، نحو:

(11) أ. a san
«الشمس»
ب. *di san

ومع الموضوعات التي يتم تعيينها بفضل علاقتها المعلومة بالموضوعات أو الأحداث الأخرى المذكورة في الجملة أو التي يقتضيها مقام الكلام، نحو:

(12) Ik fersoocht ün ölin'thüs tügüngen man a döör wiar ufslööden

مغلق كان باب ال لكن الذهاب منزل ال إلى حاول أنا
«حاولت الدخول إلى المنزل لكن الباب كان مغلقا».

ومن ثمة فالطبيعة اللاإشارية للأداة a تحصر الاسم الذي تدخل عليه في التأويل المغلق في جمل نحو (4) و(5). فلا تقبل جملة مثل (13) إلا القراءة المغلقة:

(13) John wonert ham, dat a maan wat woon bisööben wiar

كان سكران فاز الذي رجل ال أن هو فاجأ جون
«فاجأ جون أن الرجل الذي فاز كان سكرانا»

فيظهر أن انتقاء أداة التعريف في الفيرنغية يخضع لتمييز التأويل المغلق من الشفاف.

وتملك اللغة الملغاشية أيضا أداتين للتعريف:

-الأداة ny : ولها مجموعة من الوظائف، منها تصدر الصلات المقيدة، والدلالة على عموم الجنس، وعلى موضوعات المعرفة المشتركة؛ كما تلعب دور الأداة العائدية. لذلك تحتمل الجملة التالية القراءتين الشفافة والمغلقة معا:

(14) Gaga Rakoto fa mamo ny mpandresy

فائز ال سكران أن راكوتو فاجأه

«فاجأ راكوتو أن الفائز كان سكرانا»

-الأداة ilay : واستعمالها محصور في الموضوعات التي يكون للسامع علم سابق بها. فإذا دخلت على اسم في سياق مماثل لنحو (4) و(5) قيدت تأويله في القراءة الشفافة. ومن ثمة لا يمكن تأويل جملة مثل (15) إلا على القراءة الشفافة:

(15) Gaga Rakoto fa mamo ilay mpandresy

فائز ال سكران أن راكوتو فاجأه

«فاجأ راكوتو أن الفائز كان سكرانا»

فيتضح أن اختيار أداة التعريف في عدد من اللغات يمكن أن يحدد أن جملا مثل (4) و(5)، الملتبستين في العربية والأنجليزية، يجب أن يؤولا على القراء المغلقة، كما في الفيرنيغية، أو على القراءة الشفافة، كما في الملغاشية[3].

3. الانغلاق وقانون ليبنتز، أو الحلول الصدقية

يعود التصور التقليدي (الكلاسيكي) للانغلاق إلى فريجه ومن تبعه، مع ما نتج عن مناقشة أطروحات فريجه لدى راسل ومن تبنى فلسفته من الراسليين الجدد. ومن صيغ هذا التصور الصيغة التالية التي نجدها عند كواين (1956) من بين آخرين:

(16) أ. السياق المغلق

يكون السياق الجملي أ الذي يتضمن ورود العبارة ب مغلقا، إذا كان تعويض ب بعبارات لها نفس الإحالة استنتاجا غير سليم[4].

أو بتعبير أخر عند كواين (1977):

(16) ب. البناء المغلق بناء لا يمكن فيه، على العموم، تعويض عبارة بعبارة لها نفس الإحالة دون تغيير قيمة صدق الجملة[5].

وكان قانون ليبنتز من المحاولات الأولى، في تاريخ الفلسفة، للربط بين قدرة شيء معين على تعويض شيء آخر وبين ملاحظة أن ما يصدق على الشيء الأول يجب أن يصدق على الثاني. وقد صاغ ليبنتز مبدأه هذا قرونا بعد أرسطو الذي كان قد أدخل التمييز بين بعض أنماط السياقات التي نسميها اليوم مغلقة وشفافة. وكان فريجه (1892) أول من عارض تصور ليبنتز بتصور أرسطو من وجهة نظر المنطق. إلا أن الفضل يعود إلى تشوت church (1956) في إدخال قانون ليبنتز إلى مجال

3. كين وإيرت (1973)، صص. 421-424.

4. مارمو (2006)، ص. 3.

5. كواين (1977)، ص. 218.

البحث اللغوي، وذلك بصياغته صياغة أكثر دقة:

(17) يكون الشيء مطابقا لشيء آخر إذا أمكن تعويض اسم الشيء الأول باسم الشيء الثاني دون تضييع الصدق.

وبذلك، فإن التصور التقليدي للانغلاق في (16) يحدد في علاقته بقانون ليبنتز أو ب (17).

ومن السمات التي يختص بها السياق الجملي المشار إليه في (16) تضمن وحدة معجمية أو أكثر تعبر عن موقف قضوي، وهو سياق مغلق.

إلا أن هناك حججا مضادة تدعو إلى التشكيك في هذا التصور، منها أن بعض التعويضات في سياقات شفافة تؤدي أيضا إلى نتائج غير سليمة؛ وأن روائز التعويض في سياقات مغلقة لا تنتج دائما نتائج باطلة؛ وأن تصور الانغلاق بالكيفية المذكورة قد يؤدي إلى تنبؤات خاطئة بخصوص ظواهر الربط (binding) والمراقبة (control) في اللغات الطبيعية.

فيما يخص الحجة المضادة الأولى، نستعيد أمثلة فريجه عن العبارات الثلاث: الزُّهَرة ونجمة الصباح ونجمة المساء. فيبدو أن هذه العبارات يمكنها أن تتعاوض في سياق شفاف. إلا أننا إذا انطلقنا من الجملة (18أ) وعوضنا الزهرة بنجمة المساء حصلنا على نتيجة باطلة في (18ب):

(18)أ. الزهرة تظهر في الصباح ⟸

ب.*نجمة المساء تظهر في الصباح

وبطلان (18ب) لا يعود إلى إمكان إدماجها في سياق اعتقاد، وإنما إلى التناقض الحاصل بين «المساء» والمحمول: «تظهر في الصباح».

والحجة المضادة الثانية تشكك في الفكرة القائلة إن أوصاف المواقف القضوية تمنع دائما التعويض تبعا لقانون ليبنتز.

وهناك ما يبين أن روائز التعويض لا تخفق باطراد في كل السياقات المغلقة. من ذلك إمكان الإحالة على نفس الشيء بأسماء مختلفة دون تغيير قيمة صدق الجملة، كما في نحو:

(19)كل زائر لمتحف اللوفر يقصد أن يرى الموناليزا/الجوكندا/لوحة دافنشي الشهيرة.

كما أن بعض الجمل التي تبدو مستعصية على انطباق التعويض يمكنها أن تقبله باستعمال استراتيجيات معينة، كذكر بعض شروط القول أو سياقاته التي تسمح بالتعويض مع المحافظة على قيمة الصدق. مثال ذلك أن الجملة (20أ) لا تحافظ، في الحالة العادية، على صدقها إذا تم تعويض «باركر» ب «الرجل العنكبوت» في (20ب). إلا أن سياقا جمليا مثل (20ج) يسمح بالتعويض المحافظ على الصدق[6]:

(20)أ. جيمسن يعتقد أن باركر مجرد مصور ⟸

ب.* جيمسن يعتقد أن الرجل العنكبوت مجرد مصور

6. مارمو (2006) صص. 5-10.

ج. لقد كان التخفي متقنا إلى حد جعل حتى جيمسن يعتقد أن الرجل العنكبوت مجرد مصور

أما الحجة الثالثة ضد الترابط المفترض في التصور التقليدي بين قانون ليبنتز والانغلاق، فتتعلق بالتنبؤات الخاطئة التي يؤدي إليها هذا التصور بخصوص بعض علاقات الربط والمراقبة. إن هناك علاقة بين قانون ليبنتز ومفهوم الربط من حيث إن الأخير يمكن أن يستلزم عمليات تعويض ضمني تخص متغيرات كالعوائد والضمائر الخ. فالجملة (21أ) مثلا:

(21) أ. نرجس$_1$ يحب نفسه$_1$

تكون صادقة إذا وفقط إذا صدق أن الشخص الذي يحبه نرجس هو نرجس نفسه. وتبعا لذلك، فإن علاقة الربط تشير إلى أن تعويض «نفسه» ب «نرجس» ينتج جملة صادقة مثل (21ب):

(21) ب. نرجس يحب نرجس

وهذا يبين أن الربط شكل من أشكال تجليات قانون ليبنتز، به تمنع السياقات المغلقة الربط أو المراقبة. ويعتبر كواين (1956) من المدافعين عن مثل هذه التنبؤات التي تعتبر التسوير باطلا في السياقات المغلقة. إلا أن في الأدبيات كثيرا من الأمثلة المضادة لهذا التصور. من ذلك ما يورده مككينسكي (1998). وهو أن الجملة (22أ) إذا كانت صادقة:

(22) أ. David is such that Bruce believes hat he is a megalomaniac

فإن التعميم الوجودي في (22ب) يكون كذلك:

(22) ب. Someone is such that Bruce believes that he is a megalomaniac

حيث يربط السور الضعيف: someone الضمير: he. فتكون جملة التعميم الوجودي سليمة خلافا لأطروحة كواين.[7]

4. الاعتقادات كيانات تمثيلية

تشترك مختلف الحلول التي تفرضها دلالة شروط الصدق لسياقات الاعتقاد في كونها لا تحل مشكل ميتس (1950)؛ أو في كونها لا تعطي اعتبارا لكوننا كثيرا ما نجهل التساوي المنطقي بين القضايا أو لا نلحظه، فتقتضي هذه النظريات اتصاف البشر بما يفتقدونه من علم منطقي كلي ومطلق.[8] ويصدق هذا أيضا على المعالجة التقليدية التي كان قد اقترحها فريجه (1892)، والتي مفادها أن أفعال الاعتقاد تفرض في جملتها المدمجة إحالة مختلفة عن الإحالة العادية، فهي تحيل على مفهومها (intension) أو على معناها (sens) ذاته ؛ فيكون للعبارات المشتركة في الإحالة، في سياق الاعتقاد، نفس المفهوم، وتكون العبارات المترادفة وحدها قابلة للتعويض مع الحفاظ على قيمة الصدق تبعا لقانون ليبنتز. لكن فاعل الجملة إذا كان، مثلا، على معرفة ضئيلة باللغة أو المنطق لن يمكنه تعرف

7. نفسه، صص.13-14؛ وانظر مككينسكي (1998)، صص.3-4.

8. كيركيا ومكونيت- جيني (2000)، ص. 320.

ترادف عبارتين أو تساويهما منطقيا، فلا يكون التعويض مشروعا. وهذا يعني أن الكلمات، عموما، لا تكون لها دائما مفهوماتها العادية عندما ترد في مثل سياقات الاعتقاد. فحتى إذا افترضنا أن ج$_1$ وج$_2$ عبارتان متساويتان منطقيا تعذر القيام باستنتاج من جملة تتضمن فعلا قضويا مثل (23أ) إلى جملة أخرى مماثلة مثل (23ب):

(23) أ. تظن هند أن ج$_1$

ب. تظن هند أن ج$_2$

وتعذر الاستنتاج ناتج عن أن هندا يمكنها ألا تتعرف علاقة الترادف أو التساوي المنطقي بين ج$_1$ وج$_2$ مهما كان المنطق المعني[9].

وهذا يعني أن حل مشاكل سياقات الاعتقاد يرتبط ارتباطا جوهريا ببلورة نظرية دلالية ذات واقعية نفسية تعتبر المعنى تمثيلا ذهنيا وليس قيمة صدقية خارجية مستقلة عن المتكلم وسياق الكلام. أي بالانتقال من أنموذج صدقي قائم على شروط الصدق يقيم علاقة بين الذهن والعالم الخارجي يمكن بموجبها أن نمتلك معرفة عن الواقع وأن تكون لنا اعتقادات ومتمنيات بصدد أشياء العالم، وأن تكون جملنا صادقة أو كاذبة ؛ إلى أنموذج نفسي يتساءل عن الكيفية التي يعمل بها الدماغ باعتباره آلية فيزيائية، والتي تجعل العالم يبدو لنا بصورة مخصوصة دون أخرى. وهي صورة تنتج في نفس الوقت عن وسائلنا الذاتية وعن الدخل الخارجي[10].

في إطار تصور نفسي كهذا يعنى باللغة الداخلية يكون السؤال متعلقا بماهية الاعتقاد باعتباره بنية تمثيلية يسقطها المتكلم على شخص حين يقول إنه «يعتقد أن س هو ص». فيبدو بالإمكان إيجاد حل لمشكل سياقات الاعتقاد بمعالجة الاعتقادات باعتبارها كيانات تنتمي في البنية التصورية إلى طبقة التمثيلات، مثلها في ذلك مثل اللوحات والجمل والحكايات، الخ.

1.4. الاعتقادات واللوحات

إن جملة مثل (24أ):

(24) أ. وضع زيد هندا في اللوحة

ب. إنها تبدو فارعة الطول

لا تصف حركة فيزيائية موضوعها جسم هند، ولكنها تصف وضع زيد صورة أو تمثيلا لهند في لوحة أبدعها. وإذا أتبعنا (24أ) بـ (24ب) في الخطاب، كانت هذه الأخيرة ملتبسة. إذ يمكن أن يحيل الضمير: «ها»، في قراءة أولى، على شخص هند «الواقعي» الذي تم رسمه، ويمكن أن يحيل، في قراءة ثانية، على تمثيل هند في اللوحة.

يشير هذا الالتباس إلى وجود فردين متمايزين في الخطاب يحال عليهما معا باسم «هند»: هند في العالم الواقعي أو هند الواقعية وهند في اللوحة أو هند الصورة. والعامل الدلالي الذي يسمح

---

9. جاكندوف (1983)، صص. 219-220 ؛ وبارتي (1979)، صص. 4-8.

10. جاكندوف (1992)، ص. 158.

بالإحالة على هذه الأخيرة في (24) يرتبط بكلمة «لوحة». وتنتمي اللوحة إلى مقولة الأشياء، لكنها من مقولة فرعية للأشياء التي تقبل تحليلين، إذ تكون شيئا فيزيائيا مثل أي شيء فيزيائي آخر، كما في نحو:

(25) تزن لوحة عمرو ثلاثة كيلوغرامات

وتكون اللوحة أيضا تركيبا معينا من الصور له، مثل هند الصورة، علاقة من نوع مخصوص بأشياء أخرى في العالم. ويسمى أي كيان مثل هذا تمثيلا؛ ومنه اللوحات والتماثيل والخرائط والنماذج، الخ.

وحتى يتم رصد تمييز الكيان التمثيلي أو هند الصورة من هند الواقعية في البنية التصورية نحتاج إلى دالة تصورية تسمح بإسقاط بنيات الأشياء على بنيات صورها أو تمثيلاتها[11]. كما نحتاج إلى سمة تخصص البنية التصورية للوحدات التي تحيل على تمثيلات. وبناء على هذه السمة: [تمثيلي]، وعلى الدالة: [تم ([س])]، تمكن صياغة قاعدة التمثيل التالية:

(26) قاعدة تمثيل

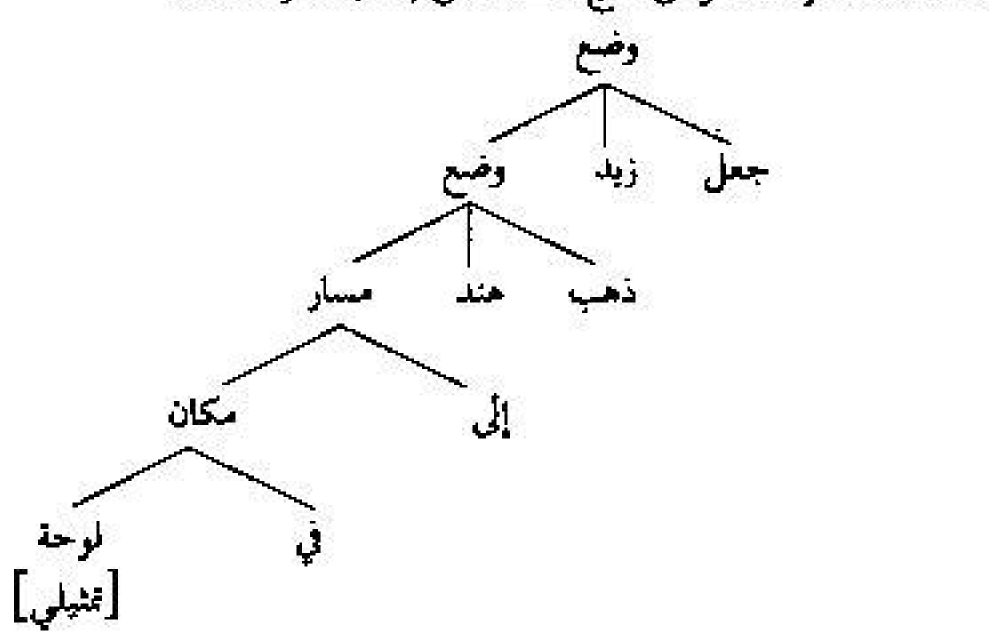
إذا كانت الجملة ج (أو متوالية من الجمل) تستلزم:

ص

[وجد ([س]، [في ([تمثيلي])])]، عوض اختياريا أي ورود لـ [س] في تأويل ج بـ [تم ([س])].

وتعتبر هذه القاعدة جزء من نسق قواعد التوافق التي تبني تأويلا دلاليا انطلاقا من البنية التركيبية[12]. مثال ذلك أن قواعد التوافق تنتج، انطلاقا من (24أ)، القراءة (27):

(27)

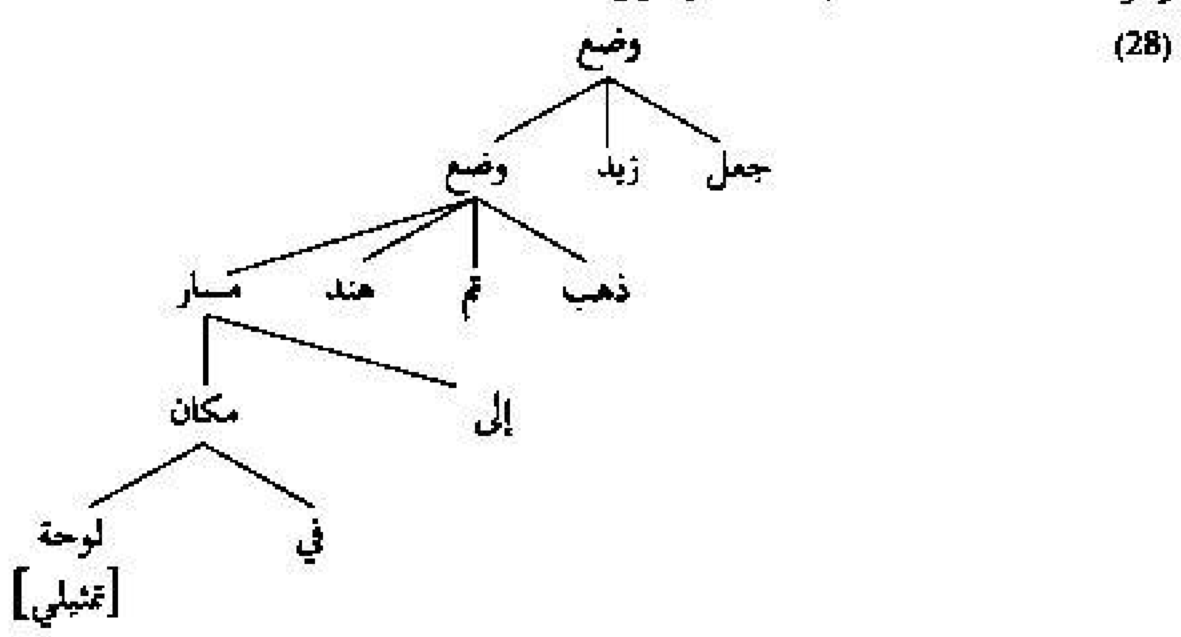


11. جاكندوف (1983أ)، ص.ص. 221-222؛ وانظر جحفة (2000)، صص. 104-106.

12. انظر بخصوص قواعد التوافق الباب الأول، وغاليم (1999).

وتحول القاعدة (26) هذه البنية، اختياريا، إلى (28):

(28)



فتقرأ (28) على أنها إبداع لكيان تمثيلي هو هند الصورة. وتأتي اختيارية القاعدة (26) من أن بعض السياقات يصح فيها وضع كيان واقعي في كيان صورة، كما هو الحال مثلا في (29):

(29) وضع زيد هندا في التمثال

فيمكن قراءة هذه الجملة على أن زيدا حمل هندا ووضعها داخل التمثال؛ أو على أنه أبدع تمثالا لها. فتنتج القراءة الأولى عن عدم انطباق (26)، بينما تنتج القراءة الثانية عن انطباقها.

لننظر الآن في جمل تصف لوحات أو صورا غير دقيقة مثل:

(30) أ. رسم زيد الفتاة خطأ بعينين بنيتين

ب. رسم زيد الفتاة ذات العينين الزرقاوين بعينين بنيتين

ج. في رسم زيد، الفتاة ذات العينين الزرقاوين تملك عينين بنيتين

إننا نجد نفس الخصائص الدلالية التي سبق أن رأيناها في جمل سياقات الاعتقاد مثل (2. أ. ب)، حيث تكون الجملة المدمجة متناقضة إذا عزلت، ولكن الجملة المركبة سليمة. فتكون القراءة المناسبة لـ (30 ب. ج) أن زيدا رسم لوحة هي س تمثل كيانا واقعيا هو ص، وأن س تملك عينين بنيتين في اللوحة، وتملك ص عينين زرقاوين في الواقع.

كما أن الجملة التالية تملك، بالنظر إلى الوضع الموصوف في (30)، قراءة صادقة وأخرى باطلة:

(31) رسم زيد فتاة ذات عينين زرقاوين

وهذا يوازي قراءتي (3أ) المتعلقة بسياق اعتقاد. فعلى القراءة الصادقة تعتبر «فتاة ذات عينين زرقاوين» وصفا للفتاة الواقعية الموصوفة في اللوحة؛ وهذا مثل القراءة الشفافة في (3أ). وعلى القراءة الثانية تعتبر الجملة المذكورة وصفا لفتاة اللوحة، وهذه القراءة باطلة مثل القراءة المغلقة في (3أ). وعلى العكس من ذلك، فإن جملة مثل (32)، في نفس الوضع الموصوف في (30):

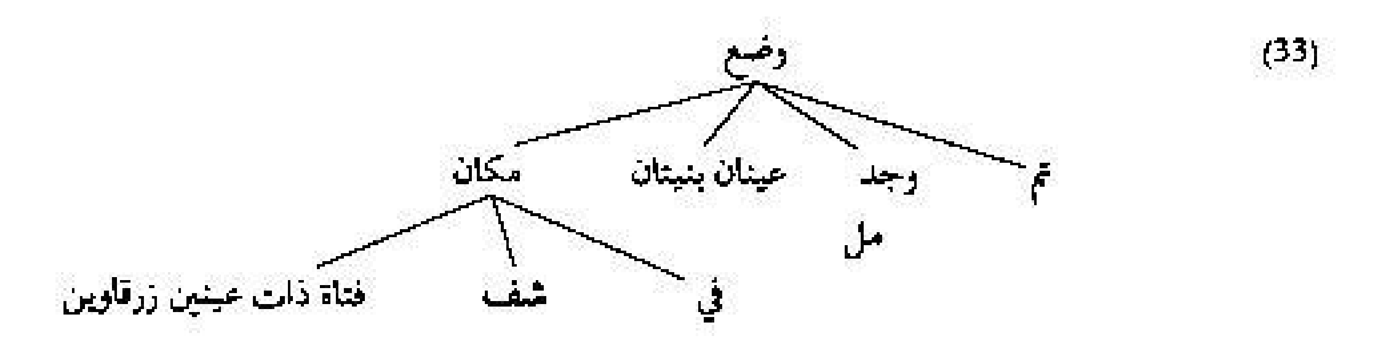
(32) رسم زيد فتاة ذات عينين بنيتين

تعتبر باطلة في القراءة الشفافة وصادقة في القراءة المغلقة. فتكون خصائص وصف اللوحات مماثلة لخصائص وصف الاعتقادات، والجامع أنهما معا كيانات تمثيلية.

وتوصلنا هذه الاعتبارات إلى ضرورة صورنة هذا التمييز المتعلق باللوحات، بين الانغلاق والشفافية، في البنية التصورية. ومع افتراض أن المكونات الواقعة موضوعات للدالة: تم تعتبر وصفا مغلقا ومن ثمة غير محيلة، فإننا نحتاج إلى عامل، وليكن: شف، ينطبق على مكون من هذه المكونات ليحوله إلى وصف شفاف دون المس بالآثار الإحالية للدالة تم.

وتبعا لهذا تمثل (33) القراءة المناسبة للجملة الرئيسية في (30ج)، حيث وصف الفتاة ذات العينين الزرقاوين شفاف، لكن العينين البنيتين وعلاقة الفتاة بهما تقعان في الوصف المغلق.[13]

(33)



إن التوازي في إطار نظرية الدلالة التصورية، بين الصور (أو اللوحات) والاعتقادات على أساس اعتبارهما نمطين ينتميان إلى طبقة واحدة هي طبقة التمثيلات، يُعتمد في نظرية أخرى تندرج في نفس الأنموذج الدلالي التمثيلي هي نظرية الفضاءات الذهنية عند فوكونييه (1984) الذي يبني التوازي المذكور على نفس المبادئ العامة وإن بصيغ واصطلاحات خاصة به.

تعتبر نظرية الفضاءات الذهنية فهم اللغة وإنتاجها بناء لمجالات معرفية منظمة سُلَّميا ومترابطة. وهي مجالات مستقلة عن اللغة، لكن اللغة تحتاجها لتأويل المعنى. فاللغة تجليات سطحية لهذه البناءات المعرفية المجردة التحتية والمسماة فضاءات ذهنية (espaces mentaux). وتوافق الفضاءات الذهنية «فهم» الجمل في سياق معين. إنها بنيات جزئية يمكن أن تمثل الصور والاعتقادات والمتمنيات والحكايات والمواقف القضوية والوقائع المفترضة والمجالات المسوَّرة والأوضاع المحددة في الزمان والمكان، الخ. وكل فضاء ذهني عبارة عن تمثيل جزئي «لوضع منسجم منطقيا، أو لواقع ممكن، حيث يفترض صدق عدد من القضايا، ووجود عدد من الموضوعات، وقيام علاقات بينها»[14].

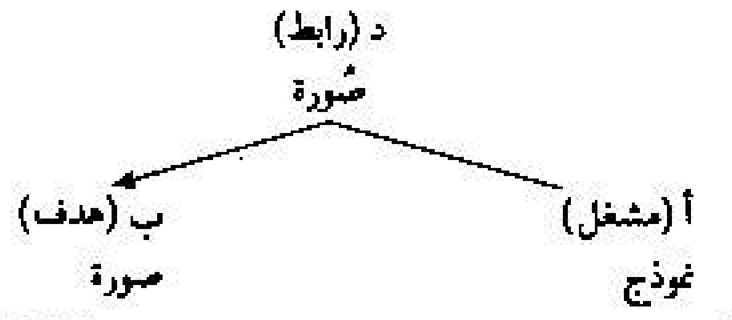
في هذا الإطار يمكن افتراض علاقة ذريعية بين نموذج معين وتمثيله؛ إذ يمكن لشيء معين أن يكون صورة لشيء آخر بفضل إدراكات نفسية أو عرف اجتماعي أو كيفية الإنتاج أو تظافر عوامل معينة، الخ. وتملك هذه العلاقة الذريعية خصائص دالة (fonction) ذريعية إحالية (د)، أي أنها تكون

13. جاكندوف (1983)، صص. 225-229.
14. انظر كترر (1994) Cutrer ص. 48.

رابطا (connecteur). ويتعلق هذا الرابط بانطباق مبدأ تعيين (identification) يسمح لوصف المشغل (déclencheur) (أ)، أي النموذج الذي يكون شخصا واقعيا مثلا، بتعيين هدف (ب)، هو الصورة التي تمثل الشخص المعني. وذلك على النحو التالي:



وفي جملة مثل (30ج)؛ يشير المركب: «في رسم زيد» إلى وضع-صورة. فيشغل النموذج (أ)، وهو فتاة ذات عينين زرقاوين، الرابط-الصورة (د). ويكون الهدف (ب) هو التمثيل الرسمي الذي يملك عينين بنيتين:



وصف (أ) «فتاة ذات عينين زرقاوين» وصف (ب) «فتاة ذات عينين بنيتين»

فيسمح مبدأ التعيين لوصف المشغل (أ) (الفتاة ذات العينين الزرقاوين) بتعيين الهدف (ب) (الصورة). فتعني (30ج) في هذه الحالة أن (ب)، الصورة، تملك عينين بنيتين. لكن مبدأ التعيين يسمح أيضا لوصف الهدف (ب) (الفتاة ذات العينين البنيتين) بتعيين الهدف (ب) نفسه (الصورة). فيكون الرابط، إذن، دالة مطابقة. وبذلك لا شيء يمنع «الفتاة ذات العينين الزرقاوين» في (30ج) من أن تؤول باعتبارها وصفا لـ (ب)، لنحصل على قراءة ثانية (فيها بعض التناقض) مفادها أن عيني (ب) زرقاوان وبنيتان في نفس الوقت.

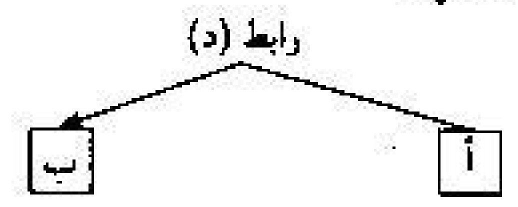
إن هذا الإمكان الإحالي المزدوج بخصوص الصور يوازيه تماما ما نجده في ظواهر الشفافية والانغلاق المتعلقة بأفعال المواقف القضوية أو سياقات الاعتقاد. فتكون لجمل مثل: «يعتقد زيد أن الفتاة ذات العينين الزرقاوين تملك عينين بنيتين»، قراءة ليس فيها تناقض مفادها أن للفتاة عينين زرقاوين وزيد يعتقد أن لها عينين بنيتين ؛ وقراءة فيها تناقض مفادها أن زيدا يعتقد أن للفتاة عينين زرقاوين وأن لها عينين بنيتين.

وإذا افترضنا أن للفتاة مقابلا في ذهن زيد، أو أننا نتكلم كما لو كان الأمر كذلك، فإننا نكون بصدد رابط: «عالم-ذهن»، وينطبق مبدأ التعيين كما في الحالات السابقة لإنتاج التأويلات الممكنة لأوصاف من نوع «الفتاة ذات العينين الزرقاوين» في الجملة السابقة:

- هناك من جهة، وصف للمشغل أ («الفتاة الواقعية») يعين الهدف ب («فتاة الظن»).

فتكون ب، وليس أ، هي التي تملك عينين بنيتين؛

– وهناك من جهة أخرى، وصف مباشر لـ ب يعين ب، فتكون لـ ب عينان زرقاوان وعينان بنيتان. فنحصل على التوافق التالي:



«واقع» المتكلم
أ: الفتاة ذات العينين الزرقاوين

اعتقاد زيد كما يورده المتكلم
ب: الفتاة ذات العينين البنيتين

ومما يدلل على هذه الكيفية الموحدة في تمثلنا للصور والاعتقادات والفهم الاستعمال الواسع للمفردات البصرية في هذه المجالات، نحو: «أرى ما تعنيه»؛ «إن الأمر مختلف من وجهة نظر زيد»، الخ. فيتبين أن الالتباس بين القراءات المغلقة والشفافة في ما يخص أفعال المواقف القضوية ينتج مباشرة عن تعالق إحالي (ذهني تمثيلي)، خاص باللغات الطبيعية، بين المشغل والهدف، أي عن انطباق مبدأ التعيين على الفضاءات الذهنية[15].

2.4. التمثيلات الكلامية

إن ما رأيناه حتى الآن بخصوص اللوحات، يصدق أيضا على نمط ثان من الكيانات التمثيلية هو الأقوال، سواء كانت جملا أو خطابات أو حكايات أو روايات أو غيرها من الكيانات المتعلقة بقناة تمثيلية سمعية، على اعتبار أن اللغة المكتوبة تمثيل مرئي للغة المنطوقة. فنجد موازاة تتمثل في تطابق البنيات النحوية التي تصف التمثيل التشكيلي والتمثيل الكلامي. لنقارن (34) بـ (24):

(34) أ. أقحم زيد هندا في حكايته

ب. إنها تبدو حقيرة

فالضمير في (34ب) ملتبس بين هند الواقعية وهند في الحكاية، وهو نفس الالتباس الذي لاحظناه في (24) بين هند الواقعية وهند في اللوحة. فإذا كان الكيان في اللوحة يرسم هندا الواقعية، فإن الكيان في الحكاية يحيل عليها ؛ أي أن الموازاة حاصلة بين نمطين من التمثيل، نمط الأقوال ونمط اللوحات، وما يختلف هو الخصائص الذاتية لكل قناة تمثيلية. ولرصد وجود تمثيل هند (في الحكاية)، في البنية التصورية، نستحضر قاعدة التمثيل في (26).

كما أن الإمكانات التركيبية الأخرى التي تسمح بها الدالة: تم في أوصاف اللوحات، لها ما يوازيها في أوصاف الأقوال. فالجمل في (35) توازي الجمل في (36):

(35) أ. في لوحة زيد، تكشف هند عن ابتسامة خجولة

15. فوكونيه (1984)، صص. 26-28؛ وص 45.

ب. يملك زيد لوحة لهند

ج. رسم زيد هندا

(36) أ. في حكاية زيد، تكشف هند عن سلوك شجاع

ب. سمع زيد حكاية عن هند

ج. وصف /ذكر زيد هندا

فتشتق البنيات التصورية من أمثلة (36) بنفس الكيفية التي رأيناها في اللوحات، أي بانطباق الدالة: تم على الكيانات التمثيلية القولية. ومثلما لا يصدق التعميم الوجودي في سياقات الاعتقاد، كما في (1أ)، ولا في اللوحات، إذ لا تستلزم (37):

(37) رسم زيد ذا القرنين

أن هناك كيانا واقعيا هو ذو القرنين وأن زيدا رسمه، فإنه لا يصدق كذلك في التمثيل الكلامي. فلا تستلزم (38):

(38) تحدث زيد عن ذي القرنين

أن هناك ذا قرنين واقعيا تحدث عنه زيد؛ وإنما تستلزم الجملة تمثيلا لذي القرنين متضمنا في خطاب زيد.

ومن التمثيلات القولية التي توازي التمثيلات التشكيلية في (30) البنيات التالية:

(39) أ. وصف زيد هندا خطأ بعينين بنيتين

ب. وصف زيد الفتاة ذات العينين الزرقاوين بعينين بنيتين

ج. في قصة زيد، الفتاة ذات العينين الزرقاوين تملك عينين بنيتين

وما يوازي (3أ) في سياق الاعتقاد و(31) في وصف اللوحات جملة نحو (40) تملك، بالنظر إلى الوضع الموصوف في (39)، قراءة صادقة (شفافة) وقراءة باطلة (مغلقة):

(40) وصف زيد فتاة ذات عينين زرقاوين

وبذلك يمكن تعميم الظواهر التصورية والنحوية الخاصة بوصف اللوحات على التمثيلات الكلامية وأوصافها.

كما يتبين أن هذه الظواهر قابلة للتعميم بنفس الكيفية على الاعتقادات باعتبارها نمطا آخر من الكيانات التمثيلية؛ أي باعتبارها تمثيلات ذهنية. هكذا تمكن الإحالة على هذه التمثيلات الذهنية عن طريق الوسائل النحوية الواردة في وصف النمطين التمثيليين السابقين: التمثيل التشكيلي في اللوحات والتمثيل الكلامي في الأقوال، لنتأكد بذلك الموازاة التصورية والنحوية المشار إليها سابقا. وما يوازي البنيات الآنفة المتعلقة باللوحات والتمثيل الكلامي نجد الجمل التالية المتعلقة بالتمثيلات الذهنية:

(41) أ. في ذهن زيد، تتمتع هند بشجاعة نادرة

ب. في اعتقاد زيد، الفتاة ذات العينين الزرقاوين تملك عينين بنيتين

ج. في رأي زيد، هند أجمل البنات

د. لزيد فكرة عن هند
هـ. لزيد تصور خاطئ عن هند
و. تخيل زيد هندا
ز. فكر زيد في هند
ح. اعتقد زيد أن هندا قوية الإرادة
ط. تخيل زيد أن هندا بالغة الصبر

ويتضح هذا التوازي أكثر حين نتبين إمكان الربط بين الأنماط الثلاثة من التمثيلات في جملة واحدة مثل (42):

(42) صور زيد هندا فارعة الطول

حيث الالتباس حاصل بين كون زيد رسم هندا (في اللوحة) أو وصفها في كلامه أو تخيلها في ذهنه، إذ الفعل «صور» محايد هنا بالنظر إلى نمط التمثيل.

ولا يمكن إلا لنظرية تسند بنيات متوازية لهذه الأنماط التمثيلية الثلاثة أن ترصد التعميم الذي تعبر عنه (42).[16]

خاتمة

إن ما سبق، إذن، يشكل حجة قوية لصالح معالجة الاعتقادات باعتبارها كيانات تمثيلية تنتمي إلى نمط التمثيل الذهني ضمن طبقة أنماط التمثيل التي تضم كذلك التمثيل التشكيلي والتمثيل الكلامي.

وتختلف هذه النظرية عن نظريات شروط الصدق التي أوردنا بعضها في فقرة سابقة، من حيث إنها نظرية تعطي للاعتقاد ميزة أنطولوجية قائمة الذات في البنية التصورية باعتباره كيانا تمثيليا كباقي الكيانات التمثيلية. فيوافق هذا التصور حدوسنا اليومية التي تعتبر الاعتقاد كيانا «موجودا في الرأس»، كما يحرر الاعتقادات من أي قيود منطقية أخرى غير المنطق الذي يفرضه حامل الاعتقاد نفسه. وبذلك تتفادى هذه النظرية اعتراض ميتس وتابعيه الذي يشكل عرقلة للنظريات الأخرى.

16. جاكندوف (1983)، صص. 231-234.

مراجع

الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر.

ابن يعيش، موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط. الأولى، 1973.

بريسول، أحمد، (2000)، التوليد المعجمي في اللغة العربية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، غير منشور.

توراتي، عبد الرزاق، (2001)، «التعدد والتكرار في أبنية الأفعال العربية»، أبحاث لسانية، 2.6.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

غاليم، محمد، (1987)، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال، الدار البيضاء.

غاليم، محمد، (1992)، «في أفعال الحواس»، ضمن كتاب: قضايا في اللسانيات العربية، إعداد عبداللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب، ابن مسيك، الدار البيضاء.

غاليم، محمد، (1995)، «عن الدلالة المقارنة»، حوليات كلية اللغة العربية بمراكش، العدد: 6.

غاليم، محمد، (1996أ)، «في بنية الحقول الدلالية»، أبحاث لسانية، العدد: 1.1، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

غاليم، محمد، (1996ب)، «عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى»، ضمن كتاب: اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط.

غاليم، محمد، (1999)، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

غاليم، محمد، (2001 أ)، «سمات جهية في الأشياء والأوضاع»، أبحاث لسانية، 2.6

غاليم، محمد، (2001ب)، «عن علاقة اللغة بالفكر»، مجلة المناهل، عدد مزدوج: 62-63.

غاليم، محمد، (2002)، «الأبجدية الدلالية والتوليد»، ضمن كتاب: المعجم العربي المولد، إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

غاليم، محمد، (2004)، «عن الجمع في الأوضاع»، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.
الفاسي الفهري، عبد القادر، (1985)، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر.
الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر.
الفاسي الفهري، عبد القادر، (1990)، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
الفاسي الفهري، عبد القادر (1998)، «اكتساب اللغة العربية والتعلم اللغوي المتعدد»، سلسلة تقارير ووثائق 2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
الرحالي، محمد (2003)، تركيب اللغة العربية، مقاربة جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

Allwood, J., Anderson, L-G., and Dahl, Ö, (1977), *Logic in Linguistics*, Cambridge University Press.

Ayer, A.J. (ed.), (1959), *Logical Positivism*, The Free Press New-York.

Bach, E., (1986), " Natural Language Metaphysics", in: Barcan-Marcus, Dorn and Weingartner (eds.), *Logic, Methodology and Philosophy of Science*, Amsterdam North Holland.

Bar-Hillel, Y. (1954), « Syntaxe Logique et sémantique », (Tr. fr. 1966), *Langages* 2.

Bickel, B. (1996), "Aspectual scope and the difference between logical and semantic representation", University of Zurich, *Working Paper* N° 7.

Bloom, P. (1994), "Generativity within language and other cognitive domains», *Cognition*, 51.

Bloom, P. (2000), *How children learn the meanings of words*, Cambridge, MA: MIT Press.

Bloom, P. and Markson, L. (1997), "Evidence against a dedicated system for word learning in children", *Nature*, 385.

Brown, D.E. (1991), *Human Universals*, McGraw-Hill, Inc. New-York.

Carnap, R. (1934), *The Logical syntax of Language*, (Tr. Angl. 1937), Routledge, London.

Carruthers, P. (1998), "Thinking in Language, evolution and a modularist possibility", in: Carruthers and Boucher (eds.), *Language and Thought*, Cambridge.

Chierchia, G. and McConnell-Ginet, S., (2000), *Meaning and Grammar, An Introduction to Semantics*, (second edition), MIT Press.

Chomsky, N., (1954), « Syntaxe logique et sémantique», (Tr. fr. 1966), *Langages* 2.

Chomsky, N., (1955), *The Logical Structure of Linguistic Theory* (1975), Plenum, New-York.

Chomsky, N. (1980), *Rules and Representations*, Basil Blackwell.

Chomsky, N.(1998),"Minimalist Inquiries: The Framework", ms. MIT.

Chomsky, N. (2000), *New horizons in the study of language and mind*. New York: Cambridge University Press.

Chomsky, N.(2001),*Beyond Explanatory Adequacy*, MIT Working Papers in Linguistics, N.20

Chomsky, N.(2005), "Three Factors in Language Design", *Linguistic Inquiry*, V.36, N.1.

Cornell Way, E. (1991), *Knowledge Representation and Metaphor*, Kluwer Academic Publishers.

Creswell, M., (1978), "Adverbs of space and time", in : Guenthner, F. and Schmidt, S.(eds.), *Formal Semantics and Pragmatics for Natural Language*, Reidel. Dordrecht.

Culicover, P. W. and Jackendoff, R., (2005), *Simpler Syntax*, Oxford

University Press.

Cusic, D. (1981), *Verbal Plurality and Aspect*, Ph. D. dissertation. Stanford University.

Cuyckens,H., (1985), " Towards a Convergence Between Lexical and Formal Semantics?", in : Hoppenbrouwers, G., Seuren, P. and Weijters, A. (eds.), *Meaning and the Lexicon*, Foris Publications.

Davidson, D. (1980), *Essays on Actions and Events*, Oxford University Press.

Deane, P. (1987)," English possessives, Topicality and the Silverstein Hierarchy". *Proceedings of the Thirteenth Annual Meeting of the Berkely Linguistics Society* : General Session.

Descles, J.P., (1976), " A propos de la mathematisation de la linguistique ", dans : Pottier, B. (ed.), *Sémantique et Logique*, Delarge, mame.

Descles, J.P., (1980), "Mathematisation des concepts Linguistiques ", *Modèles Linguistiques*, T : 2/1.

Dowty,D., (1979), *Word Meaning and Montague Grammar*, Dordrecht : Reidel.

Dowty, D., Wall, R. and Peters, S., (1981), *Introduction to Montague Semantics*, Dordrecht, D. Reidel.

Durieux, F. (1990), "The meanings of the specifying genetive in English, a cognitive analysis", *Antwerp Papers in Linguistics* 66.

Egg, M. (1996), "Aspect and quantification: an iterative approach", in : Dekker and Stokhof (eds.) : *Proceedings of the 10th Amsterdam Colloquim*.

Fassi Fehri, A. (2001), " Causativity, Transitivity and Iterativity as Pluralities ", *Linguistic Research* 6.1, IERA, Rabat.

Fauconnier, G., (1984) a, *Espaces mentaux*, Minuit.

Fauconnier, G., (1984) b, "Ya--t-il un niveau linguistique de représentation Logique?", *Communications* 40.

Fitch, T., Hauser, M. and Chomsky, N.(2005), «The Evolution of the Language Faculty: Clarifications and Implications»; *Cognition*, in press.

Fodor, J. (1983) , *Modularity of Mind*, MIT Press.

Gadet, F. et Pêcheux, M., (1981), *La Langue introuvable*, Maspero.

Garrett, A. (2001), "Reduplication and infixation in Yurok: morphology, semantics and diachrony", *International Journal of American Linguistics* 67.

Greenberg, J. H. (1991), "The semitic intensive as verbal plurality", in: Key A. (ed.), *Semitic studies in the honor of Wolf Leslau*, vol.II, Wiesbaden: Harrassowitz.

Hauser, M., Chomsky, N. and Fitch, T. (2002), "the Faculty of Language: What is it, Who has it, and How did it Evolve?", *Science*, V.298.

Jackendoff, R. (1983), *Semantics and Cognition*, MIT Press.

Jackendoff, R. (1987), *Consciousness and the Computational Mind*, MIT Press.

Jackendoff, R. (1990), *Semantic Structures*, MIT Press.

Jackendoff, R. (1991), "Parts and boundaries", *Cognition*, 41.

Jackendoff, R. (1992), *Languages of the Mind*, MIT Press.

Jackendoff, R. (1996), "The proper treatment of measuring out, telicity and perhaps even quantification in English", *Natural Language and Linguistic Theory* 14.

Jackendoff , R. (1997) , *The Architecture of the Language Faculty* , MIT Press .

Jackendoff, R. (2002) , *Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution*, Oxford University Press.

Jang, y. (2000), "the Minimalist Program: An Introduction", Chung-Ang University, Korea.

Johnson-Laird, P.N., (1982), "Formal Semantics and the Psychology of Meaning", in : Peters, S. and Saarinen (eds.), *Processes, Beliefs and Questions*, Reidel Publishing Compagny.

Kosslyn , S. (1996) , *Image and Brain : The Resolution of the Imagery Debate* , Cambridge , Mass , : MIT Press .

Kripke, S., (1972), *La logique des noms propres*, (Tr. fr. par Jacob et Recanati), 1982, Minuit.

Langacker, R. (1991), " Noms et verbes ", *Communications* 53.

Lasersohn, P. (1995), *Plurality, Conjonction and events*, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Levin, Beth (1993), *English Verb Classes and Alternations. A Preliminary Investigation*, The University of Chicago Press.

Lieberman, P. (1991), *Uniquely Human*, Cambridge: Harvard University Press.

Lutzeier, P.R. (1976), ""Before" again or it is worth looking into it, before you take "before" for granted", *Linguistische Berichte* 45/76.

Lyons, J., (1981), *Language, meaning and context*, Fontana Paperbacks.

Lyons, J., (1987), "Semantics", in : Lyons, Coates, Deuchar and Gazdar (eds.), *New Horizons in Linguistics 2*, Penguin Books.

Marmo, T. (2006), "Opacity and paradoxes, the paraconsistent semantics of naturallnguages".semanticsarchive.net/Archive/GI0ODM1Z/On%20 Opacity06-alpha.2.pdf

McGilvray, j. (ed.), "Introduction" to: *The Cambridge Companion to Chomsky*, Cambridge University Press.

McKinsey, M. (1998), "The Grammar of Belief", in: Rapaport and Orilia (eds.), *Thought, Language and Ontology, Essays in Memory of Hector-Neri Castaneda*, Kluwer Academic Press.

Montague, R., (1974), *Formal Philosophy*, edited by Thomason, R., Yale University Press.

Nikiforidou, V. (1989), "The Meaning of the Genitive: A Case Study in Semantic

Structure and Semantic Change". Unpublished manuscript, University of California, Berkeley.

Parsons, T. (1990), *Events in the Semantics of English*, Cambridge, MA: MIT Press.

Partee, B.H., (1979), "Semantics-Mathematics or Psychology?", in : Bauerle, Egli and Stechow (eds.), *Semantics from different point of view*, Springer-Verlag.

Pinker, S. (1994), *The Language Instinct*, Penguin Books.

Pinker, S. (1995), «Language Acquisition», in : Gleitman, L.R. and Liberman, M. (eds), *Language, An Invitation to Cognitive Science*, MIT Press.

Pinker, S. and Jackendoff, R. (2005), "The Faculty of Language: What's Special about it?", *Cognition*, 95 (2).

Pinon, C. (1995), *An ontology for event semantics*, Ph. D. dissertation, Stanford University.

Pustejovsky, J. (1991), "The Syntax of Event Structure", *Cognition* 41.

Pustejovsky, J. (1995), *The Generative Lexicon*, MIT Press.

Pustejovsky, J. (1998), "generativity and Explanation in Semantics: A Reply to Fodor and Lepore", *Linguistic Inquiry* vol. 29, N° 2.

Putnam, H. (1984), *Raison, Vérité et Histoire*, (Trad. fr. par Gerschenfeld), Minuit.

Quine, W. V. (1956), "Quantifiers and propositional attitudes", *Journal of philosophy* 53.

Quine, W. V. (1977), *Le mot et la chose*, Flammarion.

Rizzi, L. (2004), «On the Study of the Language Faculty: Results, Developments, and Perspectives», *The Linguistic Review*: 21.

Rock, S. (1996) , *Understanding Natural Language about Multiple Eventualities and Continuous Eventualities*, Ph.D., University of Edinburgh.

Santambrogio, M. and Violi, P.,(1988), "Introduction", in : Eco, U., Santambrogio, M., and Violi, P., (eds.), *Meaning and Mental Representations*, Indiana University Press.

Stevenson , S. (1998) , " The Architecture of the Language Faculty " , *Computational Linguistics* , V: 24 , N: 4 .

Strauss, U. (2002), "The semantics of iterative adverbials", people.umass.edu/Uri/ieratives

Tenny, C. (1987), *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph. D dissertation, MIT, Cambridge, Massachusetts.

Thomason, R., (1974), "Introduction" to Montague (1974).

Verkuyl, H. (1989), "Aspectual Classes and Aspectual Composition", *Linguistics and Philosophy* 12.

Verkuyl, H., and Zwarts, J. (1992) , „Time and space in conceptual and logical semantics : the notion of path", *Linguistics*, 30.

Wood, E.J. (2002), "Plurality of events and event-phases", *Salt* 12, San Diego.

Wood, E.J. and Garrett, A. (2002), "The Semantics of Yurok Intensive Infixation", *Proceedings of WAIL 4* (UC Santa Barbara Papers in Linguistics).

Yu, Alan C.L. (2003), "Pluractionality in Chechen", *Natural Language Semantics*, 11 (3).